شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (٨٢) ٢٠٠٩/٨/١٥

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سِفرُ الوجودِ ومعهدُ الآثارِ



إمارة وهابية في غزة:
إنقلاب سعودي على حماس



بعد ٤ سنوات من حكمه:
الملك عبدالله وعهد الأزمات



(العربية) و (العالم) يمهدان الطريق لصراع أكبر
السعودية: جاهزون للمعركة!



تقرير: حقوق الإنسان في السعودية ومكافحة الإرهاب

وجوه حجازية



اختفاء صانع الأزمات



سلطان لا يريد العودة لملكة التوحيد!



الحبال المشدودة: ماذا بعد المصافحة

القاعدة والداخلية يصنعان العنف



شراء الذمم، ودبلوماسية فنجان القهوة

الليبرالية السعودية وتحديات الدين والسياسة

هذا العدد

الدولة التجارية

لم يلتزم أبناء عبد العزيز وأحفاده بالنصيحة التي وجهت اليهم ذات مرة بأن ينأوا بأنفسهم عن التجارة وأن يكثفوا اهتمامهم في شؤون الحكم، على أساس أن التجارة تفسد الحكم.. وحتى نهاية عهد الملك فيصل، لم تكن التجارة بصورتها الحالية جزءً جوهرياً من اهتمامات الأمراء الذين كانوا يعتمدون على المخصّصات المقطوعة من مداخيل النفط.

بعد موت الملك فيصل سنة ١٩٧٥، تفجّرت شهية الأمراء بصورة منفلتة لناحية الإستحواذ على مقدّرات الدولة، وأصبحت الأخيرة تدار بعقلية التاجر وليس السياسي. فقد بات كل شيء قابلاً للإستثمار تجارياً. في مطلع الثمانينات بدأ الأهالي في مناطق مختلفة من المملكة يلحظون ظاهرة جديدة تمثلت في وجود مسوّرات تحيط بأراض شاسعة كتب عليها لائحات تفيد بأنها تعود لملكية هذا الأميرَ أو هذه الأميرة من العائلة المالكة.. وشملت عمليات الاستحواذ أراض وبساتين مملوكة للأهالي.

ولأن الأمراء ينظرون الى الدولة باعتبارها ملكاً خاصاً فهم يتعاطون معها باعتبارها مشروعاً استثمارياً وفرصة تجارية.. حسابات الربح والخسارة تكتسب طابعاً تجارياً وليس سياسياً.

في الثمانينات، وتحديداً بعد موت الملك خالد سنة ١٩٨٢ أخذت المحاصصة السياسية بين الأمراء شكلاً تجارياً وعقارياً، فصار لكل جناح من العائلة المالكة حصة في الدولة مالية وعقارية، وصار الأمراء يتنافسون على اقتطاع الممتلكات العامة والأراضي المشاعة الى أملاك خاصة، ما تلبث أن تتحول الى مشاريع استثمارية.

حتى منتصف الثمانينات لم تكن الحجاز تعرف ظاهرة المصادرات العقارية، ولكن منذ بدأ مشروع توسعة الحرمين الشريفين، والذي مثّل أكبر فرصة تجارية للملك فهد وأبنائه وعدد من التجّار المرتبطين بالعائلة المالكة، بدأ التنافس الشرس بين الأمراء لجهة مصادرة الاراضي العامة في المناطق المحيطة بالحرمين الشريفين، بل تفجّرت شهية الأمراء الى حد استملاك الجبال والتلال وإرغام البلديات على (تخديمها)، أي تزويدها بالكهرباء وتمديدات المياه والصرف الصحي، وقاموا بإخراج الاهالي من بيوتهم بحجة التوسعة، والتي تتحوّل الى جزء من أملاك هذا الأمير وذاك.

وماجرى في الحجاز إنسحب على مناطق أخرى، وكان الأمراء يتصرفون فيها باعتبارها حقل امتياز، لا يجوز لأي من الأمراء الآخرين إختراق سيادتها الخاضعة بصورة كاملة للأمير الحاكم فيها، وإذا ما أراد أي من الأمراء الكبار النفوذ اليها للحصول على أراض وعقارات وبساتين فإن الأمير ـ الحاكم الإقليمي هو من يقوم بهذه المهمة عبر فرقه ومعاونيه المنتشرين في كل مدينة وقرية.

على مستوى الدولة نفسها، كل وزارة هي فرصة تجارية لمن يقوم عليها، فاقتراح المشاريع وإقرارها يقومان ليس على قاعدة الجدوى، بل على أساس مقدار العمولات التي يمكن الحصول عليها. وهناك مشاريع لم تتم على الارض وجرى نهب الموازنات المخصّصة لها.

الإنفجار غير المسبوق في شهية النهب للممتلكات العامة والذي أسّسه الملك فهد كان المسؤول عن العجز المتراكم في الموازنة العامة والذي استمر منذ العام ١٩٨٤ وحتى العام ٢٠٠٤، وبلغ ٧٢٠ مليار ريال. ورغم الآمال التي علقت على الطفرة النفطية الثانية في تحسين الظروف المعيشية للسكّان، وتطوير الخدمات العامة (التعليم والصحة) ومعالجة مشكلة البطالة والفقر، فإن ما يلحظه الناس ليس سوى استمرار الحال على ماهو عليه، فمازالت شكاوى الناس من أزمة القبول في الجامعات والبطالة والخدمات الصحية قائمة بل أخذت أشكالاً مأساوية حيث التجمهرات أمام مكاتب التسجيل في الجامعات ومكاتب العمل والعمال، والاحتجاج على الاوضاع المزرية في المستشفيات الحكومية.

وبدلاً من أن تخلق الحكومة علاجات جذرية لهذه المشكلات القديمة المتجدّدة، تعاملت معها بعقلية التاجر، فقام الأمراء بإرغام عدد من التجار بتمويل مشاريع بناء جامعات ومستشفيات وشركات خاصة تفرض على المواطنين رسوماً باهظة لحل أزمة القبول في الجامعات، وتقديم خدمات علاجية متميّزة ولكن بأسعار عالية، وتوظيف العاطلين عن العمل ولكن بطريقة الاستعباد. وهكذا تصبح مشكلات الدولة فرصاً استثمارية بالنسبة للأمراء، بحيث يعاد تمليك الدولة للعائلة المالكة، بحيث لا تعود الدولة شأناً عاماً، بل تصبح عقاراً خاصاً بكل مافي الكلمة من معنى..وفي نهاية المطاف، يفقد المواطنون أي حق في الحديث عن مصالح مشتركة ومجال عام يتقاسم فيها الحكّام والمحكومون الحقوق والواجبات، فليس هناك سوى حكّام تجار يملكون كل شيء في الدولة بما في ذلك البحار والخلجان، وليس السكان سوى عمال أو عبيد يعملون وفق نظام الأجرة، وإذا ما طالبوا بحق فإنما يجب أن يقتصر على قوانين العمل والعمال وليس وفق قوانين الوطن والمواطنة، شأنهم في ذلك شأن العمال الوافدين، وقد يأتي يوم يكون فيه حتى مجرد الجنسية غير ذات قيمة في حال أصبح المواطن مجرد زبون بلا اعتبارات أخرى.

فالدولة مزرعة أو حقل صيد، بحسب توصيفات الباحثين السياسيين، هي حقيقة واقعة في كل الأقطار الشرقية المستبدة، ولكن في السعودية حيث الأمراء يكتسحون كل ما هو قابل للتملك والإستثمار، تتحقق فكرة المؤسسة ذات الملكية المحدودة، فلا دولة ولا وطن يمكن الحديث عنهما في ظل استحواذ شامل ومحكم وبناء على صكوك صادرة من المحاكم الشرعية (النزيهة للغاية!!) لكل الأراضي، والحقول، والثروات الطبيعية وغير الطبيعية، وفي نهاية المطاف نقف أمام دولة يصدق عليها عنوان (الشركة السعودية المحدودة) تسيطر عليها العائلة المالكة.

معضلة الذاكرة الجماعية

التاريخ السعودي مأزوم ويصنع أزمة الحاضر

خالد شبكشي

يمثل التاريخ المشترك في حياة أية أمة أحد أبرز عوامل وحدتها بوصفه الذاكرة الجماعية التي تحفل بكل صور الفخر والإعتزاز، ولذلك ينظر علماء الاثنيات وعلم الاجتماع السياسي الى التاريخ المشترك باعتباره مكوّناً حيوياً في بناء دولة ـ الأمة إلى جانب مكوّنات أخرى متواشجة مع التاريخ المشترك، مثل اللغة والتراث الثقافي والعادات الاجتماعية، والفولوكلور الشعبي، والرأسمال الفني والأدبي والمناشط الاقتصادية..

بالنسبة للأمم التاريخية ليست هناك مشكلة تعترض طريقها في بناء دولتها الوطنية أو القومية، لأن جذور تشكّلها كفيلة بإنتاج الذاكرة الجماعية لدى أفرادها طيلة تاريخها الطويل، تنبىء عنه عادات وتقاليد وثقافة وفولكلور وتراث تاريخي وفني وأدبي وسياسي. ولأنه تاريخ مشترك، فإنه مصدر فخر لكل الجماعات فإذا ما رجعت إليه فإنما ترجع إلى حق عام يتقاسمه أفرادها وملك مشترك لا يخصّ فئة دون سواها، لا تؤثر فيه حلقات في التاريخ إرتبطت بنشاط فئة ما في هذه الأمة، بل إن سمو الذاكرة وسعتها تجعل كل الحلقات قابلة للإلتحام بالمجرى العام لحركة تاريخ هذه الأمة.

على الخلاف من ذلك، فإن الأمم التي نشأت بصورة قهرية، أي على أساس سيطرة فئة على باقي الفئات وفرضت عليها بالقوة الغاشمة الإمتثال لكل شروط القوة والقهر، فهذه الأمم تعيش هاجساً مستديماً حول وحدتها، ببساطة لغياب عناصر جديرة تبقي على تماسكها، لأنها وحدة غير قائمة على الإقتناع الحر. بكلمات أخرى، أن عوامل توحيدها غير مستمدة من مشتركات الجماعات المنضوية في هذه الأمم، الأمر الذي يجعل التفكك خطراً مرافقاً لمسيرة هذه الأمم، الى حد أن انهيار النظام القهري الحاكم عليها يتبعه تفكك الأمة نفسها، فتعود الى الأشكال الأولى التي استقرت عليها قبل الانضواء القهري في وحدة غير نابعة من إرادة جماعية.

تمثّل الدولة السعودية من أبرز النماذج في تاريخ الأمم العاصرة التي تواجه معضلة تاريخية خطيرة، كونها تفتقر الى عوامل التوحيد السياسي والاجتماعي والثقافي المؤسس على المشتركات، ويبقى عامل القوة وحده الضابط والماسك لبنية التوحيد السياسي.

ويمثّل وعي الجماعات بذاتها وبحقوقها ومصالحها مصدر تهديد دائم لوحدة الدولة السعودية، لاستحالة الانسجام بين الوعي والقوة. وقد ابتكر الاسرائيليون مصطلح (كي الوعي) في إشارة الى اللجوء الى المزيد من القوة من أجل مواجهة الاخطار الذي ينطوي عليها الوعي في مواجهة وحدة الكيان.

وشأن الكيان الإسرائيلي، فإن الكيان السعودي هو الآخر نشأ على قاعدة القوة الغاشمة التي وحدها تضمن استمرار النظام وسطوته. كل المحاولات الأخرى لصنع مكوّنات عاضدة للقوة باءت بالفشل، حتى تلك التي كان يعتقد آل سعود بأن السكّان سيستجيبون لها بملء إرادتهم وتبيّن لاحقاً بأن القوة وحدها التي صمدت في وجه الاضطرابات التي تواجه دولة آل سعود. لا شك أن فجور الأمراء في السطو على كل ما تصل إليه أيديهم من ممتلكات الناس وأرزاقهم ساهم بشكل أساسي في تبديد أي فرص لإقناع السكّان الأصليين بأنهم قادرون على ضبط الأمن وحماية الممتلكات العامة من العدوان الداخلي أو الخارجي. فسياسات الدولة تلعب دوراً أساسياً في تشكيل مواقف الناس منها.

> **يمثّل وعي الجماعات بذاتها وبحقوقها ومصالحها مصدر تهديد دائم لوحدة الدولة السعودية، لاستحالة الانسجام بين الوعي والقوة**

ما سبق يضيء على أحد من أخطر المفاصل في علاقة الدولة السعودية مع غالبية السكّان في الجزيرة العربية الخاضعة تحت سلطة آل سعود بالقوة، وهو التاريخ. فبعد مرور نحو قرن على بدء احتلال المناطق في الجزيرة العربية (١٩٠٢ الرياض، ١٩١٢ الاحساء والقطيف، ١٩٢٤ـ١٩٢٦ الحجاز) فإن التاريخ الذي يكتبه المنتصرون أخفق في تشكيل ذاكرة جماعية لدى السكان المنضوين تحت المملكة السعودية. بكلمة أخرى، إنه تاريخ مأزوم، ويستحيل أن يشكّل مادة فخر وعزّة لغالبية السكان، فهو تاريخ الغزوات والسلب والمجازر الجماعية ومصادرة الأملاك وهدم البيوت، وسفك الدماء وتشريد الأهالي من بيوتهم..هل يمكن لتاريخ كهذا أن يكون مصدر فخر وكرامة؟

حاول آل سعود أن يكتبوا تاريخاً لهذا البلد منفصلاً عن التاريخ المشترك لجميع السكّان، ولكنهم واجهوا مشكلة بأن التاريخ المشترك هو تاريخ الاسلام، ما يجعل الحجاز أكبر المستفيدين منه، وحاولوا ربط أنفسهم بمسيرة الرسالة الأولى فوضعوا تصويرات لحركة مؤسس المذهب الوهابي بأنها إحياء رسولي يستعيد ذاكرة الدعوة النبوية في مكة والمدينة، فكانت تصويرات مستهجنة لم يقبلها حتى النجديين أنفسهم الذين تشرّبوا وهماً وهابياً يقول بأن الوهابية حركة نشأت لمحاربة الغلو والبدع، فجاءت تلك التصويرات بما لا يخطر على بال أشد الغلاة عتواً واستكباراً.

ولأن لابد لأي أمة من تاريخ، كان آل سعود أمام خيارات صعبة في صنع الذاكرة الجماعية للسكان:

ـ محو الذاكرة الدموية من تاريخهم عبر إعادة كتابة تاريخ الجزيرة العربية ما يجعلهم منسجماً مع شروط تكوين الدولة ـ الوطنية.

ولكن المشكلة التي واجهوها أن عملية كهذه تتطلب محواً شاملاً لكل التاريخ السعودي الذي ما إن تزال منه قصص الحروب والغزوات (أو الفتوحات حسب توصيف آل سعود وعلماء الوهابية قديماً وحديثاً) لا يبقى منه شيء يستحق الذكر. فلم يعرف في ذلك التاريخ سوى ما كان الدم الحرام شاخصاً عليه ودليلاً إليه، ومازالت ذاكرة الأجداد في المناطق التي تعرّضت لغزوات جيوش ابن سعود والوهابية حيّة وترشد الى الأماكن التي اقترفوا فيها أبشع الجرائم بحق الإنسانية.

ـ فبركة تاريخ جديد للدولة، أي صنع ذاكرة جماعية تقوم على استيلاد مشتركات صالحة لتشكيل وعي جماعي بالأمة المتخيّلة. وقد لحظنا في العقد الأخير كيف أن الافراط في الحديث عن (الوطنيات) تحوّلت الى مثار سخرية لدى كثير من السكّان وخصوصاً النخب الفكرية والسياسية خارج نجد والتي تعي بصورة قاطعة أن تدجيج الوعي العام بخطاب وطني مفتعل لا يمكنه تصنيع ذاكرة جماعية، ولا يمكن لها أن تنبني على مجرد أساطير غير متقنة صمّمها بعض الاعلاميين الذين يتلقون تعليماتهم من وزارة الداخلية أو من جهات غير متخصّصة في صنع الذاكرة الجماعية.

في ضوء الغيمة الإعلامية التي صنعها بعض المحسوبين على النظام السعودي، يبدو هناك من يعتقد بأن تشبيع الحاضر بصور مفبركة عن الملك عبد الله، على سبيل المثال، وإظهاره في هيئة الرمز الوطني الفريد في التاريخ السعودي من شأنه أن يخفف من وطأة التاريخ المأزوم للدولة السعودية، أو لربما هناك من يرى بأن مراكمة الصورة القريبة عن ملوك آل سعود يمكن لها أن تعطّل مفاعيل الصور البعيدة.

لا يبدو أن الذين يشتغلون على مثل هذه الرهانات قد قرأوا تاريخ الدولة، كنظرية حديثة، ولا شروط تكوين الأمم، فضلاً عن الوظائف الأساسية التي يمكن أن تضطلع بها الذاكرة الجماعية في تشكيل وعي دولة ـ الأمة لا باعتباره قراراً فردياً ولا نشاطاً فئوياً حصرياً بل هو تفاعل تاريخي وثقافي وتراثي بين قطاع كبير من الأفراد نعرف من خلال اندراجهم في كينونة جماعية بأنهم باتوا أمة قبل أن تنتج هذه الأمة دولتها على أساس التعاقد الجماعي والارادة المشتركة.

نجزم بأن الغالبية العظمى من سكان المملكة تمقت الانتساب الى تاريخ آل سعود، وهناك من ينظر اليه بازدراء شديد، فيما يعتبره آخرون مصدر تحريض على الثأر والانتقام لما اقترفه قطعان آل سعود من جرائم وحشية تفتقد الى كل قيمة إنسانية ودينية وحضارية. ولا يمكن لذاكرة جماعية أن تتشكل من جماجم الضحايا ودماء الأبرياء الآمنين الذين داهمتهم قوات ابن سعود دون وجه حق، والأنكى ان ترتكب الجرائم تحت عناوين دينية، فتصبح تلك الجرائم فتوحات ويصبح الغزاة جيش المسلمين فيما يتحوّل الضحايا الى كفار، وهي عناوين مازالت ثابتة في ادبيات الايديولوجية الدينية للدولة.

اللافت ان ليس هناك من هو مكترث لصنع الذاكرة الجماعية باستثناء ال سعود الذين يشعرون بأزمة الكيان الذي نشأ دون مقومات دولة وأمة. بالنسبة للمكونات السكانية الأخرى فإن ثمة ذاكرة تاريخية خاصة لكل منها ترجع اليها وتشكل موئلا لوحدتها وروحها الجماعية. أزمة الكيان تشكل الدافع الرئيسي لدى آل سعود والفئات المنتفعة من وجود كيانهم لناحية حل مشكلة التاريخ المأزوم الذي يطالب اليوم الأمير خالد الفيصل بإعادة كتابته، فهو يدرك من خلال جولاته في جامعات الغربية، شأن اخوته مثل تركي الفيصل وسعود الفيصل الذين ينزعون نحو تجاوز التاريخ الدموي للعائلة المالكة وتسويق نموذج مختلف عن تاريخ آخر غمرته الحروب الدموية. تاريخ كما يريده الامير خالد يتجاوز السر المباشر لحوادث الغارات والغزوات

التاريخ الذي كتبه آل سعود أخفق في تشكيل ذاكرة جماعية لأنه تاريخ مأزوم، فهو تاريخ الغزوات والسلب والمجازر

وينأى عن الطابع الايديولوجي للتاريخ كالذي كتبه ابن غنام وابن بشر ومؤرخي آل سعود الذين كانوا يفتتحون أبواب سيرة الحروب السعودية بعبارة (وغزا جيش المسلمين..) وكأنهم يخبرون عن حروب المسلمين مع كفار قريش..هذا هو التاريخ الذي يعاد انتاجه وتعميمه من كبار الأمراء يملؤهم الفخر والزهو بأنهم حكموا هذه البلد بـ (السيف وحسب قول مشهور لحاكم الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز (أن السيف لا يزال بأيدينا)، فهل يمكن بالسيف أيضاً أن يصنعوا ذاكرة جماعية؟

ولأن التاريخ السعودي يحيك ذاكرة أزمة، فإن الدعوة الى إعادة كتابته وفق منظور مختلف ليس بمهمة سهلة، خصوصاً وأن هذا التاريخ جرى تعميمه في الكتاب المدرسي والخطاب الرسمي ولغة التداول اليومية وحتى في التجاذبات السياسية ما يجعله مادة خصامية، وليس ملتقى أشكال الوعي التاريخي الخاص بالجماعات المنضوية في الدولة القائمة.

في محاضرة لخالد الفيصل في جامعة الملك عبد العزيز في ١٩ إبريل الماضي قال (يتوجب كتابة التاريخ بوصفه مادة غير جامدة، تستوعب الاقتصاد والفكر والثقافة والمسببات، الأمر الذي يفضي إلى فهم أشمل للإنجازات التي تحققت للإنسان السعودي وقيادته منذ نشأة الدولة السعودية). يبدو انه يستحضر عمق أزمة الكتابة التاريخية للدولة السعودية، في محاولة للبحث عن مخرج آمن ينصرف بعيداً عن ما تسببه السيرة الدموية في التجارب السعودية في أطوارها الثلاث.

كل العلوم التي يقترح شاكر النابلسي في مقالته بعنوان (أسباب دعوة الفيصل الى إعادة كتابة التاريخ السعودي) في جريدة (الوطن) في إبريل الماضي تشغيلها لناحية اعادة كتابة التاريخ السعودي لا معنى لها لأن الأزمة ليست منحبسة في نهج كتابة التاريخ السعودي بل في هذا التاريخ الذي مهما جرى تزيينه (لجهة تسويقه) بأي علم يبقى السؤال كيف ينظر صانعوه إليه، والأهم كيف ينظر ضحاياه إليه، فهل مجرد الإنتقال من الطابع السردي للتاريخ السعودي الى الطابع العلمي للتاريخ، من خلال توظيف طائفة من العلوم الحديثة والاثنولوجية والايثولوجية والانثرولوجية وحتى الابستمولوجية كفيل بأن ينزع عن هذا التاريخ لون الدم الذي صبغه طيلة سنوات تكوين الدولة السعودية. فهل إعادة كتابة أو تفسير التاريخ يؤول الى تغييره، خصوصاً وأن من عاشوا ويلاته ليسوا على استعداد لقبول تفسير جديد للدماء التي سفكت من أجساد آبائهم وأجدادهم، وبات خلف أولئك القتلة من السلف يذكرون ضحاياهم ما فعلوا بهم في تلك المعارك التي أصبحت جزءا من سيرة مدرسية يراد تلقينها الى أبناء وأحفاد الضحايا الأوائل.

صحيح أن للباحث في التاريخ السعودي أن يلجأ الى ما يشاء من العلوم لفهمه، ولكن ليس ذلك على سبيل تصنيع ذاكرة جماعية للسكان. في هذا البلد كل شيء منقسم على ذاته، وليس فيها مشترك واحد، وحتى الذاكرة التاريخية ليست قابلة للتوحّد تماما كما هو الوطن غير قابل للولادة في دولة لا تعيش وحدتها الا على انقسام المجتمع.

الأمير بندر بن بوش!

اختفاء صانع الأزمات

عمر المالكي

غياب الامير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الأمن الوطني عن المشهد السياسي جاء كما هو حضوره على خلفية أزمة. في الولايات المتحددة يبدأ ربيع الرجل جمهورياً، وفي حال وصول الحزب الديمقراطي يكون الخريف حتمياً، حيث يدخل في سبات شتوي يحاول تبديل جلده الداكن سياسياً..

في حرب الخليج الثانية، كان جورج بوش الأب رئيساً للولايات المتحدة، ولعب الأمير بندر بن سلطان ووزير الدفاع الأميركي آنذاك ديك تشيني، نائب الرئيس في إدارة بوش الإبن، دور مهندس استقدام القوات الاميركية الى السعودية وجنى مبالغ طائلة من صفقات التسليح والتموين لقوات التحالف الدولي.

نجح في تثبيت موقعه وسط النخبة الجمهورية في الولايات المتحدة، وكان يدير الملفات الشرق أوسطية من واشنطن مع فريق ديك تشيني والمحافظين الجدد، حتى بات عضواً غير رسمي في الحزب الجمهوري، الأمر الذي نظر اليه الديمقراطيون باعتباره خصماً سياسياً لهم.

أصيب الأمير بندر بخيبة أمل بعد خسارة الجمهوريين الانتخابات سنة ١٩٩٢ رغم خروجهم منتصرين من حرب الخليج، وحقق الديمقراطيون نصراً كاسحاً رغم الأموال التي أنفقها الامير بندر بن سلطان في الحملة الانتخابية للمرشح الرئاسي الجمهوري جورج بوش الاب. وهي خسارة تكرّرت في بريطانيا أيضاً حيث دفع الامير بندر بن سلطان ١٠ ملايين جنيه على حملة مرشح المحافظين.

اختفى الامير بندر طيلة عهدي الرئيس بيل كلينتون (١٩٩٢ - ٢٠٠٠)، ولم يحظ بالاهتمام الذي عهده من الجمهوريين. سلسلة الحوادث التي شهدتها المملكة وخصوصاً تفجيري الرياض (١٩٩٥) والخبر (١٩٩٦) وتفجيرات السفارة الاميركية في كينيا وتنزانيا وما اعقبها من غارات جوية على مواقع عسكرية تابعة للقاعدة في السودان بما فيها قصف معمل للأدوية وغيرها من الحوادث كانت تخفي بصمات فريق ديك تشيني - بندر بن سلطان، وهو ما كشفت عنه تقارير لاحقة، فالخداع الذي مارسه هذا الفريق امتد الى الاجهزة الاستخبارية التي كانت تتلقى معلومات من مصادر الفريق، كما ظهر في ملف التحقيقات في تفجير الرياض والخبر، بل إن نشاط القاعدة نفسه في تلك المرحلة بدا كما لو أنه أفاد من انشغال الديمقراطيين في معالجة تداعيات السياسة الجمهورية السابقة على المستوى المحلي وخصوصاً فيما يرتبط بالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

حتى ذلك الحين، لم يكن أحد يدرك مخطط المحافظين الجدد في المرحلة المقبلة، رغم أن جذور اليمن المتطرف تعود الى الثلاثينات من القرن الماضي. كان الامير بندر أحد المشاركين الفاعلين في الاعداد لمرحلة يكون فيها الجمهوريون في البيت الأبيض.

الفوز المثير للجدل الذي حققه جورج بوش الابن في انتخابات ٢٠٠٠ أنعش مجدداً التطلعات الضامرة لدى الامير بندر الذي بات على قناعة بأن خلاصه من عقدة النقص داخل العائلة المالكة يعتمد بصورة رئيسية على قدرته في تثبيت دور له لدى البيت الأبيض الجمهوري، الذي سيفتح الطريق أمامه نحو موقع متميّز في معادلة الحكم السعودي.

> **طموحات بندر لا تخلو من أخطاء فادحة وربما قاتلة، فقد تحوّل الى آلة دمار مجنونة ما جعله يخسر حلفاءه في الغرب والشرق الأوسط**

كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بقدر ما تخفي أسراراً سيطول الوقت قبل الكشف عن بعضها، قبل جلاء الحقيقة كاملة عن المخططين الحقيقيين لها، فإنها وهبت الأمير بندر بن سلطان فرصة العمر كيما يبرز كضامن ثابت في العلاقات الاستراتيجية بين واشنطن والرياض. ومن اللافت، أن تدهور العلاقات السعودية الأميركية على خلفية الهجمات الارهابية ومشاركة ١٥ سعودياً من أصل ١٩ انتحارياً شاركوا في تنفيذ العمليات الانتحارية في الهجمات، وحدها علاقة الأمير بندر بن سلطان بالبيت الأبيض وبالرئيس الأميركي جورج بوش الابن لم تتأثلر، فقد بقي السفير الوحيد في واشنطن الذي بامكانه أن يلتقي الرئيس دون سابق موعد، بالرغم من تلك الظروف الاستثنائية التي شهدتها الولايات المتحدة.

ورغم ان كل المتورّطين السعوديين في الهجمات قد أمضوا سنوات في الولايات المتحدة، ولابد أنهم قد راجعوا أكثر من مرة السفارة السعودية في واشنطن أو احدى الممثليات التابعة لها في الولايات الاميركية، وبالرغم من الانتقادات المحمّلة باشارات اتهام الى مراكز ومدارس دينية ومساجد تشرف عليها السعودية، بطبيعة الحال عبر السفارة السعودية في واشنطن، فإن أياً من المسؤولين الأميركيين في ادارة الرئيس بوش الابن لم يشر ولو عن طريق الخطأ الى دور ما للأمير بندر بن سلطان، وكأن ثمة اتفاق داخلي على تجنب الاشارة اليه كيما لا تكر السبحه فتشمل مسؤولين آخرين في الادارة الجمهورية.

واذا ما أعدنا الى السنوات التي أمضاها الأمير بندر بن سلطان في واشنطن بعد الهجمات السبتمبرية، أنه كان يشتغل على ترميم العلاقات السعودية الأميركية في مسعى واضح لتسويق نفسه كشخصية محورية في هذه العلاقات. ولذلك لم تكن مكافأة عادية أن يتم استحداث منصب جديد مكافىء لمنصب مستشار الأمن القومي، والذي لا يناله في الولايات المتحدة الا المنظرين الاستراتيجيين وأصحاب الخبرة الطويلة في العمل السياسي والامني.

منصب رئيس مجلس الأمن الوطني لم يكن

مألوفاً بالنسبة للأمراء، في ظل تقاسم جهازي المباحث والمخابرات العامة المهام الداخلية والخارجية، وفي ظل السلطات المفتوحة لدى وزير الداخلية ورئيس المخابرات العامة الأمير مقرن بن عبد العزيز. بقي الأمير بندر يمارس وظيفته دون مكان واضح، ولا حتى دور محدد فهو يصبح تارة وزيراً للخارجية فيثير تحفّظ سعود الفيصل، وحين يأتي الى واشنطن يصبح سفيراً فوق العادة وقد تجاوز حتى السفير الثابت آنذاك الامير تركي الفيصل، صانع تنظيم القاعدة الاصلي. يشعر الاخير بالغيرة من الدور الاستحواذي الذي يلعبه زوج اخته وابن عمه الامير بندر، ويدرك بأن الاخير يضمر شراً لا حدود له وهو على استعداد لأن يقترف كل جريمة متخيّلة ضد كل من يقف في طريقه.

ما إن تولى الامير بندر منصبه الجديد حتى بدأ عهد الأزمات، بدأت باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥ فتمزقت العلاقات السعودية السورية، وتواصل مسلسل الاغتيالات الغامضة، قبل أن

يشير سيمور هيرش في تقرير تفصيلي في يونيو ٢٠٠٧ بعنوان (اعادة توجيه) الى دور فريق ديك تشيني ـ الامير بندر بن سلطان في مخطط الاغتيالات التي كان ينفّذها جماعات سلفية مرتبطة بصورة مباشرة بالأمير بندر.

وفي اليوم الأول للحرب الاسرائيلية على لبنان في ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠٦ كان البيان السعودي مفاجئاً الذي اعتبر عملية اختطاف الجنود الاسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لبنانيين وفلسطينيين وعرب بأنها (مغامرة) وحمّله مسؤولية تبعات العدوان، وهو ما نظر اليه الاسرائيليون بأنه ضوء أخضر وغطاء لعدوانهم على لبنان. في اليوم نفسه ايضاً تكشّفت هوية (المصدر المسؤول) الذي ورد في البيان، فلم يكن سوى الامير بندر بن سلطان الذي خرق عادة كانت متّبعة لدى الحكومة السعودية في التزام الصمت بانتظار جلاء الموقف الميداني. الا ان المفاجأة كانت كبيرة حين اخفق العدوان الاسرائيلي في تحقيق اهدافه، ما جعل لعنة البيان السعودي تلاحق آل سعود بعد الحرب ما جعل الرئيس السوري بشار الاسد ينعت قيادات عربية في معسكر الاعتدال في اشارة الى السعودية ومصر والاردن بأنهم (أشباه الرجال) بسبب وقوفهم الى جانب العدوان الاسرائيلي.

كرّر الامير بندر بن سلطان الموقف ذاته في حرب غزة الثانية في يسمبر ٢٠٠٨ ـ يناير ٢٠٠٩، وشارك في الموقف الامير سعود الفيصل الذي دخل في سجال غاضب داخل أروقة الجامعة العربية مع الممثل السوري في الجامعة، وبدا فيها الجانب السعودي ساخراً رافضاً الخروج بموقف عربي موحد من العدوان الاسرائيلي على غزة رغم أن لا (مغامرة) بحسب التعبير السعودي يستدعي عدواناً وحشياً وعلى الهواء مباشرة وبكل الاسلحة المحرّمة.

كانت نهاية الحرب على غزة نهاية مرحلة بندر بن سلطان، فكما دخل بأزمة فإنه خرج من السياسة بأزمة. واذا كان دور الامير بندر قدّر له أن ينتهي بعد وصول إدارة ديمقراطية الى البيت الأبيض فإن مصادر مقرّبة من الأمراء تتحدث عن انقلاب كان قد خطط له الامير بندر بن سلطان ضد عمه الملك بعد ان بدا واضحاً ان لا مستقبل لوالده في الحكم بسبب مرضه الذي سيخرجه فعلياً وبيولوجياً من الحياة السياسية. كان هدف الامير بندر بن سلطان من الانقلاب هو وصول والده الى العرش ولو ليوم واحد كيما يصدر قرارات تسهّل مهمته في الوصول الى العرش، ولكن الجهاز الأمني التابع للملك عبد الله كشف عن المخطط قبل وقوعه ما دفع الامير بندر بن سلطان للاختفاء.

وفيما لاتزال الفضائح المالية والأمنية تلاحق الامير بندر بن سلطان سواء في الولايات

رغم كل نجاحاته الملطّخة بالدم والعار، فإن فشلاً محدقاً بكل محاولاته وهو صانع الأزمات التي امتدت الى داخل القصر الملكي

المتحدة وبريطانيا أو حتى على مستوى العلاقات السرية المشبوهة مع رئيس الموساد مائير داغان، وهو ما كان يحاول معالجتها عن طريق الهدايا النفيسه للمسؤولين وزوجاتهم في هذه الدول، فإن ثمة خشية لدى الأمير بندر بأن المال قد يعجز في مرحلة ما في حل مشكلاته حين تضع السياسة يدها على المال.

تلقى الامير بندر أولى اشارات الحرب عليه حين وجهت جهات رسمية وحزبية واعلامية وازنة اتهامات لزوجته الاميرة هيفاء بتمويل الارهابيين، ما دفع به لاتخاذ قرار مباشر لعرض قصره في ولايه كولورادو للبيع بمبلغ ١٣٥ مليون دولار. وبحسب شبكة (إيه بي سي) الإخبارية الأمريكية في يوليو الماضي أن قيمة قصر الأمير بندر الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي، والذي وصفته بـ(أحد أكثر الرجال تأثيرًا على وجه الأرض)، قد تراجعت من ١٣٥ مليون دولار في ٢٠٠٦ إلى ٦٢ مليون دولار هذا العام. وذكرت الشبكة أن مفتش ضرائب المقاطعة التي يوجد بها القصر قدر مؤخرا القيمة الإجمالية للقصر بـ١١٣ مليون دولار، لكن المحامي نجح في إقناعه بخفض هذا الرقم إلى ٨٨ مليون دولار، برغم اقتناع المحامي بأن قيمته (لا تساوي اليوم سوى ٦٢ مليون دولار).



بندر آل بوش

لا يبدو أن الامير بندر يرغب في مغادرة الولايات المتحدة التي يرى فيها المكان الذي يمكن منه الانطلاق الى طموحاته السياسية في بلده أو حتى على المستوى العالمي. ولكن هناك من يرى في أن طموحاته لا تخلو من أخطاء فادحة وربما قاتلة، فالرجل تحوّل الى آلة دمار بدون توقف ما جعله يخسر حتى حلفاء في الشرق الأوسط، فالصورة المشوّهة التي هو عليها لا تجعله قادراً على العمل في العلن، فسيمضي بقية حياته يدير معاركه في الظلام، وهناك فحسب يمكن له ان يعوض بعض ما يستحيل عليه تحقيقه في النور.

فبالرغم من كل نجاحاته الملطّخة بالدم والعار، فإن فشلاً محدقاً بكل محاولاته في العمل بصورة علنية فضلاً عن التفكير في الاضطلاع بمهام علنية على مستوى الشرق الأوسط. ما هو واضح في هذه المرحلة أن صانع الازمات لا دور له، فقد تعرّف عليه العالم بأنه مسؤول عن مناخات التأزيم، وسيبقى عاطلاً عن العمل حتى اشعار آخر، ولكن مجونه الفارط قد يفقده حتى الاستمتاع بحياة هانئة فإدمانه على الخمر قد أخضعه أكثر من مرة لفترات علاجية قاسية وطويلة، ويخشى ان يضع الادمان في فترة البطالة حداً لحياته.

بعد أربع سنوات من عهده غير الميمون

الملك عبد اللّه وعهد الأزمات

سعد الشريف

أربع سنوات مضت على اعتلاء الملك عبد الله سدة الحكم، حفلت بالكثير من الحوادث الداخلية والإقليمية والدولية. قد يكون أهم تطور شهده هذا العهد هو بدء (الحقبة السعودية الثانية) التي، شأن الحقبة السعودية الأولى، يكون فيها النفط الرافعة الرئيسية. فبعد ضمور دام عدة سنوات أعقبت هجمات الحادي عشر من سبتمبر كانت فيها العائلة المالكة تعالج تداعيات تلك الهجمات على المستوى الدولي، فحتى عام ٢٠٠٣ كانت السعودية مصنّفة في الأدبيات الاعلامية والسياسية الأميركية بوصفها (بؤرة الشر)، فيما كان الداخل مشغولاً بتفاعلين كبيرين: الحراك الاصلاحي وجماعات العنف. وبدا كما لو أن تقاسماً للأدوار بين الملك والأمير نايف ومن ورائه الجناح السديري، حيث قدّم الملك نفسه على أنه رائد للإصلاح وحاضن للتيار الاصلاحي، فيما كانت الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الدخلية تدير ملف العنف مع الجماعات السلفية القتالية. من وجهة نظر الأمير نايف وجناح السديريين عموماً، ليس ثمة فرق بين من يدعو للإصلاح ومن يحمل السلاح، كل ذلك يتم والملك لمّا بعد ينزع رداء الاصلاح عن كتفيه.

في ١٥ مارس ٢٠٠٤، حسمت العائلة المالكة الموقف الداخلي باعتقال الرموز الاصلاحية، في وقت وصلت فيه وتيرة العنف الى المرحلة الأخيرة، ترافق ذلك مع تغيّرات خارجية واقتصادية، حيث نجحت العائلة المالكة في ترميم علاقاتها مع الولايات المتحدة والغرب عموماً وتزامن ذلك مع بدء الطفرة النفطية الثانية. ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تهيئة أجواء جديدة تستعيد فيها العائلة المالكة قبضتها على مقاليد الأمور في الداخل وتؤهلها للعب دور فاعل في السياسة الإقليمية والدولية عبر توظيف مداخيل النفط في عقد الصفقات العسكرية والتجارية ذات الابعاد السياسية المنظورة.

في ٣١ أغسطس ٢٠٠٥ أغلق عقد من التردد برحيل الملك فهد وتولي عبد الله الحكم، في ظل متغيّرات جوهرية في ميزان القوى داخل العائلة المالكة. ففي الفترة ما بين ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٥ استطاع الأمراء الكبار (سلطان ونايف وسلمان) بناء تكتلات داخلية تضاهي، وقد ترجح أحياناً على قوة الملك نفسه. ولذلك لم يغيّر تسلّم عبد الله مقاليد السلطة من ميزان القوة داخل الدولة. فقد أصبحت السلطة منقسمة بين الملك والأمراء الكبار بنسب متكافئة، وفي الحساب الاجمالي فإن حاصل جمع القوة السديرية تفوق حصة الملك.

لم يكن مفاجئاً، والحال هذه، أن يدير الجناح السديري الى جانب حلفائهم داخل العائلة المالكة وخارجها ملفات داخلية وخارجية دون علم الملك نفسه كما حصل بالنسبة للملفين اللبناني والسوري، حيث تفاجأ الملك في أكثر من مناسبة بأنه على غير علم مسبق باتفاقات أو خلافات جرت داخل وخارج المملكة بإدارة الجناح السديري، وربما يفسّر قرار الملك إيفاد نجله الامير عبد العزيز بن عبد الله الى دمشق للتفاهم بخصوص المسألة اللبنانية وغيرها من الموضوعات.

على أية حال، فإن ماكينة السياسة الخارجية التي عملت بأقصى طاقاتها خلال السنوات الأربع الماضية، وزادت شراستها بعد اغتيال الحليف الاستراتيجي لها في لبنان رئيس الوزراء الاسبق رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، رسمت صورة عهد الملك في السنوات الأربع الماضية، فقد بدا مناقضاً لكل الإنطباعات القبلية التي كانت ترى فيه عروبياً وتصالحياً ووطنياً.

في حرب يوليو ٢٠٠٦، شكّل بيان المسؤول السعودي (الأمير بندر بن سلطان) الذي وصف عملية اختطاف الجنديين الاسرائيليين من قبل حزب الله بـ (المغامرة) صدمة غير متوقعة للرأي العام العربي والاسلامي الذي لم يعتد على مثل هذه البيانات والمواقف العاجلة من قبل القيادة السعودية، التي كانت تميل الى الانتظار والتريث والغموض والعبارات المواربة. مهما قيل عن البيان وأنه جاء بخلاف رغبة الملك عبد الله، فإن مواقف أخرى متكررة للأخيرة فيما يرتبط بالمسألة العراقية والتي أشعلت الفتيل الطائفي، يضاف اليها العبارات الحادة التي وردت في كلام الملك عبد الله للمسؤولين العراقيين الذين زاروه في الرياض وكان يبلغهم رسالة واحدة بأن المملكة أنفقت ٣٠ مليار دولار في حرب صدام مع ايران وأنها على استعداد لدفع ضعف هذا المبلغ من أجل منع الشيعة من حكم العراق، ولذلك رفض الملك استقبال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي.

خرجت الحكومة السعودية في عهد الملك عبد



بأي لغة يتحدثان؟!

الله، وبتحريض من بعض الأمراء وعلى رأسهم الأمير بندر بن سلطان، عن سيرتها التقليدية في التعامل مع الملفات الاقليمية، وبدت كما لو أنها تريد الانتقام من كل طرف لا ترتضي وجوده على قيد الحياة السياسية، فقد سعت الى اسقاط حكومات عربية : العراق، سوريا، قطر، وغطّت عدوانين اسرائيليين (لبنان وغزة) وآخرين أميركيين (أفغانستان والعراق)، وفي عهده

الميمون تكثّفت اللقاءات السعودية الاسرائيلية، تارة للتنسيق في قضايا عربية واقليمية وأخرى من أجل التوصل الى تفاهم حاسم حول مبادرة الملك عبد الله في بيروت سنة ٢٠٠٢ والتي جرى تعديلها لاحقاً في قمة الرياض في مارس ٢٠٠٧ بإسقاط حق اللاجئين في العودة والتنازل الضمني عن القدس.

في ضوء ما سبق، يمكن القول بأن السياسة الخارجية السعودية انتقلت بصورة عاجلة من مرحلة الاستتار الى الصدام المكشوف، بعد أن وجدت نفسها مرتاحة في التعامل مع الملفات الساخنة محلياً واقليمياً ودولياً.

السياسة الخارجية.. ماكنة أزمات

منذ وصف وزير الخارجية السوري الأسبق فاروق الشرع السياسة الخارجية السعودية في العام ٢٠٠٤ بأنها مصابة بالشلل، تحوّلت وزارة الخارجية ممثلة في الامير سعود الفيصل الى أداة انتقام شرسة، وبدأت تكشر العائلة المالكة عن أنياب حادة ضد الحكومات العربية المصنّفة في خانة الخصوم. فبعد سنوات من الانكماش على الذات والضمور السياسي والترقّب والانشغال بالمشكلات الداخلية، عادت السياسة الخارجية السعودية بزخم غير معهود مستفيدة من الارتفاع المضطرد لمداخيل النفط التي تم توظيف جزء كبير منها في تعزيز الدور الاقليمي والدولي، فأصبحت السعودية قطب الرحى في مشروع الاعتدال وفق

لم يغيّر تسلّم عبد الله مقاليد السلطة من ميزان القوى، فالسلطة منقسمة بين الملك والأمراء الكبار، بل حاصل جمع القوة السديرية أكبر

المقاييس الأميركية.

إفتتح سعود الفيصل المرحلة الجديدة بتصريح يبطن غضباً حيال العراق في ظل الاحتلال الاميركي، حين ذكّر الادارة الاميركية السابقة بالحصة السعودية في العراق، ، وأن السياسة الأميركية في العراق قد تفتح الأبواب امام النفوذ الايراني، ما يعني سقوط أهداف الحرب العراقية الايرانية، حيث قدّمت السعودية عشرات المليارات الدولارات بهدف منع ايران من بسط نفوذها في المنطقة.

لم تكتف العائلة المالكة بإبلاغ الاميركيين تحفظاتها في المسألة العراقية وترتيبات ما بعد سقوط النظام العراقي، بل خصّصت مبالغ طائلة من أجل تخريب المعادلة القائمة عبر تشجيع المقاتلين السعوديين المرتبطين بتنظيم القاعدة على الانتقال من افغانستان ومن عواصم إقليمية متفرقة الى داخل العراق لتنفيذ عمليات مسلّحة وجّهت معظمها ضد الشعب العراقي وقوات الأمن العراقية، وتحمّل المقاتلون السعوديون دور العمليات الانتحارية في الأسواق والمدارس والشوارع العامة بهدف إشاعة الرعب وزعزعة الإستقرار الداخلي. ودخلت المخابرات السعودية التي يرأسها الأمير مقرن بن عبد العزيز على المعادلة الأمنية عبر الاتفاق مع عدد من القادة السياسيين والأمنيين مثل جهاز الامن الوطني المرتبط بصورة مباشرة بأجهزة استخبارية اميركية واقليمية مثل السعودية والاردن ومصر، وتم تشكيل ما يعرف بالصحوات لتكون أنوية جيش بكامل التجهيزات العسكرية يكون مستعداً لخوض الحرب الاهلية وإسقاط النظام السياسي الجديد.

وبالرغم من الدعوات العراقية والاميركية للسعودية بإعادة فتح سفارتها في بغداد، واستئناف العلاقات الطبيعية مع العراق، إلا أن سعود الفيصل عارض هذه الخطوة بإسلوب حاذق، وكان السبب الرئيسي ان لا يكون هناك إعتراف بشرعية النظام الجديد، والتحرر من أي التزامات حيال المعادلة العراقية القائمة، ولذلك مضت الرياض في دعم العمليات الارهابية وتمويل الجماعات المسلّحة والمشاركة في التخطيط مع قيادات سياسية ودينية معارضة للنظام الجديد.

تواصلت الانتقادات من داخل العراق على المستويين الرسمي والشعبي للسلوك العدواني الذي تتبعه السعودية حيال العراق، وفي المقابل تواصل إرسال المقاتلين وعمليات التمويل عبر (الحقائب الدبلوماسية خلال موسم الحج والعمرة) أو عبر اللقاءات المباشرة في بعض العواصم الاقليمية ومنها عمّان والقاهرة. لم تكترث الرياض لما آلت اليها صورتها في الداخل العراقي، على أساس اطمئنان كاذب بأنها تنفّذ ما تراه مناسباً لتوجهاتها السياسية وأنها قادرة على ترميم تلك الصورة من خلال المزيد والمزيد من الانفاق، فالمال من وجهة نظر السعودية ذو مفعول سحري وبالامكان استعماله كمضمد لجروح السياسة.

بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري في فبراير ٢٠٠٥، كشفت السياسة الخارجية عن نمط جديد في التعاطي مع الملفات الاقليمية، وبنسب بعض المراقبين هذا التحول الى الدور الفاعل الذي لعبه الامير بندر بن سلطان، رئيس مجلس الامن الوطني، والمتواري عن الانظار هذه الايام، وأصبحت السياسة الخارجية تدار من أطراف عدّة في العائلة المالكة، وقد جاءت متطابقة هذه المرة مع المصالح الاميركية والاسرائيلية بدءً بصدور القرارات الخاصة بلبنان مثل ١٥٥٩ القاضي بانسحاب القوات السورية من لبنان وصولاً الى قرار ١٧٠١ الخاص بوقف الأعمال العدائية بين لبنان والكيان الاسرائيلي بما تضمنه من دعوة ضمنية الى سحب سلاح حزب الله عبر تشديد الرقابة على المنافذ اللبنانية البرية والبحرية والجوية.

خرجت القوات السورية من لبنان بعد اغتيال الحريري بدعوة تحذيرية من الملك عبد الله نفسه،



حوار للإستهلاك

الذي أوصل رسالة بإعلان الحرب على سورية في حال بقاء قواتها في لبنان، ولكن خروجها لم يضع نهاية حاسمة، فقد جرى تحشيد المجتمع الدولي المدار أميركياً لجهة فرض الحصار على سوريا ثم التخطيط لقلب النظام فيها وكان الأمير سعود الفيصل والأمير بندر بن سلطان يطوفان العواصم الأوروبية والأميركية للتحريض على دمشق.

وكان العدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦ إيذاناً بمرحلة جديدة للسياسة الخارجية السعودية التي لعبت دوراً سافراً في التواطؤ ومنعت من وقف اطلاق النار أكثر من مرة، ما أثار استياء الاسرائيليين أنفسهم الذين كانوا يتكبدون الخسائر في صفوف جنودهم دون أفق واضح للحرب. ورغم الوعود السعودية للاسرائيليين بتعويض خسائر الحرب ثمناً لاستمرارها ريثما يتم القضاء على حزب الله، فإن قادة الكيان الاسرائيليين أبلغوا حلفاؤهم في معسكر الاعتدال بأنهم ليسوا على استعداد لخوض الحرب القذرة بالنيابة عنهم، وأن من يقتل في الجبهات هم جنودهم.

شعرت القيادة السعودية بخيبة أمل كبيرة بعد توقّف الحرب الاسرائيلية على لبنان في ١٤ أغسطس ٢٠٠٦ وخروج حزب الله منتصراً وفق المقاييس العسكرية. حاولت وسائل الاعلام المرتبطة بالماكينة المالية السعودية التخفيف من وطأة الإنجاز العسكري الذي حققه حزب الله، بالتركيز على حجم الخسائر البشرية والدمار الذي

لحق بالبنية التحتية (وخصوصاً الجسور)، ولكن كانت المحاولات بائسة، فقد فرضت نتائج الحرب نفسها على الشارع العربي والاسلامي وأصبح حسن نصر الله زعيماً عربياً واسلامياً توارى أمام منجزه العسكري كل قادة معسكر الاعتدال.

اللافت في الأمر، أن بعد شهر واحد من وقف الحرب تكثّفت اللقاءات بين مسؤولين سعوديين واسرائيليين في عمّان لجهة البحث في تسريع الجهود بشأن الاتفاق على المبادرة السعودية. لم تحظ دعوة نصر الله بالافادة من الانجاز العسكري في الحرب الاسرائيلية على لبنان لتحسين شروط التفاوض مع الكيان الاسرائيلي بأية اهتمام من قبل قادة معسكر الاعتدال بل تم بحث المبادرة وكأن لا شيء قد تغير على الأرض. على العكس من ذلك، فإن خروج حزب الله معافى من الحرب تم النظر اليه باعتباره عائقاً أمام عملية السلام وفق المبادرة السعودية، ولذلك لجأ صانع الفتن الامير بندر بن سلطان الى خيار الحرب الداخلية، حيث تمت دعوة مئات المقاتلين للقدوم الى المخيمات الفلسطينية في لبنان، لبدء المواجهات مع حزب الله، وكانت يقظة الجيش اللبناني وقيادات الحزب هي الذي حال دون تحقق الهدف، فكانت موجهات نهر البارد في الشمال اللبناني قد أماطت اللثام عن أسرار الجماعات السلفية المسلّحة والمرتبطة بتيار

تميز عهد عبد الله، بالتآمر لاسقاط حكومات عربية (العراق، سوريا، وعُمان) وتغطية عدواني (لبنان وغزة) وحربي أفغانستان والعراق

المستقبل بزعامة سعد الحريري، وكان تحقيق سيمور هيرش حول تلك الجماعات قد أدار الفوهة ناحية الرياض، التي أصبحت في مركز الاستهداف الاعلامي والسياسي.

فشل الجماعات السلفية المسلّحة في تفجير الوضع الداخلي اللبناني وصولاً الى المواجهة مع حزب الله، دفع الأمراء المسؤولين عن الملف اللبناني (سعود الفيصل ومقرن وبندر) الى تكثيف الحضور الأمني في المناطق الخاضعة تحت سيطرة تيار المستقبل وفريق ١٤ آذار. وتحوّلت بيروت الغربية وطرابلس الى ما يشبه القلاع السعودية بفعل التجهيزات الامنية والمظاهر المسلّحة في أحياء متفرقة في هاتين المدينتين.

وجاء قرار حكومة فؤاد السنيورة في ٥ مايو ٢٠٠٨ الهادف الى ضرب شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله لتفجّر أزمة داخلية في لبنان. وقد تناقلت حينذاك مصادر اعلامية وسياسية لبنانية بأن السنيورة تلقى ضوءً أخضر من الرياض والقاهرة لاصدار القرار. وجد حزب الله نفسه أمام خطر يتهدد وجوده، فخاض في السابع من مايو معركة خاطفة سيطر فيها على بيروت الغربية وتناثرت الفرق الأمنية التابعة لتيار المستقبل وهرب السفير خوجه عن طريق البحر الى قبرص عائداً الى الرياض. شعرت تل أبيب بفداحة الخسارة كما جاء على لسان أحد القادة الأمنيين بقوله ما تم الاعداد له في سنتين انهار في ساعتين.

خرجت السعودية من هذه المعركة بخسارة فادحة، ونجحت المعارضة اللبنانية في أن تفرض بقوة السلاح معادلة جديدة، وسلّمت قطر مبادرة الحل التوافقي بين الموالاة والمعارضة فيما كان سعود الفيصل يرقب تطورات الدوحة.

العدوان على غزة

الموقف السعودي من العدوان الاسرائيلي على غزة في شهري ديسمبر ـ يناير ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ لم يكن أفضل من سابقه في العدوان الاسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، بل هناك من يرى بأن الإعلام السعودي بدا أكثر تحرراً هذه المرة من أي التزام قومي وأخلاقي وديني، ولاشك أن مثل هذا التحرر لم يكن يتم لولا توجيهات عليا.

لم يصدر بيان (المصدر المسؤول) هذه المرة، بل تأخر الرد السعودي كثيراً على العدوان واكتفى بإدانة العدوان الاسرائيلي على سكان القطاع، فيما كانت الامبراطورية الاعلامية السعودية تغمر الفضاء العربي بمواقف صادمة كونها وفرت غطاء صريحاً للعدوان، ما حدا بوزارة الخارجية الاسرائيلية ان تعيد نشر مقالات كتاب سعوديين وكويتيين (محسوبين على الأعمام في الرياض). وقد انتشرت على شبكة الانترنت ما عرف بـ (قائمة العار) والتي تضم أسماء كتاب سعوديين وكويتيين وقفوا بصورة عارية الى جانب العدوان الاسرائيلي.

على الصعيد السياسي، تحوّلت أروقة الجامعة العربية الى ما يشبه حلبة مواجهة بين فريقي الممانعة والاعتدال في العالم العربي، وبذل الامير سعود الفيصل أقصى مافي الدبلوماسية السعودية من طاقة لمنع صدور بيان عربي موحّد يدين العدوان الاسرائيلي قبل انعقاد جلسة مجلس الامن الطارئة، بانتظار أن تقوم القوات الاسرائيلية بانهاء مهمة القضاء على حركة حماس في قطاع غزة، بعد حصار مصري ـ سعودي عليه طيلة سنتين قبل العدوان.

بعد أكثر من ثلاثة أسابيع من القصف الصاروخي والمدفعي المتواصل على سكان قطاع غزة، وصور الدمار الكثيف الذي خلفته الطائرات الاسرائيلية التي كانت تجوب أرجاء القطاع بغطاء من عرب الاعتدال والمجتمع الدولي، فيما كانت صور القنابل الفسفورية وهي تمطر حمماً على أبناء غزة، كانت القيادة السعودية غائبة تماماً عن المشهد، حتى أن الوسطاء الذين زاروا الملك عبد الله في الرياض من علماء دين وشخصيات سياسية فوجئوا بموقفه العدواني حين رفض حتى مجرد الدعوة الى وقف اطلاق النار، وقال بأن المملكة لن تساعد قطاع غزة اذا بقي تحت سلطة حركة حماس..

ولأن الحكومة السعودية بقيت منضبطة سياسياً بحسب الايقاع الأميركي في عهد إدارة



عبدالله: تفتيت العرب أم مصالحتهم؟

بوش، تبلّغت من الادارة الجديدة برئاسة باراك اوباما بضرورة الامتثال لشروط العهد الجديد. وكان مثيراً للسخرية والغرابة أن يرفض الملك حضور قمة دوحة لإدانة العدوان الاسرائيلي ويمارس ضغوطاً على المغرب وتونس والبحرين من أجل عدم الحضور ثم فجأة وفي عشية دخول أوباما البيت الأبيض تعقد قمة في الكويت الاقتصادية ليكون الموقف السعودي انقلابياً، ويبدأ الحديث عن المصالحة العربية وسياسة مد اليد الى كل الأطراف..فمالذي حدث؟

بخلاف ما قيل عن المفاجأة التي أصابت حلفاء السعودية في معسكر الاعتدال مثل مصر والاردن من مضمون خطاب الملك عبد الله الذي ألقاه في قمة الكويت في يناير ٢٠٠٩، أو ما قيل عن أن سعود الفيصل هو الآخر لم يكن يتوقع هذا الخطاب، فإن واقع الحال غير ذلك تماماً، وأن ما فعله الملك عبد الله كان متماشياً وبصورة حرفية مع توجيهات الادارة الديمقراطية الجديدة. فهناك عملية سلام في الشرق الاوسط أريد لها أن تسير وفق أجواء تهدئة ولابد من مد اليد الى سوريا والانفتاح على كل الاطراف المصنّفة في خانة الخصوم مثل حماس وحزب الله.

لاريب أن خزي الموقف السعودي إبان العدوان على غزة جلب لها العار، ولم يكن بالامكان الابقاء

على ذات المشهد السياسي، فلا بد من مشهد جديد يمحو آثام مشهد العار السعودي السابق. وكما لحظنا، فإن هذا الموقف المخزي مازال متواصلاً من خلال منع المساعدات الى القطاع، فحتى الآن لم تقدّم العائلة المالكة مساعدات لاعادة اعمار القطاع المدمّر، بل حظرت أي دعوة لحملة أهلية لتقديم التبرعات لأهالي غزة.

صورة الملك.. يرسمها النفط

الحملة الدعائية التي سبقت ورافقت وصول الملك عبد الله الى العرش وما ساقته من وعود بتسوية المشكلات المزمنة (البطالة، أزمة السكن، أزمة التعليم والخدمات الصحية والعامة) ماكان لها أن تنجح لو كانت أسعار النفط بقيت منخفضة، بالنظر الى حالة الاحباط التي أصابت كثيرين حطّوا رحالهم عند الملك عبد الله وخذلهم في ساعة الحقيقة.

على المستوى السياسي داخلياً وخارجياً، لم يكن الملك عبد الله مختلفاً عن الملوك السعوديين السابقين، بل هناك من يعتبر عهده الأسوأ كونه متناقضاً مع كل الصور الوردية المخاتلة التي رسمها عنه المقرّبون منه، فلا هو بالإصلاحي كما أوهموا الاصلاحيين ولا هو بالعروبي كما أوهموا العروبيين..

إنها صورة يرسمها النفط، فتخرج من أفواه الذين غرفوا منه سواء من هم في الداخل أو الخارج في هيئة نعوت معلّبة اعتاد هؤلاء على استعمالها مقابل أثمان مقطوعة.

كان دور النفط أساسياً في اقتراف العار بكل صوره، وهو أساسي أيضاً في غسله مؤقتاً، طالما بقيت أسعار النفط مرتفعة، وهي التي توفّر الأرضية له ولسياسته الخارجية بأن تتمدد في كل الاتجاهات. نشير هناك الى أن ما تحصده السعودية سنوياً من مداخيل النفط يتجاوز ٢٠٠ مليار دولار أميركي، ما يجعلها الدولة الأثرى في الشرق الأوسط بلا منازع، وبامكانها السيطرة على اقتصاديات العالم عبر التحكم بعدلات الانتاج والاسعار.

ملفات عدّة نجح المال النفطي في معالجتها بما في ذلك ملف الجماعات السلفية المقاتلة التي خضعت تحت تأثير الجزرة السعودية وغادر كثير من المقاتلين العقائديين مواقعهم مع رفاق الدرب الجهادي وفضلوا العيش تحت ظل النفط، وشمل ذلك رجال دين مصنّفين بالأمس على الخصوم للدولة فصاروا اليوم من أبواقها الدائمين في الاعلام، الذي أفرد الصفحات والشاشات لهم كيما يعكسوا نعمة أفاض آل سعود عليهم منها، وتفتح القائمة على عشرات الكتّاب والناشطين السياسيين والاكاديميين ليس في الداخل فحسب بل في الخارج أيضاً.. وأصبح للنفط مفعول السحر ليس على مستوى الافراد والجماعات بل والدول الكبرى نفسها التي ألجمها النفط حجراً فصمتت عن كل حديث عن الديمقراطية وحقوق الانسان في هذا البلد.

الاصلاحي يتوّج المستبد!

ولأن كل كلام عن الميول الاصلاحية لدى الملك عبد الله بات عبثياً، فإنه حسم الجدل بصورة نهائية كيما يتوقف المراهنون والمعارضون الوهميون له عن حيرة المراهقين في أول قصة حب في حياتهم وهم ينتفون أوراق الشجر أو ريش الدجاج أو شعر الرأس وهم يرددون (يحبني لا ما يحبني)، لتصبح العبارة (إصلاحي لا ليس اصلاحي). فكان قرار تعيين نايف نائباً ثانياً له جواباً شافياً، بأنه ليس اصلاحياً بل مصلحياً، وأنه لن يحيد عن أسلافه في مزاولة لعبة توزيع السلطة بين الاخوة والابناء.

حين أعلن عن تشكيلة (هيئة البيعة) يرأسها الامير مشعل بن عبد العزيز لم يكن أحد يشك في أن الدافع الرئيسي وراء هذه التشكيلة، هو وجود خلاف عميق داخل العائلة المالكة حول تعيين نايف نائباً ثانياً، وأن الملك كان بين خيارين: إما ممارسة صلاحيته المطلقة وتعيين أمير آخر غير نايف، أو ترحيل الخلاف الى أجل مسمى، وفي الحالتين عكست ضعف الملك عبد الله.

طبّل كثر من المسجّلين في قائمة الـ (باي رول) لتلك الصيغة كونها ترسم طريقاً آمناً لعبور المرحلة المقبلة بسلام، ودبجّوا مقالات لا حصر لها في بيان الميزات الفريدة لهذه الصيغة، وأنها تعكس حكمة نادرة يتمتع بها الملك عبد الله. وكما هي الاوهام حين تنهار كجبل الثلج بعد ارتفاع الحرارة او اختلال الطبقات، جاء قرار الملك بتعيين الامير نايف نائباً ثانياً في تسوية ثنائية تمت خارج اطار مجلس العائلة المالكة ما أثار حفيظة الاجنحة الأخرى التي كانت تأمل في ان يلعب الملك عبد الله دوراً في إعادة التوازن داخل العائلة المالكة على اساس التقاسم المتعادل للسلطة.

اعتبر كثير من المراقبين قرار تعيين الملك نايف نائباً ثانياً بأنه بداية تفاهم بين الجناحين المتصارعين منذ عقود على السلطة، فيما فسّره الطامحون لرؤية برنامج عملي للإصلاح بأنه تبديد لكل الآمال المعلقة على الملك عبد الله في أن يجود بخطوات اصلاحية لافتة، بل أنه رسم مشهد العهد القادم حيث يسيطر عليه شخص عرف عنه معارضته الشديدة لكل صور الاصلاح، ولم يخف موقفه حتى بعد حصوله على المنصب الجديد، وكأنه يبشر بمرحلة تحدي مرشحة لأن تشهد انقسام داخلي حاد وتحفظات خارجية..

وفي قراءة اجمالية للأربع سنوات الماضية من عهد الملك عبد الله نخلص الى أن كل الملفات التي انخرطت الحكومة السعودية فيها على المستويات المحلية والاقليمية والدولية بقيت دون حسم، وحتى الانجاز الذي حققه المال السعودي في الانتخابات اللبنانية في يونيو الماضي لم يكن صافياً، ولم يستطع هذا المال من قلب المعادلة الداخلية بالطريقة التي تشاءها الرياض.

بكلمات أخرى، تميّزت السنوات الأربع من عهد الملك عبد الله وخصوصاً في مجال السياسة الخارجية بأنها مليئة بالأزمات، وفي حقيقة الأمر ان السعودية باتت صانع أزمة على المستوى الاقليمي، فحتى الآن لم تحقق المصالحة العربية التي اعلن عنها الملك عبد الله في يناير الماضي عن ثمرة حقيقية، يعكس ذلك بوضوح الاعلام السعودي الموتور الذي مازالت حممه تتقاذف



ميركل: المهم نهب الأغبياء!

على عواصم عربية يفترض ان تكون في مركز الاستهداف في مشروع المصالحة مثل دمشق وبغداد والدوحة..

بكلمة أخيرة، أتقنت الحكومة السعودية في السنوات السابقة صنع الأزمات وأخفقت في خلق أصدقاء جدد، بل كانت بارعة في خسارة الاصدقاء القدامى، وكانت هناك فرص ذهبية في استقطاب أصدقاء محتملين ولكن بسبب العنجهية الفارطة انفردت الرياض في تفجير الازمات بطريقة انشطارية حتى لم يعد أمامها سوى التصحيح الجراحي كابعاد سعود الفيصل عن ادارة ملف العلاقات السورية السعودية، وابعاد بندر بن سلطان عن الواجهة بصورة تامة بعد أن أصبح شخصية ممقوتة في كل العواصم العربية تقريباً..واذا ما حافظت العائلة المالكة على ذات الوتيرة في التعاطي مع دول الجوار ومن يليها فإن أية أزمة قادمة تواجهها ستدفع الثمن مضاعفاً.

ما تخفيه السياسه يظهره الإعلام

المعركة السياسية الصامتة بين طهران والرياض

عبدالحميد قدس

ما إن يبدأ المراقبون لمسار العلاقات بين طهران والرياض بالحديث عن بوادر انفراج حتى يخوض الطرفان جولة جديدة من التجاذب والصراع كما يعكسه الاعلام بين البلدين، وما تخفيه السياسة أشد خطورة..

في مايو ٢٠٠٨ كتب أحدهم عن تقارب هادىء بعيداً عن الأضواء بين طهران والرياض، وقال بأن الدفء عاد بينهما عبر التنسيق الأمني لمواجهة الارهاب والتعاون من أجل استقرار المنطقة، بناء جولة من المحادثات الثنائية والامنية بين ايران والسعودية..

يتحدث بعض المهتّمين بموضوع التقارب الايراني السعودي عن تفاهمات أمنية مبرمة بين البلدين بدأت في عهد الرئيس الاسبق هاشمي رفسنجاني وتعزّزت في عهد سلفه محمد خاتمي. ولكن تلك التفاهمات بقيت محكومة بطبيعة المواقف التي تتخذها العاصمتان من القضايا الاقليمية وخصوصاً (الأمن الخليجي، والصراع العربي الاسرائيلي، وملفات حيوية مثل لبنان وفلسطين والعراق).

حاولت طهران مراراً استيعاب جموح السياسة الخارجية السعودية منذ العام ٢٠٠٤ حيث بدأت تخوض الرياض معاركها المؤجلة نتيجة عوامل داخلية (دوامة العنف وحركة المطالب الاصلاحية) وخارجية (العزلة الدولية بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر)، ووجدت الرياض في طهران منافساً أساسياً لنفوذها في المنطقة، وقد عبّر سعود الفيصل عن امتعاض حكومته من سياسة واشنطن في العراق والتي سمحت بتقديمه مكافأة لإيران، في رد فعل على الصراع الاميركي الايراني في العراق.

لجأت السعودية الى سلاحها القديم، أي التجييش المذهبي، لصنع مناخ معادٍ للجمهورية الاسلامية الايرانية وبدأت تطرح مسألة التبشير المذهبي، الذي أخذ توصيفات وردت على لسان ثالوث معسكر المعتدلين (الملك عبد الله والملك عبد الله الثاني والرئيس حسني مبارك) من قبيل الهلال الشيعي، والقوس الشيعي بهدف الحد من تأثيرات الصحوة الشيعية، بحسب وصف الباحث الاميركي من أصل إيراني ولي نصر.

تدرك طهران خطورة السلاح المذهبي عليها، وخصوصاً حين تشهره الرياض التي لا تتوانى عن استعماله كلما شعرت بأن نفوذها وربما ومشروعيتها يتعرضان للتهديد، فكانت تلوذ بسياسة التهدئة والطمأنة، فيما تترك للقوى السياسية الحليفة معها للاضطلاع بأدوارها بعيداً عن الظهور السياسي الإيراني.

عبّرت الرياض بأقصى أشكال الاستياء من تبني القيادة الايرانية للقضايا العربية والاسلامية الكبرى مثل القضية الفلسطينية والمقاومة في كل من فلسطين ولبنان والعراق، فيما كانت الرياض تعمل على تذليل كل العقبات في طريق التقارب والتطبيع مع الكيان الاسرائيلي.

ما كان يسيء الرياض بدرجة أكبر أن هدوء طهران وصمتها في دعم المقاومة في فلسطين ولبنان يضعها كرأس لمشروع الممانعة فيما تصنّف الرياض في خانة المتخاذلين وصاحبة مشروع استسلامي على حساب المصالح والأهداف العليا للأمة. هذا التمايز لم يدفع طهران لخوض مواجهة مفتوحة وعلنية، خصوصاً وأنها تدرك تماماً ما يعنيه إشهار السعودية سلاح المذهبية في محيط سني يخضع تحت تأثيرات الامبراطورية الاعلامية المموّل من الرياض.

لأسباب عديدة، لم تتردد طهران من قبول الدعوات بالمشاركة في الحوارات الدينية والمذهبية في سبيل تأكيد شراكتها في الهموم الإسلامية المشتركة وكيما تكون جزءً من المشهد الوحدوي في الأمة، ولم تكن الرياض خاسرة في هذا الصدد، خصوصاً وأنها بقيت تلعب طيلة السنوات الأربع الماضية في حقل الألغام، منذ اغتيال رفيق الحريري والتخطيط مع قوى دولية لاسقاط النظام في سورية، مروراً بموقفها المشين في العدوان الاسرائيلي على لبنان سنة ٢٠٠٦ وغزة في ديسمبر ـ يناير ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩.

كانت تشعر الرياض على الدوام بأنها في موقع أقوى داخل المحيط العربي والإسلامي السني، مهما اقترفت من أخطاء فادحة كالتي وقعت في لبنان وغزة، ولو فعلتها إيران من موقعها الإسلامي الشيعي لواجهت عقاباً شاملاً شرساً من الحكومات والشعوب. الشعور بالأمان إزاء ردود الافعال الشعبية على اقترافات الرياض حيال قضايا الأمة المصيرية تؤمّنه أيضاً قدرتها المالية الفريدة في شراء الأصوات المعارضة لها في كل أرجاء العالمين العربي والاسلامي، والموقع الدولي المتميّز الذي تحظى به والمتّصل بدرجة وثيقة مع موقعها المالي، وثالثاً الغطاء الاعلامي الكثيف القادر على التخفيف من وطأة الاحتجاجات الشعبية بل قلب الحقائق المشينة الى انجازات سياسية، وقد لحظنا كيف أن موقفها المثير للازدراء والسخط في العدوان الاسرائيلي على غزة طوي سريعاً في قمة الكويت حيث اشتغل الاعلام السعودي والعربي عموماً على الحديث عن مبادرة المصالحة التي قادها الملك عبد الله، رغم أن لا شيء تغير في موقف الرياض من العدوان على غزة حتى بعد توقّفه، فمازال الحصار مفروضاً على أهلها، ومازال التشريد والجوع والفقر وصور الدمار على حالها..

كل ذلك بالنسبة للرياض يصبح اعتيادياً، ويراد له أن يكون كذلك، ولكن ما هو غير عادي أن تدخل طهران على خط القضية الفلسطينية وتقدّم المساعدات للمقاومة في غزة والمعونات لأهلها، فذاك يضعها في موقع خصامي للرياض ولعواصم معسكر الاعتدال الاخرى بما فيها تل أبيب والمجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

سعت طهران ألا تثير حفيظة الرياض ولا القاهرة فيما يرتبط بوقوفها الى جانب قوى الممانعة في المنطقة، وكانت ترسل الوفود وتفيد من فرص التقارب واللقاءات الثنائية وحتى المشتركة، وربما بالغ بعض الساسة الايرانيين من المحسوبين على التيار الاصلاحي في الاندفاع نحو تعزيز العلاقة مع الرياض كالمبادرة التي قام بها رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الشيخ هاشمي رفسنجاني في المشاركة في فعاليات مؤتمر الحوار الدولي للوحدة الاسلامية في مكة المكرمة في مايو ٢٠٠٨. في المقابل هناك أطراف داخل العائلة المالكة تعمل على خط المشاغبة بين الرياض وطهران. كان الامير نايف وزير الداخلية معارضاً للتقارب الذي حصل في منتصف التسعينيات بين الشيخ رفسنجاني والملك عبد الله، ثم تولى الامير سعود الفيصل دوراً رئيسياً في تخريب أي مبادرات تقاربية بين الحكومتين، وقد أطلق تصريحاً بعد حوادث ٧ آيار/ مايو ٢٠٠٨ قال فيها بأن (العلاقات العربية الإيرانية ستتأثر سلبيا إذا دعمت إيران انقلابَ حزب الله).

السعودية بعد الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات الايرانية بدت شرسة وسافرة في خصومتها للنظام الإيراني، وهناك من يتحدث عن دور تخريبي تقوم به لدعم جماعات انفصالية في الاهواز وبلوشستان، فيما أطلقت العنان لقناتها المثيرة للجدل (العربية) بأن تقود حملة اعلامية مفتوحة ضد طهران، ما يفتح باب الازمة على احتمالات تصعيد غير منظورة.



الإعلام لا يعيد الحياة لصاحب السمو الملكي!

سلطان في أغادير لا يريد العودة الى الرياض

محمد قستي

لازال ولي العهد، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، مقيماً في قصره بأغادير في المغرب، منذ بضعة شهور، وذلك للنقاهة، بعد إجراء عملية جراحية له في الولايات المتحدة، تقول تصريحات الأمراء المتكررة أنها كانت ناجحة!

كلّما تأخّرت عودة سلطان الى الرياض، كلّما زادت شكوك (المحبّين) بعودته سالماً، وكلّما تأكدت الأخبار بأن (سموّه) الذي أمضى أكثر من عام خارج البلاد للإستشفاء، يعاني اعتلالاً صحيّاً غير قابل لـ (الترقيع)!

ويربط البعض عودة سلطان الى البلاد، بعودة الملك حسين أواخر أيامه الى بلاده، ليحسم ولاية العهد لصالح ابنه، وليتوفى بسرطان البروستات. أو يربطون تلك العودة، بعودة أخيه السابق أمير مكة عبدالمجيد، الذي أمضى هو الآخر نحو عام كامل في الولايات المتحدة، قبل أن يعود ليقضي أسابيعه الأخيرة في البلاد، وينتقل الى العالم الآخر بسبب السرطان.

لكن الإعلام السعودي، وبتوجيهات من سمو ولي العهد نفسه!، يريد إبقاءه حيّاً، وكأنّ العالم أو شعبه سيشمت به إن علم بأنه قاب قوسين أو أدنى من الموت. ولذا هناك إلحاح من الأمراء على القول بأن سلطان في صحة جيدة (والحمد لله!) وأنه سيعود، سيعود، سيعود، أفضل مما كان، كما قال شقيقه الكذاب وزير الداخلية نايف، أو ابنه الحرامي خالد بن سلطان، أو أخيه الملك عبدالله، الذي ما أن ينطق جملة إلا وقع في حفرة، حيث قال بأن سلطان سيعود خلال ستة أسابيع، وإذا بالوقت يوصلنا الى ما يقرب من خمسة أشهر فقط!

للتدليل على أن صحة سموّه في تحسّن، وأن موعد قيامته من المغرب قد حان أو قارب حينه، أن سموّه لازال حاضراً في برقيات التهنئة المستلمة والمرسلة الى الرؤساء والملوك في العالم تهنئهم أو تهنأه بمناسبة وطنية ما! فسلطان وهو على الفراش يرسل البرقيات ويستلمها ويتابع أعمال وزارته (وزارة الدفاع) عن كثب، ويتصل ببعض الأمراء والحكام!

المواطنون يبحثون عن الصورة التي تدلّ على أن الرجل حيّ يرزق. والإعلام السعودي يقوم بذلك بين حين وآخر. في البداية كانت هناك صور قديمة من الأرشيف. اليوم ـ ودلالة على التحسن ـ التقى وعلى مدى بضعة أيام وفود متعددة من دول الخليج. ما يدل على أن الرجل صحيح الجسم معافى البدن!.

لقد قيل لشيوخ الخليج أو بعضهم على الأقل، بأن سموه جاهز الآن للقائكم، فتعالوا يا جماعة الخير صفاً وراء الآخر، لتودّعوه، وليس لتهنئوه بالسلامة!

ظهر سلطان أول ما ظهر مع أمير الكويت، وبدا الرجل نحيفاً، ولكنه ـ حسب الصور ـ في حال جيد، فهو يتبسم، وكأن لا علّة فيه، ومثل هذا التمثيل يجيده (أبو الكلام) كما يعرفه المقربون.

ثم جاء أمير قطر ورئيس وزرائه ووفد كبير ليسلموا عليه!

ثم جاء أمير البحرين ووفد مرافق طويل وعريض (العرض له علاقة بوزير الخارجية البحريني)!

ثم جاء الملك عبدالله نفسه ليسلّم على أخيه (المحبوب) و (المهيوب) و (المتعوب)!

هذا والصور لا تكذب. سموه بحال صحي جيد!

إذن.. لماذا لا يعود سموّه الى الرياض؟! وهل الذي نراه تمثيل؟!

نعم هو كذلك!

هذا ما رشح من وفود خليجية زائرة: قالوا أن الرجل يتكلم (باعتباره أبو الكلام كما وصفه الملك فيصل) ولا يفهم منه شيء. وقالوا أنه يتمتع بحيوية بين الفينة والأخرى، ثم تهبط. وقالوا أنه مصاب بالإكتئاب. وقالوا بأن قناعة المحيطين به من أبنائه وأزواج بناته، ومدير ديوانه ومسؤولي مكتبه، كما أطبائه، تفيد بأن عقارب ساعة صحة سموّه لا تعود الى الوراء، وأن شقيقه سلمان، أمير الرياض، الملازم الدائم لسلطان منذ عام فقط، كان متبرماً من عمله الجديد! وأنه يتمنى انتهاء الشمعة لتطفأ، وليصبح هو وليس شقيقه نايف ولياً للعهد!

(القاعدة) ووزارة الداخلية

من يصنع العنف في السعودية؟

يحي مفتي

هل ثمة ما يستوجب إعادة فتح ملف التفجيرات والمواجهات المسلّحة في السعودية التي جرت منذ ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٣ وما تخللها من حوادث أمنية واغتيالات وسلسلة الروايات حول اكتشاف مخططات لتفجير منشآت حيوية، يشارك فيها مئات بكميات هائلة من الاسلحة الخفيفة والمتوسطة ومواد شديدة الانفجار؟

ربما كان التحقيق الذي نشرته وكالة آي بي إس في يونيو الماضي حول تفجيرات الخبر في يوليو ١٩٩٦ والذي كشف فيها عن الخداع السعودي لمسار التحقيق بتواطؤ واضح من قبل مسؤولين في هيئة التحقيق الفيدرالية (إف بي آي) أحد الخيوط الرئيسية، إلى جانب خيوط أخرى كشف عنها سيمور هيرش في تحقيقه حول جماعة تنظيم فتح الاسلام في لبنان ودور فريق ديك تشيني بالتنسيق مع الامير بندر بن سلطان، وما نشرته الصحافة البريطانية من أخبار عن تهديد الامير بندر بن سلطان لرئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير بأنه سيعيد تجربة ٧/٧ في لندن إذا لم يتوقف مكتب التحقيقات في الغش التجاري عن متابعة ملف الرشاوى في صفقة اليمامة التي أبرمت بين السعودية وبريطانيا في العام ١٩٨٥.

معطيات كثيرة تستدعي فتح ملف حافل بالأسئلة حول الدور الأسطوري الذي لعبه تنظيم القاعدة بما يتجاوز حدود إمكانياته الاستراتيجية والتخطيطية وفوق ذلك الاستخبارية. فالظهور الفجائي لهذا التنظيم محمولاً على أكتاف أميركية لا بد ان يثير أسئلة كثيرة حول العاصفة الاعلامية التي اجتاحت الشرق الأوسط والعالم بأسره بعد يومين من تنفيذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، والذي عرّف فيه الرئيس الأميركي هذا التنظيم بوصفه المسؤول المباشر عن تلك الهجمات، في وقت لم يسمع أغلب شعوب الشرق الأوسط دع عنك شعوب العالم عن إسم هذا التنظيم فضلاً عن قدراته الخارقة بما يفوق قدرات أعرق التنظيمات المافيوية في أوروبا واميركا. فقد أصبح إسم القاعدة في مقدمة نشرات الأخبار على مدار سنتين بعد الهجمات الأمر الذي أوحى لشعوب ووسائل اعلام عربية ودولية بأن ثمة ظاهرة دولية لم يعرفها التاريخ قد بدأت تهدد السلام العالمي، بما تمتلكه من قدرات بشرية واستخبارية وعسكرية تؤهلها لاختراق كل التحصينات في أي نقطة يشاء عناصر القاعدة الوصول اليها.

ولكن هل الأمر متطابق مع تصويرات الإدارة الأميركية السابقة وفريق ديك تشيني والامير بندر بن سلطان، بالنظر الى طبيعة تكوين القاعدة والتدريبات التي حصلت عليها وحجم الامكانيات التي بحوزتها؟

فمن المعروف ان عناصر القاعدة تدربوا على القتال في معسكرات في أفغانستان وباكستان بإشراف وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وبتمويل سعودي، ولم تكن لدى أي من قيادات وكوادر القاعدة خبرة أمنية تؤهلهم لخوض أشد العمليات العسكرية تعقيداً بما تتطلبه من عمل أمني بالغ الدقة والحرفية. فهل يمكن لمجرد خوض معارك عسكرية أو حرب عصابات بأسلحة متوسطة أن تجعل من هذا التنظيم شبكة استخبارية وامنية وعسكرية ممتدة على خارطة الكون، أم أن التصوير الاعلامي المبالغ فيه تمت تغطيته بعمل استخباري وامني من جهة ما أميركية وسعودية كيما يحقق اغراضاً ليس بالامكان تحقيقها بالاتكال على مجرد نشاطات عسكرية عشوائية او في احسن الاحوال مستمدة من علم حرب العصابات.

هل يمكن لمجرد خوض معارك عسكرية أو حرب عصابات بأسلحة متوسطة أن تجعل من القاعدة شبكة استخبارية وأمنية وعسكرية ممتدة عالمياً؟

خارج البيئة التي نشأ فيها تنظيم القاعدة لابد أن يبعث شكوكاً كثيفة، خصوصاً وأن التنظيم يخوض معاركه الاستعراضية خارج أرض النشأة، بما يجعله مكشوفاً أمام قوى ومعادلات اخرى أقوى منه، فاختلال الميزان العسكري والأمني بين القاعدة والدول التي نفذ فيها عملياته العسكرية والأمنية تطرح أسئلة جوهرية حول مصادر قوة القاعدة.

وهذا يعيدنا الى النشاطات الاولى المسلّحة للتنظيم خارج أفغانستان، فقد كانت الاعمال العسكرية المنسوبة الى القاعدة في السعودية (تفجير الرياض سنة ١٩٩٥ وتفجير الخبر ١٩٩٦) وحتى تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام لم تكن أعمالا عسكرية محض، بل تطلبا عملا أمنياً كثيفاً ومعقداً وكذلك تفجير بارجة كول في عدن فضلاً عن تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١، دع عنك تفجيرات لندن في ٧ يوليو ٢٠٠٥ وسلسلة التفجيرات الاخرى في مدريد وغيرها، وكلها تشير الى تفوّق الجهة التي قامت بتلك الاعمال على خبرات الجيش الجمهوري الايرلندي ومنظمة الباسك الانفصالية في اسبانيا.

فهل ثمة جهة ما كانت تضطلع بالمهمة الاستخبارية والأمنية لتمهيد السبيل أمام عناصر القاعدة لتنفيذ العمل العسكري؟

يتفق الخبراء العسكريون والأمنيون في الولايات المتحدة وأوروبا وحتى في الشرق الأوسط على أن العمليات العسكرية المنسوبة للقاعدة لم تكن تحقق نجاحها دون جهود استخبارية وأمنية بالغة الدقة. فقد كان اختيار الاهداف مدهشاً الى حد أن من يدقق فيها يتوصل الى ان ثمة اختراقات أمنية واستخبارية غير مألوفة من تنظيمات صغيرة، ولابد أن أجهزة استخبارية كانت تقف وراء ذلك. تفجير الرياض في نوفمبر ١٩٩٥ والذي استهدف فريق التدريب العسكري الأميركي للحرس الوطني لم يكن موقعاً عاديا، شأن الاشخاص الذين تم استهدافهم. وكان يمكن تفادي حدث عسكري آخر فادح الخسارة لو كان الأمر متعلقاً بعمل عسكري محض، ولكن جاءت الضربة الثانية أشد إيلاماً حيث تم ادخال طن من المواد شديدة الانفجار والنادرة الى داخل

المجمع السكني الخاص بالنخبة العسكرية في القاعدة الجوية الأميركية في الظهران، حيث حصد الانفجار أنفاس عشرات من الطيارين العسكريين الأميركيين ما حدا بوزير الخارجية الأميركية الاسبق وارن كريستوفر للقول بأن الانفجار شكّل ضربة موجعة للأمن القومي الأميركي. نشير هنا الى التحفظات التي أحيطت بموضوع عدد الضحايا فبينما جرى الحديث عن ١٩ قتيلاً وعشرات الجرحى، فإن مصادر في مستشفيات أرامكو بالظهران ذكرت بأن الضحايا كانوا أكثر من هذا الرقم بأضعاف كما كشفت عن ذلك ثلاجات الموتى.

وبقي السؤال مطروحاً: لو كان الاتهام الموجه الى ايران بأنها وراء التفجير صحيحاً لما تردّدت الولايات المتحدة في شن حرب خاطفة على طهران، ولو كان ما يعرف بحزب الله الحجاز مسؤولاً عن تلك التفجيرات لما تم الافراج عن المئات منهم خلال شهور قليلة وتم الاحتفاظ بعشرة منهم للمساومات السياسية والأمنية؟

على أية حال، فإن الحديث عن تفجير الخبر يضيء على كل العمليات العسكرية المنسوبة للقاعدة، التي تعمّدت السلطات السعودية استبعاده كطرف مشتبه به، بحسب تقرير آي بي إس الأميركية في يونيو الماضي.

الشكوك المحيطة بتلك العمليات لابد أن تسلط الضوء على فريق ديك تشيني بالتنسيق مع

ربط القاعدة وعملياتها العسكرية الاستثنائية بأجهزة استخبارية سعودية وأميركية بات مطروحاً ويفتح ملف كل التفجيرات المنسوبة الى التنظيم

الأمير بندر بن سلطان والذي تحدّثت عنه تقارير أميركية بأنه، أي هذا الفريق، قد أعدّ خطة لشن حملة اغتيالات وتفجيرات من أجل تصعيد الخطر على المصالح الحيوية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط لتبرير وجودها العسكري، بما في ذلك اغتيال رئيس الوزراء الأسبق في لبنان رفيق الحريري في ١٤ فبراير ٢٠٠٥.

أحد الخبراء الاستراتيجيين يقول جازماً بأن فريق ديك تشيني والامير بندر بن سلطان كان المسؤول عن تهيئة الواقع الأمني كيما يسلّم المهمة لتنظيم القاعدة لتنفيذ عملية عسكرية هنا وهناك، بحيث كلما وقع حدث أمني نسب الى القاعدة أو تم القبض خلاله على عناصرها.

فهل بات السؤال الآن ملحاً حول العلاقة بين القاعدة والاجهزة الأمنية السعودية والاميركية؟ وهل يستدعي ذلك فتح ملف التفجيرات والاعمال العسكرية في الداخل والخارج؟

مهما كانت الاجابة عن العلاقة المشبوهة بين القاعدة وأجهزة استخبارية اميركية وسعودية فإن ثمة حقائق يجدر تسجيلها:

أولاً: ان خطة تتويج القاعدة كمصدر تهديد للسلام العالمي، وتحويله الى تنظيم معياري لكل التنظيمات الاسلامية من اجل تبرير الحرب على الارهاب، المكافىء اعلامياً في الغرب للإسلام، كما يلفت الى ذلك المفكر الفلسطيني الراحل ادوارد سعيد في كتابه (تغطية الإسلام)، قد نجحت الى حد كبير، واستطاع الاعلام الغربي والأميركي أن ينصّب القاعدة باعتبارها ممثلاً قهرياً للعقل السياسي الإسلامي والسني منه على وجه خاص، بينما توارت تنظيمات عريقة ووزانة عن المشهد الإعلامي كونها متناقضة في تكوينها الفكري والسياسي وحتى الايديولوجي مع الوهابية مثل تنظيم الاخوان المسلمين في مصر بكل تفريعاته واشتقاقاته في المغرب وتونس والجزائر والسودان وحتى سوريا وفلسطين ولبنان والكويت.

فتنظيم الاخوان المسلمين الذي بقي متمسّكاً بخيار المقاومة عن فلسطين ضد الاحتلال الاسرائيلي ودافع بكل صلابة عن المقاومة اللبنانية في وجه العدوان الاسرائيلي على لبنان في صيف ٢٠٠٦ ثم في دعمه المطلق للمقاومة الفلسطينية في غزة في حرب ديسمبر ـ يناير ٢٠٠٩، هو من رفض في الوقت نفسه تكفير المجتمعات او اعتماد الخيار العسكري في التغيير السياسي والثقافي، كما فعل تنظيم القاعدة. ومن اللافت أن بيانات الاخير حول فلسطين ولبنان كانت تأتي متأخرة وفي الغالب سلبية وتحمل لهجة خصامية ضد مشروع المقاومة، وكأنها بيانات مصمّمة في غرف سوداء متخصّصة في الحرب النفسية.

ثانياً: ان قسماً كبيرا من عناصر القاعدة قد خضعوا تحت تأثير خديعة كبرى من قبل قادتهم في التنظيم، والذين أوهموهم بأنهم يدافعون عن كرامة الامة وعزتها وشرفها وعن الاسلام والجهاد في سبيل الله ضد الصليبيين واليهود. وقد تفاجأ قادة الجيش اللبناني من ان العناصر السعودية التي تم أسرها اتسمت ببساطة تبعث على الضحك والشفقه في آن واحد، كونهم اعتقدوا وهم في مخيم نهر البارد انهم يقاتلون في فلسطين المحتلة. لقد اماط وزير الداخلية الامير نايف عن بعض من هذه السذاجة لدى المقاتلين السعوديين بعد أن فاحت رائحة الفضيحة بعد أن تم استغلال غباء المقاتلين السعوديين لتنفيذ العمليات الانتحارية فحسب، أي استعمالهم كقنابل بشرية.

وهنا يطرح السؤال: هل يعقل ان تنظيماً يضم آلاف العناصر من السعودية خلال الحرب الافغانية لم يتم الكشف عنه الا بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر وأن يقوم بتنفيذ عمليتين عسكريتين نوعيتين عبر تهريب كميات كبيرة من المواد المتفجرة ثم تستبعد السلطات الأمنية السعودية والأميركية أي دور لجماعات الافغان العرب الذين عادوا بوجه آخر الى بلدانهم، ولم يستقبلهم أهاليهم استقبال الفاتحين بل انخرطوا على الفور



نايف يتفقد أسلحة مصادرة من القاعدة

في مهمات أخرى كان من بينها تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر؟

ثالثاً: في ضوء التحقيقات المحلية (لبنان والعراق وسورية واليمن) ودولية نشرت بعض فصولها صحف اميركية مثل نيويورك تايمز وواشنطن بوست حول دور المقاتلين السعوديين في العمليات الامنية في العراق، على سبيل المثال، تجعل من الضروري اجراء مسح شامل لعمليات القاعدة. اشارات تقارير اللجنة الدولية المسؤولة عن التحقيق في جريمة اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الاسبق رفيق الحريري في ٢٠٠٥ والتفجيرات المتنقلة التي تشير التحقيقات في بعضها على الاقل الى أصابع قاعدية وسعودية، كما تبين بوضوح في تحقيقات استخبارات الجيش اللبناني مع تنظيم فتح الاسلام والذي تبين ان نسبة كبيرة من مقاتليه سعوديون جاءوا في أوقات متزامنة الى لبنان من مطاري دبي والبحرين، يضاف اليها غزوات الفنادق في الهند، والتي كشف فيها النقاب عن سعوديين، وكذلك تفجيرات دمشق والمواجهات المسلّحة في القامشلي ودير الزور والغوطه، علاوة على الامارات الاسلامية من منطقة القبائل في الباكستان الى امارة طرابلس في لبنان.

لا يمكن النظر الى مثل هذه النشاطات العسكرية والامنية التي قام بها تنظيم القاعدة بعين واحدة، بل لا بد من ادخال كل ادوات التحليل السياسي والثقافي لفهم أبعاد مستورة في تنظيم عسكري نشأ في منطقة بدائية أن يحقق أشد العمليات العسكرية تعقيداً من الناحية الأمنية.

الداخلية تحذر المبتعثين من (السياسة)!

نظراً لوجود الآلاف من المبتعثين السعوديين في بريطانيا، واحتكاك الكثير منهم بالجاليات الإسلامية، فإن بعضهم انخرط في نشاط بعضها، وعمل على جمع التبرعات والدعم لمشاريعها، خاصة وأنها تتخذ صفة قانونية.

وزارة الداخلية السعودية أزعجها تأثير الأجواء السياسية البريطانية على طلابها، فهي تريدهم (صم بكم عمي فهم لا يفقهون) وحذرتهم في بيان لها صدر في ٢٠٠٩/٨/١٣م، من التبرع بأية مبالغ أو العمل على جمعها بأي وسيلة.. والحجّة: (حتى لا يتورطوا في قضايا تعرضهم للمساءلة القانونية). الحكومة السعودية تخشى (تسييس طلابها) ضدها، ولا تخشى بالضرورة تورّطهم في قضايا دعم الإرهاب، الذي أحكمت منافذ تمويله (إلا بإذنها!) داخل البلاد.

وفي حركة متناسقة مع بيان الداخلية، أصدرت وزارة التعليم العالي الى ملحقياتها التعليمية في عدد من البلدان لتبلغ المبتعثين بتحذير (وزارة الداخلية) والذي تضمن مطالبتهم بأن يتفرغوا للغرض الذي ابتعثوا من أجله، أي للتعليم فقط! وتقول مصادر السعودية، بأن بعضاً من أئمة مساجد بريطانيا حفّزوا الطلبة السعوديين على التبرع بما لديهم من إمكانيات مادية، تخشى الحكومة السعودية ـ حسب زعمها ـ أن تكون غير مغطاة قانونياً.

فتوى وهابية: لا يجوز زواج السائق بالمدرّسة!

حسب صحيفة الوطن السعودية، في ٢٠٠٩/٨/١٣م، فإن محمد النجيمي، رئيس قسم الدراسات في كلية فهد الأمنيّة، ردّ على سؤال حول زواج بعض المعلمات اللاتي يعملن في قرى وهجر بعيدة من السائقين الذين يقلّونهن الى تلك الأماكن، بأن ذلك زواج مصلحة مؤقتة وبالتالي فهو حرام! وحذر النجيمي المعلمات من الإقدام على هذا النوع من الزواج. وأضاف في فتيا عجيبة لا تصدر الا من مشايخ وهابية: (أرى أن مثل هذه الزيجات محرمة وعلى النساء والرجال ألا يقدموا عليها).

ترى ما هي المشكلة أن يتزوج سائق بمدرّسة لدى الوهابيين؟!

الأولى عربياً في سرقة السيارات وفي ضحايا قيادتها

لأسباب تتعلق بضعف البنية التحتية، وبسبب المشاكل والضغوط النفسية والإجتماعية والإقتصادية، كما بسبب الإنفلات في السعودية وأجهزتها بشكل عام، تعتبر السعودية من حيث النسبة الأولى عربياً في سرقة السيارات، والأكثر في قتلى حوادث السيارات، والأكثر عرضة للخسائر، تجاوزت عام ٢٠٠٨م، حسب الإحصائيات الحكومية ١٤ مليار ريال، فيما بلغ عدد قتلى حوادث السيارات ما يقرب من سبعة آلاف مواطن، أي بمعدل ١٩ قتيل يومياً.



للمقارنة فقط، ففي المغرب التي احتج أهلها عبر التظاهرات لتزايد عدد حوادث قتلى السيارات، فإن عدد قتلى الحوادث عام ٢٠٠٨ بلغ ٤١٦٢ قتيلاً، وفي لبنان لنفس العام ٤٤٤ قتيلاً؛ وفي تونس ١٤٦٠؛ وفي سوريا لعام ٢٠٠٧م ٢٦٥٠ قتيلاً، وفي اليمن لعام ٢٠٠٦ بلغ عدد القتلى ٢٤٠٠؛ وفي كيان العدو الإسرائيلي لعام ٢٠٠٨ بلغ القتلى ٥١٠ قتيلاً؛ بل حتى في الصين التي يصل سكانها الى ربع سكان المعمورة بلغ عدد قتلى حوادث السيارات هناك ١٠١ ألف قتيلاً لعام ٢٠٠٧.

ومن جهة سرقة السيارات، نشرت الصحافة السعودية (٢٠٠٩/٩/١) تقريراً يفيد أنه في منطقة الرياض وحدها، وخلال شهر يوليو الماضي فقط، ضبطت أجهزة الأمن ١٠١٧ سيارة مسروقة، أما ما لم يضبط فيصل الى عشرة آلاف سيارة! كما أن إدارة المرور في الرياض سجلت عام ٢٠٠٨م، أكثر من ثلاثة ملايين مخالفة مرورية في الرياض فقط!

تحديات تواجه السعودية

في تقرير لوكالة رويترز (٢٠٠٩/٨/١٣م) قال أن السعودية تواجه عدداً من التحدّيات من بينها:

ـ زيادة البطالة، حيث تعهدت الحكومة بانفاق ٤٠٠ مليار حتى ٢٠١٣م، من أجل تحديث البنية التحتية وتوفير فرص عمل. ولكن التقرير أشار الى أن عشرات المشاريع تعطلت أو تأجلت، وأن مؤسسات دولية انسحب من مشاريع بسبب نقص الإئتمان، وأن نحو ٨٠ مشروعاً تبلغ قيمتها ٢٠ مليار دولار جرى تأجيلها.

ـ زيادة عدد السكان بنسبة كبيرة، وعدم قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية. ويقول التقرير بأن معدل النمو السكاني في السعودية يبلغ ٣,٥٪ سنوياً، وهذا رقم غير رسمي، فيما عدد السكان يبلغ حسب آخر المعطيات الرسمية نحو ١٦ مليون مواطن سعودي. ويشير التقرير الى عدم قدرة الحكومة في توفير فرص عمل للشبان، كما يجري النقاش حول كيفية ضياع الثروة الوطنية أو سوء توزيعها، وذلك من خلال مواقع الإنترنت والمدونات.

ـ مشكلة الإسكان، حيث يوجد ٣٠٪ من السكان يمتلكون منازل، وهو أدنى مستوى في الخليج. وأشار التقرير الى أن قانون الرهن العقاري لم ينجز حتى الآن، على أمل أن يحسن الأوضاع.

ـ مشكلة إصلاح التعليم، حيث مخرجاته لا تتناسب مع سوق العمل، وأشار التقرير الى أن الحكومة التي تميل الى تقليص المواد الدينية من المناهج، خائفة من معارضة مشايخ الوهابية. ونقل التقرير عن دبلوماسيين أن ٦٠٪ من المواد التعليمية لها صلة بالدين.

ـ ومن المشاكل فساد وضعف القضاء، حيث أشار التقرير الى أن المواطنين كما الشركات الأجنبية لا تثق في القضاء السعودي ولا في نزاهته ولا في قدرته على حسم الأمور، وبالتالي فإنه عامل في تنفير الإستثمارات.

ـ جذب الإستثمارات، ولم تنجح السعودية في ذلك حتى الآن، بسبب التسيّب وغياب الشفافية في القطاع المالي، وعدم وجود الحماية للمستثمرين.

إغلاق مكاتب ال بي سي في السعودية

بسبب بث برنامج هابط أخلاقياً (أحمر بالخط العريض)، ظهر فيه مواطن سعودي يبيّن فيه طريقته في اصطياد الفتيات ومضاجعتهن في شقته، تحولت قضية البرنامج الى قضية رأي عام، ما سبب ضغطاً حاداً على السلطات السعودية التي سكتت عن تجاوزات البرنامج الهابط والموجّه للسعودية، والذي تكررت منه الإساءة للبلاد ومواطنيها، الأمر الذي أدّى الى إغلاق مكاتب المحطّة التي يمتلك أمراء سعوديون فيها حصّة تزيد على الخمسين بالمائة، وذلك بأمر من وزارة الإعلام، التي نفت الأمر، وقالت بأن أجهزة الأمن (وزارة الداخلية ووزيرها نايف) هي التي وضعت الشمع الأحمر، وبضوء أخضر من الأمراء الكبار، الذي خشوا أن ينقلب الوضع عليهم.



ويحاول مسؤولو القناة رفع الحظر عنها، والإكتفاء ببضعة أيام كعقاب لها، خاصة وأنهم يخشون ضياع الكثير من الإعلانات في السوق السعودية، والتي يمكن أن يتحصلوا عليها في شهر رمضان المبارك القادم.

١,٧ مليون مهاجر من القرى إلى مظلات المدن الكبرى

في دراسة نشرتها صحيفة المدينة (٢٠٠٩/٨/١٠)، كشف الدكتور ابراهيم عبدالله الحميدي الاستاذ المشارك بجامعة الملك سعود عن أن مجموع المهاجرين بين أرجاء مناطق المملكة بلغ ١,٦٩٩,٣١٠ أفراد يشكلون١١,٥٥٪ من مجموع السكان السعوديين. واضاف ان ٧٠,٤١٪ من تلك الهجرات تتجه نحو المناطق الثلاث الكبرى: الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية، في حين برزت مناطق جازان والباحة وعسير والقصيم كأكبر المناطق فقداً للسكان والتي بلغت ٧٧,٩٨٪ من مجموع المهاجرين الكلي. كما تبين أن أعلى فئة عمرية تتم بها هذه الهجرات لكلا الجنسين كانت بين سنوات (٢٥–٢٩) والتي بلغت ١٢,٢٨٪ من مجموع هذه الهجرات.

وأشارت دراسة بحثية من مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية إلى أن معدل الهجرة الريفية – الحضرية خلال السنوات الأخيرة كان ١٤٪، أي بمعدل سنوي ٢.٨٪ مقارنة بمعدل نمو طبيعي قدره ٣٪ وهذا يعني إفراغ الريف من السكان. ووصل معدل الهجرة إلى منطقة الرياض أكثر من ٦٪ وهذا يفوق المعدلات العالمية.

وتشير هذه الهجرة المكثّفة الى خلل في التنمية، والى تكديس للخدمات في المدن، وحرمان المناطق الطرفية منها.

٢٦ ألف خطأ طبّي في عامين، وآلاف الأطباء والصيادلة مزيّفون!

تم مؤخراً الكشف عن حقيقة أن هناك المئات من الأطباء، والآلاف من الطواقم الطبية يحملون شهادات مزيّفة، وهم يعملون في المستشفيات السعودية. وبسبب ضعف الرقابة، وتفشي الفساد الإداري، زادت نسب ما يعتقد أنه أخطاء طبيّة بحق المواطنين، كما تزايدت حالات رفع القضايا على المستشفيات والأطباء في المحاكم، خاصة مع تكاثر حالات الوفاة غير المبررة طبياً.

وفي هذا الصدد، أشارت الإحصاءات بشكل عام إلى أن الأخطاء الطبية في السعودية بلغت حوالي (٢٦ ألف) حالة، وغالبية الأخطاء الطبية تكون في حالات النساء والولادة بنسبة ٢٧٪، ثم الجراحة بنسبة ٢٤٪، ثم الحوادث العلاجية وأخطاء التشخيص بنسبة ١٩٪.

١٤٪ زيادة في معدل الجرائم في السعودية

الإحصاءات الحكومية لا يعتدّ بها، ولكنها مهمّة كمؤشر، في ظل غياب المعلومة الدقيقة. فالجرائم على سبيل المثال في تصاعد مخيف، مع أن الحكومة وآل سعود لازالوا يتحدثون عن (بلد الأمن والأمان) في حين ان الأمن صار مفقوداً، بسبب زيادة معدلات القتل والإنتحار والإختطاف والإغتصاب وحتى اختطاف وإختفاء الأطفال صار ظاهرة مقلقة، حيث وصل معدل الأطفال المختطفين أو المختفين الى أكثر من ٧٠ طفل أسبوعياً، ما يكشف عن أن السعودية تعيش انحداراً أخلاقياً متعدد الجوانب، وأن السلطة المركزية فقدت سيطرتها على الوضع، اللهم إلا فيما يتعلق بالضبط السياسي حيث يمدّ الجهاز القائم عليه (المباحث) بكل العدد والقوة المالية والبشرية ليقوم بمهمة حفظ حكم آل سعود.

أسباب تصاعد الجريمة له أسبابه المعروفة في كل المجتمعات: سوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية، والتغير في المنظومة الثقافية، وحالة الضياع التي يعيشها المجتمع، والقمع الذي تمارسه السلطة والمؤسسة الدينية، وغيرها. لهذا تنوّعت الجرائم وصورها بشكل غير مسبوق، كما حدث مؤخراً مثلاً في الطائف حيث وقعت في فترة محدودة (٣ أسابيع) سبع جرائم قتل بينها أب قتل أبناءه الثلاثة.

هيئة التحقيق والإدعاء زعمت في تقرير لها أن الجرائم بمختلف أنواعها في (بلد التوحيد) زادت بنسبة ١٤٪. وقال التقرير أن جدّة زادت فيها الجرائم بنسبة ٢٧,٩١٪ فقط! تليها الرياض بنسبة تزيد عن ١٦,٤٣٪. ولاحظ التقرير تزايد حالات الإنتحار حيث جاءت المنطقة الشرقية في المقدمة، فيما تقدمت القصيم (عش الوهابية) في قضايا اختلاس المال.

مشرّف: إما السجن، أو (المنفى السعودي)!

عرضت السعودية على الرئيس الباكستاني السابق برويز مشرف الإقامة في السعودية كمنفى له (لن يكون دائماً) باعتباره لاجئاً سياسياً، وذلك تفادياً لاحتمالات اعتقاله على خلفية قرارات اتخذها بحق المعارضة والقضاء أيام كان رئيساً للجمهورية وصل اليه عبر انقلاب عسكري.

وكانت المحكمة العليا في الباكستان، قد أصدرت برئاسة افتخار تشودري حكماً ضد مشرف، فيما يتعلق بفرضه للطوارئ أواخر عام ٢٠٠٧م، ما يعني احتمال اعتقاله ما لم يتوصل والقادة الباكستانيون الحاليون الى إخراجه من البلاد، كما فعل هو بالنسبة لآخرين، بينهم رئيس الرابطة الإسلامية نواز شريف الذي قبل أن يكون لاجئاً سياسياً في جدة، وكذلك رئيسة حزب الشعب بنازير بوتو، التي تشردت في بلدان أوروبية وفي الإمارات.

وهكذا كما تدين تدان! والدنيا دول!

الثابت هو أن السعودية ـ أساس المشاكل في الباكستان والعنف الطائفي الضارب فيها ـ هي التي تتقدم بتخفيف الحلول في مزرعتها الأثيرة! وقد فعلتها مراراً وستكررها، فالسياسي الخاسر، عليه أن يبتعد عن الحلبة بالقوة، أو بالقانون، أو باللجوء السياسي الى (مملكة التوحيد) أو في لندن، حيث يتواجد مشرف ـ حتى الآن!

هذا وقد أعلن السفير السعودي في اسلام اباد، عبدالعزيز بن إبراهيم، عرضه لمشرف، باللجوء اليها إذا ما أراد ذلك. وإذا لم يشأ فأمامه: امريكا، وتركيا وبريطانيا، أو العودة الى بلاده الى السجن.

ماذا عن الحكّام (البهائم) يا مفتينا؟!

انتقد المفتي السعودي عبدالعزيز آل الشيخ دعاة يتخذون أساليب مضحكة في محاضراتهم الدعوية مثل تقليد أصوات النساء والبهائم، وطالبهم بأن لا يسفّوا، وأن لا يهبطوا بالقصص والأصوات الغريبة المضحكة حتى لا تكون المحاضرة فكاهية وضحك، خشية ذهاب بهاء المحاضرة والعبادة والخوف من الله.

والمعلوم أن الوهابية عموماً، هم من أقل الوجوه سماحة وانغلاقاً، كما أنهم أقل الناس تبسطاً، بالنظر لخشونة المكان وخشونة الفكر الوهابي نفسه. ومع هذا، اعتاد الملوك السعوديون أن يكون لديهم مهرجين يضحكونهم ويسلّونهم، وهناك وزراء معروفون بممارسة هذه الأعمال.

ولا يتصورنّ قارئ بأن مشايخ الوهابية يميلون الى الفكاهة، وأن هناك ظاهرة في هذا الشأن.. كلا! نعم هناك شخص أو إثنان من (دعاة الوهابية) عرفا بهذا اللون من الفكاهة، ولذا فهما من النوادر، نظراً لوجود عشرات الألوف من المشايخ والدعاة الوهابيين من ذوي الوجوه المخيفة المنفرة.

ماذا بعد المصافحة؟

الحبال المشدودة بين الرياض ودمشق

محمد فلالي

هل كان مؤملاً أن يلعب لبنان دوراً بنائياً أو ترميمياً للعلاقات السعودية السورية؟ وهل أثمرت الجولات التي قام به موفد الملك الأمير عبد العزيز بن عبد الله والوزير خوجه في قلب صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة؟ ولماذا يرتاب السوريون من عروض السعوديين؟

المصادر السورية واللبنانية تؤكد بأن نفق العلاقات بين دمشق والرياض مازال مظلماً وليس هناك ما يدعو للتفاؤل بسبب شروط الرياض وغطرستها، في المقابل لن تفرّط دمشق في تحالفها مع ايران ولا المقاومة في لبنان وفلسطين من أجل عروض يرجح فيها الوهم على الحقيقة.

حتى الآن، لم تسفر تحركات الموفد السعودي ولا التصريحات الودية التي اطلقها رئيس الوزراء المكلف في لبنان سعد الحريري في إقناع دمشق بأن عهداً جديداً بدأ بهذه السرعة والانقلابية في العلاقات بين دمشق والرياض.

الملك عبد الله يرفض زيارة دمشق قبل تشكيل الرئيس المكلف سعد الحريري الحكومة في لبنان. فالملك بحسب مصادره السعودية واللبنانية يرفض ان يأتي الى دمشق تحت ضغط الورقة اللبنانية، فضلا عن أن يصطحب معه رئيس لم يخلص من مهمته ويبقى مجرد رئيس وزراء مكلف وليس وزراء فعلي ما يخضعه، حقا وباطلا، تحت ضغط نفسي وسياسي.

السعودية حين قررت الحوار مع سوريا كانت تدرك ما تملكه الأخيره من أوراق (حزب الله وحماس) والعلاقات الاستراتيجية مع ايران ومشروع الممانعة ، واذا ما ارادت الرياض الوصول الى حماس فلا بد أن تمر عبر دمشق وليس عبر القاهرة الراعي الرسمي لسلطة محمود عباس. واذا ما أرادت الوصول الى لبنان فلا بد ان تمر عبر بوابة دمشق، بل حتى العراق بات لدمشق مسار خاص يفرض على الرياض أن تسلكه، خصوصاً مع قرار ادارة اوباما مغادرة القوات الاميركية العراق في الفترة القادمة.

الصورة التي جمعت الملك عبد الله والرئيس بشار الاسد في قمة الكويت بعد عدوان غزة في ديسمبر ـ يناير الماضي لم تنجح في تبديد الصورة الواقعية حول الخلافات العميقة التي مازالت قائمة والتي تعكس البون الشاسع الذي يفصل نهجين متناقضين. بعيداً عن لقطات الصور الباسمة فإن حنقاً متعاظما يسيطر على سلوك السعوديين والسوريين على السواء، خصوصا بعد خيبة امل الرياض من اداء دمشق.

مازالت صحف سعودية ومواقعها على شبكة الانترنت محجوبة في سورية شأن كثير من المواقع السعودية التي تمارس النقد الفاحش ضد النظام

> **الصورة التي جمعت الملك عبد الله والرئيس بشار الاسد في قمة الكويت بعد عدوان غزة لم تنجح في تبديد الصورة الواقعية حول الخلافات العميقة**

السوري الى حد باتت تضعه على محك الديمقراطية وحقوق الانسان، ولكن هذه الصحف وكذلك القنوات السعودية لا تفعل الشيء ذاته مع أسوأ نظام شمولي عرفه العالم، أي النظام السعودي، الذي حارب في السر والعلن أي اصلاحات وان كانت على مستوى مجالس بلدية.

ورغم الحديث السوري عن عدم وجود خلافات مع الرياض ولا حاجة الى مصالحة بل مصارحة، وأن التنسيق السوري والسعودي قائم ولم يتوقف هو حديث يغيب في المداولات المباشرة التي يفصح فيها السوري عن غضبه من سلوك بعض الأمراء وخصوصاً وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الذي يتهمه الرئيس السوري بأنه عمل مع أطراف أوروبية واميركية وربما اسرائيلية لزعزعة الاستقرار في سورية واسقاط النظام.

اعتقد الأمراء السعوديون بأن مجرد فوز حليفهم في لبنان (وقد أبلى المال النفطي بلاءً حسناً فيه) سيجعلهم صانع المعادلة الأوحد، فهو يقرر الحصص كما يقرر مناخ التهدئة والتوتير. ولذلك صار رئيس كتلة تيار المستقبل سعد الحريري يوزّع الحلويات السياسية بعد اللحظات الأولى من اعلان نتائج الانتخابات اعتقاداً منه بأنه بات يمسك بكل خيوط اللعبة ولا خوف على النفوذ السعودي بعد الآن.

النشوة التي صاحبت الأمراء بعد فوز حليفهم في لبنان لم تدم طويلاً، خصوصاً وأنهم اعتقدوا بأن ثأرهم لما جرى في ٧ آيار ٢٠٠٨ قد يجعلهم في موقع المملي على الخاسرين في الانتخابات ما يشاؤون. وبدأت لعبة المساومات في اللحظات الاولى من اعلان النتائج، حين أطلق سعد الحريري تصريحات تنطوي على تطمين لحزب الله في موضوع سلاح المقاومة، وفي السر كان الحديث عن تطمينات فيما يرتبط بالمحكمة الدولية. وقد نقل الموفد السعودي الى دمشق ذات التطمينات الى القيادة السورية بشأن المحكمة الدولية.

وقد تنبّهت المعارضة اللبنانية وخصوصاً حزب الله وكذلك القيادة السورية الى التطمينات السعودية الملغومة، الأمر الذي دفع بها الى إسقاط تلك الأوراق التي بقيت حاضرة لسنوات في لعبة المساومات. الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله بدا واضحاً في خطابه في ذكرى تحرير الاسرى في ١٤ يوليو الماضي بأنه لا يريد تطمينات من أحد في هذا العالم فيما يرتبط بسلاحه ولا بخصوص المحكمة الدولية، في إشارة واضحة الى ان استعمال هاتين الورقتين في المساومة على حصة المعارضة في الحكومة الوطنية اللبنانية أصبح بلا طائل. وكذلك فعلت دمشق التي عبّرت على لسان وزير خارجيتها وليد المعلم بصورة قاطعة بأن موضوع المحكمة الدولية أصبح وراءنا وهو شأن لبناني ولا يعني سورية من

قريب أو بعيد.

هذه المواقف المعلنة من جانب المعارضة اللبنانية والقيادة السورية كبحت جماح السعوديين وتوقّفت حركة الموفدين السعوديين الى دمشق وبيروت، وصار الكلام عن قمة سعودية سورية بعد زيارة الملك عبد الله الى واشنطن وربما أبعد من ذلك اذا لم ينجح الوسطاء في تعبيد الطريق بين الرياض ودمشق.

في الجانب السعودي ثمة أحاديث عن خلافات داخلية بين الملك ووزير خارجيته سعود الفيصل حول مقاربة المسألتين اللبنانية والسورية، وقد فهم السوريون من ايفاد الملك نجله الأمير عبد العزيز بن عبد الله الى دمشق في مهمة يفترض ان يقوم بها وزير الخارجية على أن ثمة استجابة لرغبة القيادة السورية في أن يأتي الى دمشق من يمثّل فعلياً رؤية الملك، خصوصاً بعد أن أبلغ الرئيس السوري بشار الأسد

الأخير ما قام به سعود الفيصل في السنوات الماضية من نشاطات تحريضية على النظام في سورية. المشكلة بقيت في أن موفد الملك لم يكن وحده فقد كان مصحوباً بوزير الاعلام والثقافة والسفير السعودي السابق في بيروت الدكتور عبد العزيز خوجه، المقرّب من سعود الفيصل. قيل في بداية تعيينه بأنه من رجال الملك عبد الله، ولكنه

اعتقد الأمراء السعوديون بأن مجرد فوز حليفهم في لبنان (وقد أبلى المال النفطي بلاءً حسناً فيه) سيجعلهم صانع المعادلة الأوحد، فصدموا بردود الفعل

أصبح لاحقاً من رجال سعود الفيصل، وخصوصاً بعد احتدام الصراعات على الساحة اللبنانية وهروب خوجه عبر البحار الى قبرص عائداً الى الديار بعد أحداث ٧ آيار ولسان حال البعض يقول يكاد المريب ان يقول خذوني. فهناك ثأر يضمره خوجه للمعارضة اللبنانية لما فعلته به وبحلفاء دولته.

لم يخف السوريون انزعاجهم من الادوار التخريبية لرجل سعود الفيصل خلال زيارات الوفد السعودي الى دمشق، وعبّر دبلوماسي سوري عن ذلك بقوله ان عبد العزيز خوجه كان يضطلع بمهمة تعطيل اي تفاهم بخصوص ترتيبات العلاقة السورية السعودية على قاعدة تسوية المسائل الخلافية في لبنان وفي مقدمها حكومة الوحدة الوطنية.

بات واضحاً بعد توقف زيارات الوفد السعودي الى دمشق وصمت الجانبين السوري والسعودي عن الزيارة المرتقبة للملك عبد الله برفقة رئيس الوزراء اللبناني المكلّف سعد الحريري الى دمشق بأن المساعي السعودي لجني ثمار فوز حلفاء الرياض في لبنان قد باءت بالفشل على الأقل بحسب ما كان يخطط له الأمراء. وفيما تتحدث بعض الأطراف اللبنانية المتشائمة عن أزمة جديدة سيشهدها لبنان على خلفية الخلاف السوري السعودي، وإصرار المعارضة اللبنانية على المشاركة الفعلية، التي تشتمل على مبدأ الثلث الضامن أو المعطّل، فإن إطرافاً أخرى ترى بأن السعوديين سيواصلون حشد أوراق ضغط جديدة لبنانياً وإقليمياً ودولياً من أجل فرض واقع يرغم السوريين وحلفاءهم للقبول بالشروط السعودية الأميركية.



ولأن قراراً أميركياً بضرورة التهدئة في لبنان من أجل تهيئة مناخ التسوية في المنطقة تكون سورية طرفاً أساسياً فيه، فإن خيار التفجير الأمني لم يعد راجحاً ما لم تصل ترتيبات عملية التسوية الى طريق مسدود، وهو أمر وارد أيضاً في ظل تعنّت اسرائيلي على مواصلة بناء المستوطنات وتوسعتها وتهويد القدس وترحيل فلسطينيي ٤٨ الى خارج حدود الكيان الاسرائيلي. بالنسبة للأميركيين، فإن ثمة رغبة واضحة في التوصل الى عملية سلام شامله بين العرب والكيان الاسرائيلي مهما كانت الظروف والشروط، ولذلك يعمل الاسرائيليون بأقصى طاقتهم من أجل فرض واقع تفاوضي يحصر هامش الخيارات بالنسبة للفلسطينيين والحكومات العربية في نطاق الحديث عن مجرد وقف بناء مستوطنات وتناسي القضايا الكبرى وهي الاحتلال واللاجئين والقدس.

هذا المشهد هو ما يجعل السعوديين عاجزين عن اعتماد بدائل أخرى في الساحة اللبنانية الى جانب خيار المساومات، وهي بالتأكيد لا تريد أن يكرر سعد الحريري تجربة فؤاد السنيورة الذي مثّل رأس الأزمة في لبنان، واذا ما أرادت السعودية ان تحكم لبنان على طريقة حليفها السابق رفيق الحريري عبر المشاريع الاقتصادية وتمديد أفق المال الانتخابي بحيث يخترق التحصينات السياسية والحزبية والطائفية فإنها بحاجة الى رئيس حكومة توافقي، أي يحظى بقبول غالبية القوى السياسية في لبنان، وهو ما لم يتحقق حتى الآن.

بالنسبة للسوريين، فإن لا شيء مستعجل يجبرهم على القبول بالشروط السعودية، فإن نتائج الانتخابات البرلمانية في لبنان لن تغيّر حقائق السياسة والجغرافيا، فمازالت المعارضة تحظى بغالبية شعبية ومتحصّنة بقوة في معاقلها وخصوصاً في المناطق التي تمثل الثقل الأمني والسياسي بالنسبة لسورية. من جهة ثانية، فإن سورية تبقى الرئة الكبرى للسياسة والاقتصاد في لبنان، ولا ترتيبات مهما كانت ستتم على حساب هذه الحقائق. ما يزيد الأمر سهولة بالنسبة للجانب السوري أن التفاهم الاستراتيجي بين دمشق وطهران يجعلها في موقف قوي حيال أي مداولات في الشأن اللبناني.

وبعد أن هدأت العاصفة السياسية التي واجهت سورية من الغرب ومن أطراف لبنانية حليفة للسعودية، فإن دمشق لا تجد نفسها في المرحلة الحالية مرغمة على القبول بمعادلة قد تضمر شرا لها في وقت ما، فقد عاد بعض خصومها إليها وهم يحاولون الآن طرق بوابة دمشق مجدداً. بكلمات أخرى، لم تعد القيادة السورية خاضعة تحت ضغوط لا محلية ولا عربية ولا دولية، بل ان مجرد مبادرة السعوديين بالحوار مع دمشق في المسألة اللبنانية إقرار عملي بأن لا إمكانية قائمة في أي حال كان عليه خصومها تجاوزها.

ما يريده الملك عبد الله من القيادة السورية على قاعدة القبول بالواقع الذي تصنعه الانتخابات في لبنان لا يمكن أن يتحقق بسهولة ما لم يقبل الأمراء بأن لبنان لا يحكمه طرف وأن مبدأ الشراكة الوطنية المتكافئة خيار انقاذي.

ما يتجاهله السعوديون دائماً أن مصادر القوة التي بحوزتهم غير كافية لصنع معادلة دائمة في لبنان، وقد جرّبوا ذلك مراراً ولكن فيما يبدو فإن نشوة الانتصارات الجزئية والمؤقتة تنسيهم في الغالب ما يجب فعله في المنظور الاستراتيجي.





كيف يشتري آل سعود الذمم

دبلوماسية (فنجان القهوة)

محمد السباعي

المـال السعودي لعب دوراً سحرياً في تغيير قناعات بعض القادة السياسيين بمن فيهم مناضلين ورمـوز جهادية وبعض علماء الدين من مختلف الطيف الاسلامي وربمـا المسيحي وخصوصاً في لبنان ومصر وفلسطين والعراق.. فقد تبدّلت القناعات حول هذه الدولة بمجرد زيارات معدّة سلفاً.

ينقل محمد جـلال كشك في كتابه (السعودية والحل الاسلامي) أن أحد قادة الاحزاب اليسارية في مصر زار السعودية في الستينيات فعاد الى مصر أكثر إلحاداً، بينما كتب لطفي الخولي في جريدة (الحياة) السعودية خلاصة تجربة زيارة قام به الى المملكة في مطلع التسعينيات، وكتب بقلم تنبعث منه رائحة النفط عن انطباعات انفرد بها دون بقية المواطنين فضلاً عن الخبراء في الشأن السعودي.

ونقل عن زعيم ديني عراقي قضى نحبه في اغتيال دبّره له وهـابيون أنه التقى في التسعينيات بالملك فهد وعاد بـانطباع مدهش، ونقل عنه قوله بأنه مؤمن ويخاف الله، ولربما سمع البعض عن انطباعات مماثلة نقلها قـادة اخـرون في ارجـاء مختلفة من المنطقة عن الملك عبد الله الذي نال من النعوت يفوق ما قيل في الملك فيصل. يعلّق أحد الناشطين السياسيين على تلك المواقف بـالقول (لابد أنهم شربوا من فنجان القهوة السحري) في إشارة الى الأموال التي يغدقها آل سعود على ضيوفهم.

هذه الدبلوماسية تعود الى فترة مؤسس دولة ال سعود الملك عبد العزيز الذي كان يخصص جزءا من النفقات على شراء ذمم خصومه من زعماء القبائل، وقد أصبح نظام (الشرهات) الذي فرضه إبن سعود ثابتاً في العهود اللاحقة، وتم تطويره بحيث يشمل علماء دين وزعماء سياسيين في الخارج. ولذلك لم يكن مفاجئاً أن تجد انقلاباً دراماتيكياً في مواقف هؤلاء من آل سعود، فبعد أن كانوا يصفونهم بأبشع النعوت، فإذا بأحدهم يعتبر الملك عبد العزيز بأنه خامس الخلفاء الراشدين، ويصفه آخر بأنه قائد الأمة الاسلامية وزعيمها المؤمن. وقد تكررت هذه المواقف مع الملوك اللاحقين، الى حد أن بعضهم كان على استعداد لمخالفة ما يعرفه القاصي والداني عن مجون الأمراء لينفي عنهم كل رذيلة ويسبغ عليهم من الفضائل برائحة النفط والقهوة الملكية ما يضعهم في صفوف الحواريين.

تنقل مصادر غربية أن العائلة المالكة تخصص ما يقرب من مليار ونصف المليار دولار لشراء ذمم علماء الدين والسياسيين في الخارج، وتقول المصادر بأن لجنة تشكلت من وزارة الاعلام ووزارة الداخلية والخارجية لرصد نشاطات هؤلاء وسبل اختراقها عن طريق تقديم الهبات المالية. وتؤكد هذه المصادر بأنه غالباً ما يدعى هؤلاء الى زيارة المملكة ليخضعوا تحت وطـأة (حفـاوة) متقنة بعناية، فيعودوا الى ديارهم بكثير من المال ثمناً لمواقف يأمل الأمراء أن تنعكس في تصريحاتهم وخطبهم ومواقفهم.

كل خصوم السعودية من العلماء والسياسيين هم في مركز الاستهداف المالي، ويسعى الأمـراء ان يتجرّع هـؤلاء (فنجان القهوة) السحري في قصر الملك او أي من قصور الأمراء. وقد شرب كثيرون من هذا الفنجان، الذي شرب منه ملوك ورؤوساء عرب فصاروا حلفاء وربما أولاد مطيعين للعائلة المالكة، وهناك من قابل الفنجان بالفنجان كما فعل صدام الـذي سقى زعمـاء واعلاميين وأدبـاء من فنجانه النفطي، ولكن بعد ٩ ابريل ٢٠٠٣ انتقل ضحايا (القهوة العراقية) التي كـان يقدّمها (زلم) صدام حسين الى المجالس السعودية، فبدّلوا على وجه السرعة جلدتهم الايديولوجية، وكانوا على استعداد لأن يكونوا سلفيين بعد ان كانوا بعثيين، وأن يطيلوا اللحية ويقصروا الثوب طمعاً في الحصول على مزيد من (القهوة البدوية) برائحة النفط.

اللافت ان طموح ال سعود في الطوفان بفنجان

القهوة يصل أحياناً الى من لا يتوقع منهم قبول الدعوة، مثل زعيم حزب الله السيد حسن نصر الله، وقد دعي مراراً من قبل الملك عبد الله لزيارة القصر الملكي. لم يقبل الاخير عذر نصر الله في عدم قبول الدعوة بسبب الترتيبات الأمنية، ولكنه يعلم بأن زيارته يعني تآكل مصداقيته كزعيم للمقاومة، فيما سيزهو الملك والعائلة المالكة عموماً بأنهم جاءوا بـ (الاسد) الى القفص الذهبي، وأسقوه من فنجان القهوة. ربما فهم نصر الله ذلك، فقرر وهو الذي شعر بجرح كبير من بيان (المغامرة) السعودي الذي أصدره بندر بن سلطان في اليوم الأول للحرب الاسرائيلية على لبنان في ١٢ يوليو ٢٠٠٦، ألا يقدّم ما يمكن استغلاله سعودياً ويكون تنازلاً مجانياً.

نشير هنا الى ان مؤسس حركة أمل موسى الصدر كان يحتفظ بعلاقات جيدة مع الملك فيصل وزار الرياض والتقى بالاخير، وقد اقتفى خلفه في رئاسة المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى في لبنان الشيخ محمد مهدي شمس الدين سيرته وكان يتردد على المملكة كثيراً في زيارات معلنة واخرى نصف أو ربع معلنة، واحتفظ بعلاقات وثيقة مع الملك عبد الله. وتنتشر في الاوساط اللبنانية وحتى الشيعية أن المجلس كان يتلقى، على الأقل الى حين رحيل الشيخ شمس الدين، مخصصات مالية مقطوعة من المملكة. وقد جرّب الأمراء مع الزعيم الديني البارز محمد

العائلة المالكة تخصص مليار ونصف المليار دولار لشراء ذمم علماء الدين والسياسيين في الخارج، وشكّلت لجنة لرصد نشاطات هؤلاء وسبل اختراقها

حسين فضل الله أن يدعوه الى فنجان القهوة ولكنه رفض ذلك. وتنقل مصادر لبنانية بأن وفداً سعودياً جاء الى فضل الله وقدّم عرضاً سخياً من أجل اغلاق ملف تفجير بئر العبد في منتصف الثمانينات بعد أن كشفت روبن رايت في كتابها (الجهاد المقدّس) وكذا بوب وودورد في كتابه الحجاب عن تورط الأمير بندر بن سلطان في تمويل عملية التفجير حيث دفع الى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ١٠ ملايين دولار لتغطية نفقات تنفيذ الاغتيال، ولكن العملية فشلت بفعل فارق التوقيت فيما وقع العشرات ضحايا مؤامرة سعودية ـ اميركية. على أية حال، لم يغفر فضل الله للسعوديين مخططهم، وكان يرفض كل وساطة تؤول الى مجلس (فنجان القهوة)، رغم زياراته المتكررة الى الديار المقدّسة من اجل العمرة والحج في السنوات التي اعقبت الحادثة.

في كمين آخر نصبه الأمراء وشياطينهم من المحسوبين على فريق الـ (ثينك تانك) لاستدراج الزعيم الديني الشيعي في النجف السيد السيستاني، الذي تلقى دعوات متكررة من الملك للمشاركة في مؤتمر حول المصالحة في العراق والذي عقد في الحجاز في ٢٠٠٤ وماتلاها، ولكنه أيضاً رفض الدعوة.. ويبدو من إصرار الأمراء على مشاركة السيستاني أن لا هدف للمؤتمر سوى لاستدراج الرجل الى مجلس (فنجان القهوة). وبحسب مقرّبين من بيت هذا الزعيم أن السعودية كانت تستهدف التقليل من شأن المكانة الروحية والسياسية للسيستاني حين تضعه في مرتبة سواء مع شخصيات أخرى لا تملك حيثية شعبية ولا روحية كالتي يحوز عليها هذا الرجل.

في المقابل، هناك من صغار السياسيين ورجال الدين وبعض المنتفعين والمستنفعين من جاء مطئطئاً رأسه وجيبه لفنجان القهوة، الذي ما ان يشربوا منه أول مرة حتى يطلبوا مزيداً منه. أحد رجال الدين اللبنانيين جاء الى لندن بقليل من العلم والقليل القليل من الايمان وكان يبحث عن السبيل الى (فنجان قهوة) في أي من السفارات الخليجية، وحين بدأت جولة التحضيرات للانتخابات اللبنانية فتحت طاقة القدر السعودي له، فملأوا ركابه فضة وذهباً وصار يبيع آل سعود أوهاماً بأنه بات قاب قوسين أو أدنى من زعامة لبنان الدينية والسياسية والتاريخية. ولكن حين أسفرت الانتخابات عن نتائجها بدا الرجل وحيداً فريداً بلا صوت ولا صورة.

أحد الذين أدمنوا على شرب فنجان القهوة البدوية يقول مازحاً: طالما ان لدى السعوديين شهية الانفاق فلماذا لا نقابلها بشهية الاستيعاب، فهم ينفقون بلا حساب وقد ينسون هوية من أنفقوا عليهم، ولذلك لا تتفاجئوا حين تكثر (تلفونات العملة) في أرجاء متفرقة ليس في لبنان وحده بل في أرجاء عالمنا العربي بل والعالم بأسره، فالذين يحبون المال السعودي حباً جماً يدركون سلفاً بأنهم يقبضون ثمن مواقفهم، وهم على استعداد لأن يقولوا في (النهار) ما عارضوه في (الديار) أو كتموه في (الحياة) أو أفحشوا بالقول في (الشرق الأوسط)، فهو عالم يخضع لمنطق، حسب قوله، (بزنس إز بزنس).

في حرب الخليج الثانية، تفاجأ السعوديون بأن الأموال التي أنفقوها على علماء وزعماء سياسيين واعلاميين كانت عليهم حسرة، بحسب منطق الآية الكريمة (فسينفقونها ثم تكون عليهم حسرة). فقد كانت العائلة المالكة تبحث عن الذين شربوا من (فنجان القهوة) كيما يقابلوه بموقف مؤيد للعائلة المالكة في الاحتلال العراقي للكويت والتهديد المحتمل بمواصلة القوات العراقية الصدامية زحفها نحو الجنوب والغرب من الجزيرة العربية. أجرى العلماء والأمراء اتصالاتهم لعقد مؤتمر في مكة المكرمة من أجل إدانة الغزو العراقي للكويت وشرعنة استقدام القوات الأميركية للجزيرة العربية، فلم يستجب العلماء الكبار في الخارج، فاضطر المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز أن يناقض رأيه السابق الذي عبّر عن في كتابه (نقد القومية العربية) والذي حرّم فيه الاستعانة بالمشركين، وأصدر فتوى تجيز استعانة المسلمين بقوات من المشركين لدفع خطر قوات غازية من المسلمين. وجاءت خيبة الأمل الأخرى من موقف قيادات عربية أدمنت على شرب (فنجان القهوة) السعودية حتى الثمالة مثل ملك الأردن السابق والرئيس اليمني علي عبد الله صالح ورئيس منظمة التحرير الزعيم ياسر عرفات، الذين وقفوا الى جانب الرئيس العراقي السابق صدام حسين.

تدرك العائلة المالكة بأن وجودها واستقرار حكمها مرتبط بقدرته على إبقاء خيار (فنجان القهوة) حاضراً على الدوام، وبه وحده يمكن لها أن تحافظ على تحالفاتها وتدرء الأخطار عنها. وقد اختبرت في الشدائد كيف أنها تخسر سريعاً كل ماتبنيه في عقود بمجرد أن يصبح (فنجان القوة) فارغاً، وهذا الحال لا يقتصر على الخارج بل حتى في الداخل، فهيبة الدولة لم تتصدع الا بعد ان توقف الأمراء عن دفع الشرهات لحلفائهم الذين سرعان ما إن يجهروا بالعداء لآل سعود، فشعار (الله يخلي آل سعود) يبقى صالحاً طالما أن (دلة) القهوة تطوف على مرتادي مجالس الأمراء وتختتم بـ (شرهات) ثابتة ومرضية.

يتوقف سحر القهوة البدوية على مداخيل النفط، فالعلاقة الحميمية بين القهوة والنفط تجعلهما رمزين لسلطة سعودية تعيش على مصادر غير ذاتية،

أحد الذين أدمنوا على شرب فنجان القهوة البدوية يقول مازحاً: طالما ان لدى السعوديين شهية الانفاق فلماذا لا نقابلها بشهية الاستيعاب، فيتحولوا (تلفونات العملة)

وعلى وقع تحولات هذه العلاقة ينشأ الحلفاء ويبرز الخصوم. يقول أحد العارفين بمفعول (فنجان القهوة) أن الأمراء عوّدوا الاصدقاء والاعداء على نمط من العلاقة معهم حتى لم يعد بإمكانهم التراجع عنه، حتى صارت العلاقة ذات طابع تجاري بحت، فإن لم يعطوا أطلقوا إشارات الإنذار بأنهم قد يقدمون على مواقف معارضة للعائلة المالكة، وإن أعطوا صمتوا ولكن ليس على سبيل الرضى ولكن على سبيل انتظار المزيد، ولا يخفون بعض الأحيان تبرمهم مما يعطى اليهم. وهذا الأمر لم يتسبب فحسب في صنع مناخ مسموم وفاسد بين العائلة المالكة وأصدقائها في الداخل والخارج، بل جعل العلاقة موتورة وغير مأمونة في آن، فقد تصبح العائلة المالكة في لحظة انهيار اقتصادي أمام ظاهرة تمرد في الداخل والخارج لأنها تسببت في تخريب أوضاع كانت هي المسؤولة بواسطة الأموال التي تدفعها عن بنائها.

إعلان تأسيس إمارة وهابية في غزّة

إنقلاب سعودي على حماس

محمد شمس

ما حدث في رفح يوم الجمعة ٢٠٠٩/٨/١٤ كان انقلاباً سعودياً بامتياز. نفذته أياد تنتمي الى فكر سعودي، ومدعومة بمال سعودي.

لنأخذ العبارات ابتداءً:

إعلان (جندالله) قيام دولة إسلامية على الطريقة الوهابية في أكناف بيت المقدس! جاء في صلاة الجمعة وتحت قعقعة السلاح، ومن مسجد إسمه (إبن تيمية). كثيرة هي مساجد الوهابية التي تسمّى بـ (ابن تيمية) وهي معاقل للفكر المتطرف والعنف والسلاح. رأينا ذلك في العراق والباكستان، واليمن ومناطق أخرى. إسم المسجد، يعني أن القائمين عليه ومرتاديه هم من (الوهابية) ليس إلا!

ثم خذ العبارات الأخرى: (جندالله)، هو اسم التنظيم، وهو يتكرر في كل مكان وجد فيه السعوديون الوهابيون. لأن الوهابية منذ قيامها تعتبر مقاتليها وحدهم (جنود الله)، أو (جنود التوحيد)، أو (جنود الإسلام). معظم التنظيمات التي تحمل الإسم ـ إن لم يكن كلها ـ هي تنظيمات وهابية، سواء تلك التي في لبنان، أو في بلوشستان، التي تروج لها قناة العربيّة!

ثم هناك تعبير (السلفية الجهادية) تمييزاً لها عن (السلفية التقليدية) الموالية للأنظمة، وهذه السلفية بالتحديد تشتغل على نمط القاعدة، رأينا أسماءها تتكرر في السعودية واليمن والعراق.

وهدف التنظيم: تشكيل إمارة إسلامية، على غرار ما قامت به الوهابية في العراق، حيث كانت الإمارة هناك وبالاً على الجميع بمن فيهم متزعميها، ومنذ أن أعلنت تشظّى المجتمع أكثر، واشتعلت الحرب الأهلية حتى بين السنّة أكثر من ذي قبل.

ثم للنظر في الوسائل: التحدّي المباشر وبالسلاح، وهذا ليس جديداً. لكن أن يفجر وهابي فلسطيني في رفح نفسه في سيارة تابعة لقوات أمن حماس في مكان الإشتباكات، فهذه سمة للتنظيمات الوهابية/ القاعدية. لا يقوم بذلك إلا من اعتقد بأن (الآخر) كافر يحل ماله ودمه. تماماً مثلما شهدنا مثله ولازلنا في باكستان وأفغانستان والعراق والسعودية وحتى إيران.

ثم انظر الى اتهامات زعيم التنظيم الوهابي عبداللطيف موسى لحماس، فهو يصفها بأنها حركة (علمانية) وهذا أسهل الأوصاف. والعلماني عند الوهابية كافر يجوز قتله، إن لم يكن قتله واجباً.

ثم انظر انشقاق جندالله، أو السلفية الجهادية عن السلفية التقليدية، التي فرّختها، فهي سمة لكل التنظيمات الوهابية، حتى تلك التي في السعودية. فلم يخرج ابن لادن من العدم، ولم تخرج قاعدة جزيرة العرب إلا من رحم المؤسسة السلفية الرسمية التقليدية التي تطلق النار على الجميع (عدا آل سعود)! وهذا يثبت أن الفكر الوهابي التقليدي هو المفرخة الحقيقية للعنف وفكر التكفير.

ولأن السعوديين يزرعون نبتتهم الضالة أينما أمكنهم ذلك، فقد أسسوا من قبل (جماعة الكتاب والسنّة في فلسطين) وكان عبداللطيف موسى نائباً لتلك الجماعة التي تؤيّد الحاكم، ولا ترى الخروج عليه بالسيف، وإنما يجب نصحه (تماماً مثلما يفعل آل الشيخ وطاقم الوهابية الرسمي في السعودية). لكن هذه الموادعة تتحول الى الآخر ناراً تلتهب. وقد اعتبر تنظيم جند الله انشقاقاً عن جماعة الكتاب والسنّة، مثلما انشقّ وهابيون آخرون عن زعاماتهم التقليدية التي تنتقي العدو الذي تتربص به بناء على تعليمات السعودية.

لم يخرج عبداللطيف موسى على رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، الذي يتهم وهابياً بالبهائية، ولم يقل أحدٌ منهم أنه كافر، وإنما الكافر هو خالد مشعل وجماعته فحسب!

ولاغرو أن يكون بين السلطة التي طردت من غزة تواصلاً مع هذه الجماعة التكفيرية، الى





عبداللطيف موسى يعلن إمارته الإسلامية في رفح!

حد أن الناطق الرسمي باسم الحكومة في غزة، طاهر النونو، اتهم عبداللطيف موسى بأنه ينسق عمله مع أجهزة الأمن الفلسطينية المنحلّة (جهاز دحلان).

كل مواصفات جماعة جند الله، التي أعلنت عن قيام إمارتها في رفح، ومن مسجد ابن تيمية، هي مواصفات متكررة أمامنا. هي وهابية بكل تفاصيلها وفكرها، وتكفيرها، وحديثها، وقد وصفها المتحدث باسم الحكومة طاهر نونو بأنها (مجموعة تكفيرية) وأن أتباعها (أعلنوا قيام كيان لا يقوم على القانون ويكفر أبناء شعبنا). كما وصفها بأنها (جهة خارجة عن الصف الوطني والإسلامي).. أي أنها أقرب الى فكر الخوارج

والى عملهم، وهذا هو ما يقوله الكثيرون عن الوهابية منذ انطلاقها قبل قرنين، فأتباع الأخيرة أقرب الى فكر الخوارج، ولكن الوهابية نفسها تصم غيرها بالخروج وأن فكرهم خارجي إن تطاولوا على آل سعود ونظام حكمهم! كما فعلوا مع جهيمان ومع القاعديين الجدد الذين فرّوخهم.

وكما في العراق ولبنان وأماكن أخرى، فإن الزرع الوهابي شديد الوطأة على المجتمع، متراخ مع اسرائيل والحكومات. وقد قامت جماعة جندالله في غزة في ٢١ يوليو الماضي، بتفجير حفل زفاف في خان يونس! ما ادّى الى مصادمات مع حكومة حماس.

ضربة سعودية لحماس

اعتبر حمساويون ما جرى في رفح من تمرد وهابي عنفي، أسفر عن مقتل نحو عشرين شخصاً، بينهم عبداللطيف موسى، رسالة سعودية إليهم. فمنذ وقت غير قصير يئست السعودية من تغيير مواقع حماس السياسية، وفتحت عليها النار منذ نحو أربع سنوات حتى اليوم، ولا يخلو الإعلام السعودي، خاصة الشرق الأوسط وإيلاف والعربية، من تهجمات متكررة ويومية ضد حماس وسياساتها.

يترافق ذلك كله، مع مزايدات ابن لادن والظواهري العلنية على الحركة، واستسخاف نهجها السياسي، وإبداء الفوقية والإستعلائية التي كثيراً ما نجدها لدى الوهابيين، الذين يرون في أنفسهم أنهم أنقى عنصراً وأعلى شأناً، وأفهم بدين ودنيا العالمين!

زد على ذلك، فإن العديد من الصحويين الوهابيين فتح هو الاخر النار على حماس، شأنهم في ذلك شأن المشايخ الرسميين، الذين تبنّوا مقولة آل سعود واتهاماتهم بأن حماس عميلة لإيران.

السعودية الرسمية في الأساس ليست ضد القاعدة والتنظيمات الوهابية العنفية الأخرى (السلفية الجهادية)، إلا لأنها تحوّلت ضدّها، ولو بقيت تلك التنظيمات تأتمر بأمرها وتأخذ الإذن والتعليمات منها حول مَن (تغزو) ومَن (تهاجم وتفجر) لما كانت هناك مشكلة في احتضانها. لكن السعوديين من جهة ثانية، تألموا من جهة أن ابن لادن والتنظيمات العنفية الوهابية الأخرى في المغرب العربي وغيره، استطاعوا أن (يحصدوا) الزرع الوهابي كلّه، وتجييره لصالحهم. لذا طرأ تفكير جديد بين المسؤولين السعوديين، يقول بالإستفادة من تلك التنظيمات في المناطق التي تريد السعودية ضربها. حدث ذلك في التفجيرات التي وقعت في سوريا قبل عامين، وحدث مع فتح الإسلام في لبنان، وحدث ولازال يحدث مع جندالله البلوشية في إيران، وها هي السبحة تتكرر مع جندالله رفح أو غزة!، بل أن هناك شواهد عديدة تفيد بأن السعودية كانت ترسل الأموال الى القاعدة في العراق، ولاتزال، وليس الرجال فقط، ماداموا يقاتلون الشيعة هناك. ونستذكر الآن، فتوى اللحيدان بأن الجهاد الصحيح هو في العراق، وليس في السعودية. كما نتذكر محاولات سفر الحوالي اقناع قيادات القاعدة في السعودية بالسفر الى العراق ليستشهدوا في (أرض الرباط) بدل أن يقتلوا أنفسهم كفاراً في ديار التوحيد، وقد كشف القاعديون عن ذلك علناً في كتاباتهم ومنتدياتهم.

المخابرات السعودية تعمل على أرض الواقع للإستفادة من التيارات الوهابية العنفية لضرب خصومها، وهي لن تتعفف عن فعل ذلك. ولقد قال الريحاني في العشرينيات الميلادية من القرن الماضي في كيفية تعامل مؤسس دولة آل سعود مع متطرفي الوهابية، بأن لكل واحد منهم عنده مقاماً: فالمتسامح للخدمة عنده، أو للتجارة، والمجنون للقتال! اي حطب حرب فقط! وهذا ما آلت اليه فتح الإسلام، وغيرها.

وبالنسبة لحماس، وما جرى مؤخراً في رفح، فإنه ينطبق على السعوديين المثل القائل: (رمتني بدائها وانسلّت). فأغلب المؤشرات تفيد بحبكة استخباراتية بين مصر والسعودية وسلطة ابو مازن لدعم هذا المتطرف الوهابي الذي لقي مصيره الذي يستحق، ليضعف سلطة حماس، ويفجرها من الداخل، بعد أن فشلت حرب اسرائيل وضغوط مصر والسعودية وحصارهما لغزة مالياً وسياسياً وجغرافياً، في تحقيق ذلك.

من حسن الحظ، أن الإعلام السعودي والإسرائيلي الذي كان يروج لتحالف القاعدة مع حماس في غزة، ثبت عكسه هذه المرّة. وخرست التعليقات الاعلامية المضللة من الصهاينة وال سعود، لا لأن القاعدة (والوهابية بشكل عام) بمثابة نار تحرق من يقترب اليها فحسب، بل لأن التورّط السعودي قد ينكشف في أية لحظة. ولذا نأى الإعلام السعودي - حتى كتابة هذه السطور - وهو المتحفّز لاصطياد أي شيء ضد حماس، نأى عن التأييد العلني لمنتجهم الحارق عبداللطيف موسى، والغمز من قناة الشدّة التي اتصفت بها حماس في معالجة القضية. وهناك خوف من أن تكشف حماس الأوراق على الملأ، وهو أمرٌ غير مستبعد، في حال تطاول السعوديون في إعلامهم عليها وعلى قياداتها.

وحتى المواقع الوهابية السعودية المتطرفة، مرّت على الخبر مرور الكرام، ولم تعتبره صيداً إعلامياً ثميناً كالعادة، ما يفيد بالتنسيق المسبق بين آل سعود، وأياديهم الوهابية البغيضة. حتى أن موقع لجينيات قال بأن عبداللطيف موسى (استولى على مسجد ابن تيمية الذي بني وأسس - سعودياً - على منهج سلفي يدعو سلماً الناس الى الإحتكام الى كتاب الله)!!

ونحن نعرف أن الوهابية طبعها عنفي، وهي ليست مسالمة ولم تكن، وأينما وجدت وجد العنف والشقاق بين المسلمين. ويكفي ان نلقي نظرة على خارطة العنف في العالم الإسلامي لنجد أن رؤوسئها هم من خريجي المدرسة الوهابية، فكراً، وممولة من السعودية، وربما وجد رجال من السعودية يقاتلون ويمارسون العنف.



ويخرج بعد صلاة الجمعة محفوفاً بمسلّحيه

صراع الدمّ والطائفية

السعودية ومعركة الإنتخابات العراقية

محمد الأنصاري

لعلّها مراهنة كبيرة تلك التي يعمل على تحقيقها السعوديون، في سياسة خارجية تتسم هذه الأيام بالنشاط على محاور متعددة، تبدأ بلبنان ولا تنتهي بالعراق وإيران واليمن.

فالسعوديون تلقوا دفعة معنوية من انتصارهم في الإنتخابات اللبنانية الأخيرة، وهو انتصار يكاد يذهب مع الريح نتيجة التحالفات الجديدة، والتحوّلات التي أبداها وليد جنبلاط ضد حلفائه خاصة سعد الحريري، وإبداء استعداده للإنقلاب عليهم إن تطلّب الأمر.

فلسفة السعوديين (ونقصد الأمراء) قائمة على مقولة: كل شيء ممكن بالفلوس. فإذا ما كانت تلك الفلوس (أكثر من مليار دولار صرفت على الإنتخابات اللبنانية) قد آتت ثمارها في لبنان، فلمَ لا يحدث ذات الأمر في العراق؟! مَن من دول العالم يستطيع أن يجاري السعوديين في الدفع؟!

السعودية المشحونة بالإنتصار الكاذب في لبنان، أخرجت أسنانها لتصارع على جبهات عدّة: الجبهة الإيرانية المستمرة، حيث التصعيد الإعلامي؛ والجبهة اللبنانية حيث الخشية من أن يتذرّر النصر الإنتخابي للأكثرية التي لم تعد أكثرية على أرض الواقع؛ وهناك الهجوم الساحق في اليمن بالتعاون مع الجيش اليمني ضد الحوثيين؛ والأهم، بالنسبة لهذه المقالة، هو ما يمكن تسميته بالإقتحام السعودي للإنتخابات العراقية القادمة.

من سوء حظ السعودية أنها لم تبق لها صديقاً يعتدّ به في العراق. فأذاها طال الشيعة والسنّة والأكراد، عبر إرسال أموالها ورجالها وفكرها العنفي الوهابي الى العراق.

ومن سوء حظ السعودية أيضاً، أن التأثير في الإنتخابات (عمل إيجابي) بنحو ما، إذا ما قورن بفلسفة السعوديين التي لم يتخلوا عنها، وهو تخريب العراق، أي ان السعوديين لا خطة لديهم بشأن العراق، اللهم إلا التخريب. والتخريب في حدّ ذاته ليس عملاً يصنع للسعوديين مكانة، ولكنه يؤذي منافسي السعودية، ويؤجج النقمة الشعبية عليها، كما هو واضح اليوم.

من اللاخطة عدا التخريب، الى التخريب عبر الإنتخابات، زائداً التفجيرات! هذا هو التطور في السياسة السعودية!

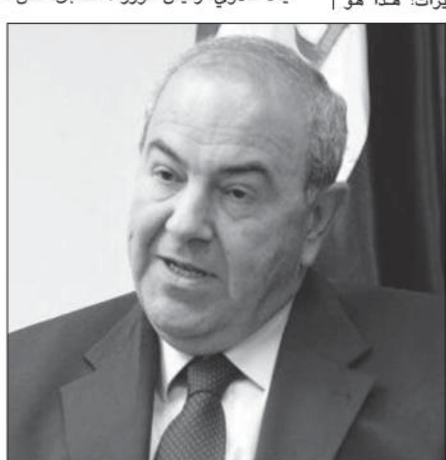
من حيث المبدأ، لا تستطيع المعدة الوهابية السعودية استيعاب قيام حكم ديمقراطي في العراق. فآثار الديمقراطية ضارّة على السعودية من أي جهة كانت، ولذا فهي تستميت في نقل نتف الأخبار السوداء التي تتعلق بالإنتخابات في هذا البلد أو ذاك.

ومن حيث المبدأ، فإن السعوديين الوهابيين لا يمكن أن يتحملوا حكماً ديمقراطياً له سمة (شيعية) في العراق. هم لم يتحملوا العراق حين حكمته الأقلية السنيّة، فكيف بهم يتحملوه وقد حكمته أكثرية ذات لون شيعي؟!

ومن حيث المبدأ فإن السعوديين لم ييأسوا من إمكانية حدوث تغيير في العراق، حتى وإن كان في غير صالحهم، المهم أن لا يكون في صالح إيران أو سوريا أو أية دولة تضعها السعودية في قائمة المنافسين، في محيطها الإقليمي.

السعوديون لا يسعون الى منافسة في العراق على النفوذ، كما تفعل الدول الكبرى وإيران وتركيا وسوريا.

السعوديون يريدون أن لا تقوم لهذا البلد قائمة، وإلا فإن بإمكانهم الدخول في لعبة المنافسة السياسية، والإستثمار فيها، بدل الإستثمار في القاعدة والعنف، والتفجيرات، والمؤامرات (كما في الزركة)، ومحاولات محاصرة الحكومة العراقية سياسياً حتى على الصعيد العربي، ورفض فتح سفارة، والضغط على أميركا لتزيح (الروافض!) من الحكم بالقوة.



علاوي: مرشح السعودية

أياد علاوي، رئيس الوزراء السابق، كان ـ ولازال ـ رجل السعودية في العراق، وهو قد اتهم بتدبير مؤامرات عنف (أحداث الزركة) بالتآمر مع السعوديين، ولازال ملفه غامضاً، وإن كان الرجل يسعى لأن يعود الى العراق (كمنقذ) آت من قصور الرياض وبدعمهم.

السعوديون يشعرون بأنهم تأخروا في

دعم عـلاوي. فحين كـان رئيساً لـلـوزراء، لم يدعمه السعوديون، لكونه شيعياً!، ثم لما أخرج من رئاسة الـوزراء، عبر الإنتخابات النيابية، وجاء المالكي، اكتشفوا بأنهم قد أخطأوا، وأنه لا يمكن ـ وعبر الإنتخابات ـ إيصال شخصية سنيّة عربية الى رئاسة الـوزراء، بالنظر الى حجم الناخبين، وتغلغل الطائفية في مفاصل العمل السياسي العراقي، والتبعة الثقيلة التي تحملها العراقيون من حكم صدام حسين.

ولأن السعودية تكره الأكـراد ولكن دون مستوى كره الشيعة، فـإن خيار السعوديين يبقى في دعم علاوي، البعثي السابق، والمقرب من الـولايـات المتحدة الأميركية، والمعادي للنفوذ الإيراني، خاصة وأن علاوي تزعم جبهة تشمل السنّة والشيعة، والقوميين والبعثيين، وبالتالي فإنه أصبح مقبولاً، وهو وإن كان شيعياً، فحاله ـ بالنسبة للسعودية ـ أقل إيلاماً!!

لكن علاوي لا يستطيع ـ حسب المعطيات الحاضرة ـ الوصول الى رئاسة الوزراء، فحصته الإنتخابية المتوقعة لا تجعله مرشحاً قوياً. فالأكثرية الشيعية لا يبدو أنها ستصوت له؛ كما أن الأكثرية الكردية لن تصوت إلا للبرزاني والطالباني والأحزاب الاسلامية الكردية. أما السنّة العرب فلهم مرشحوهم؛ هناك الحزب الإسلامي، وهناك البعثيون الذين ظهروا تحت مسميات مختلفة، وهناك الصحوات، وهناك الرافضون للعملية السياسية من أصلها.

وعليه لا بـدّ أن يحدث تغيير جوهري، يمكن له أن يغيّر المعادلة، حتى ينجح علاوي والسعودية.

ضمن هـذا الـسـيـاق يمكن فـهـم تحرك السعودية المتوازي مع تحرك الأميركيين.

هناك ثلاثة اتجاهات تقوم بها السعودية في هذا الوقت:

الأول ـ هو التخريب، ودعـم العنفيين في العراق، لإثبات شيء واحد، وهو أن المالكي الذي نجح بشكل نسبي في الحدّ من العنف، وإعادة الهدوء وما يقال أنه (دولة القانون)، هو حاكم فاشل، وبالتالي يمكن إسقاطه في الإنتخابات القادمة من جهة، وإشعار الشارع العراقي بـأن المنقذ لن يكون سوى علاوي، القادر على إعادة البعثيين من أصحاب الكفاءات الى السلطة، من جهة أخرى. ومن هنا أيضاً، كان اتهام جهات عديدة للسعودية في الأسابيع الثلاثة الماضية بأنها تقف وراء التفجيرات في العراق، وقد أعلنها أكثر من مسؤول عراقي، مشيراً الى أن السعودية يزعجها الهدوء الأمني في العراق؛



المالكي في الرياض: أصبح عدواً

والصحيح أنها تريد إيصال مرشحها على موج من الدماء.

الثاني ـ هو الضغط بأن لا يتشكل (إئتلاف) يضم الـقـوى الشيعية السياسية المختلفة، وبـالـخـصـوص الإتجـاهـات الـثـلاثـة: حزب الـدعـوة الـذي ينتمي اليه المالكي، والحـزب الإسلامي الأعلى الذي يتزعمه الحكيم، وتيار مقتدى الصدر. وكما تشير التجربة الماضية للإنتخابات النيابية، فإن هذا الإئتلاف، ورغم كل ما قيل عن فساد بعض رمـوزه، وفشلهم في إدارة الدولة، فإنه لازال قادراً على تجميع الصوت الشيعي وصبّه لصالح مرشحيهم للرئاسة (المالكي على الأرجح).

إيـران تضغط لإعـادة الحياة للإئتلاف، والمرجعية الدينية الشيعية، تقدّم رجلاً وتؤخر أخرى، من أجل انجاحه، دون أن تتورط في التفاصيل، وحتى لا يحملها الجمهور تبعات الفشل المحتمل لرئيس الـوزراء القادم. لكن الولايات المتحدة من جانبها تضغط من أجل أن لا يقوم ائتلاف شيعي، وهـي قد نصحت المالكي بـأن يقيم ائتلافاً من كل الألـوان. ولكن الألـوان الأخـرى لا تقبل بالضرورة الإنخراط في الإئتلاف، والإنفكاك عن الطائفية السياسية. فلا الحـزب الإسلامي السنّي، ولا الأحـزاب الكردية تقبل بالتعاون مع حزب الدعوة لتشكيل ائتلاف وطني. فضلاً عن أن عـلاوي وغيره لا يقبلون الدخول في إئتلاف إلا أن يكون هو رئيساً للوزراء. زد على ذلك، فإن الأثمان لدخول هؤلاء في ائتلاف وطني عالية، إذ إن كل طرف يريد الدخول بشروطه، ويريد حصّة من الحكم. بمعنى آخر، فإن رئيس الوزراء القادم، وسواء كان هناك ائتلافاً شيعياً أو وطنياً، فإنه سيكون ضعيفاً، وستكون قدرته على إدارة الدولة ضعيفة بالنظر الى تدخلات الأحـزاب الأخـرى. يبقى القول أن السعودية، تحرّض واشنطن على منع قيام ائتلاف شيعي يضيع على مرشحها علاوي فرصة الفوز، كما تعتقد.

الثالث ـ قررت السعودية صبّ المال صبّاً في الإنتخابات القادمة. وقد بدأت الآثار تظهر منذ الآن، بحسب مراقبين للوضع العراقي الحالي. السعودية بدأت بشراء العشائر ورجالها، سنّة وشيعة!، وهـذا تطوّر في العقلية السعودية الوهابية، التي ترى بأن الشيعة ليسوا أكثرية في العراق!! ويقول مطلعون بـأن السعودية تحـاول بمجهودها المـالي، كما بمجهودها السياسي القليل، تشكيل ائتلاف مقابل برأسه عـلاوي ويدخل ضمن قائمته الإنتخابية، على الطريقة اللبنانية المعروفة. ليس هناك من مدى يمكن أن يصل اليه السعوديون، فهم مستعدون لدفع مليارات من الدولارات إن كان ذلك سينجح مرشحهم.

والسؤال هل اللعبة السعودية ستنجح في العراق كما نجحت في لبنان.

الأرجح أنها لن تنجح. اللهم إلا إذا فشلت الـدعـوات لـقـيـام ائـتـلاف شيعي مـوحـد في الإنتخابات.

وأما المال السعودي، فسيغيّر من المعادلة كثيراً، ولكنه لن يقلبها رأساً على عقب، كما تتوقع السعودية.

(العربية) و (العالم) يمهدان الطريق لصراع أكبر

السعودية: جاهزون للمعركة!

ناصر عنقاوي



لم تخض السعودية حرباً مباشرة مع أية دولة مجاورة، ولكنها خاضتها عبر آخرين. هذا هو تاريخ السعودية الحديث منذ أن أعلن عن تأسيسها عام ١٩٣٢م.

نعم اشتبكت السعودية مع اليمن الجنوبي في السبعينيات وعبر الحدود، ولكنها تفاجأت بأنها هزمت وانسحبت وخلفت بضعة قتلى!

وقبلها كانت السعودية تحارب في اليمن عبر تمويل الملكيين ضد الجمهوريين المدعومين من عبد الناصر.

واشتبكت في بداية التسعينيات مع قطر حول قطعة ارض متنازع عليها (الخفوس) خلفت قتيلين!

هذا هو حجم السعودية العسكري!

وشاركت في الحرب على إيران عبر عراق صدام حسين لثمان سنوات، واستغلت فرصة الحرب لتشكل مجلس التعاون الخليجي بعيداً عن العراق، وحين انتهت الحرب، عاد العراق فوجه سهامه لداعميه.

واشتركت السعودية في حرب أفغانستان، عبر البروكسي الوهابي، ودعم المليشيات الأفغانية ضد الغزو الروسي.

واشتركت السعودية في حروب أبعد الى نيكاراغوا بالتمويل، والى العراق بعد احتلاله اميركياً، ليس ضد أميركا، وإنما ضد الشيعة العراقيين الذين يمثلون أكثرية، لا لأنهم عملاء لأميركا (فالسعودية نفسها متهمة بالعمالة) ولكن لأنهم زادوا من النفوذ الإيراني.

السعوديون لا يدخلون الحروب، وإنما بالنيابة، عبر فتح الإسلام أو عبر المرتزقة هنا وهناك.

حتى في الحرب الأهلية اليمنية التي قامت عام ١٩٩٤م، اصطفت الى جانب الشيوعيين القدامى لتخريب الوحدة، وجاءت بطيارين مرتزقة من أوروبا ليقوموا بحملات على اليمن الشمالي أوقفها الأميركيون حين وجهوا تحذيراً للسعوديين.

السعودية تستخدم القبائل والنفوذ الوهابي في أي بلد، والمال، وغير ذلك لضرب خصومها، أو حتى لصناعة انقلاب (كما حدث في سلطنة عمان قبل نحو خمس سنوات، وكما حدث في سوريا قبل عامين مكررين تجربة عبدالحميد السراج عام ١٩٥٨ لتخريب الوحدة المصرية السورية).

أما المواجهة المباشرة، فهم أجبن من أن يقتحموها. والمدهش ان صدام حين احتل الخفجي أثناء حرب ١٩٩١م، لم يخرج القوات العراقية سوى الحرس الوطني القطري! فيما هرب الجيش السعودي وحرس وطني آل سعود عن ساحة المواجهة.

هذا يعني أن الحروب القادمة التي تحرّض عليها السعودية، لن تشارك فيها بغير المال، بأي قدر كان.

ألم يقل الملك الغبي (عبدالله) لوفد عراقي من وزارة الداخلية يضم سنّة وشيعة، بأن بلاده أنفقت خمسين مليارا لإسقاط صدام، وستنفق لو تطلب الأمر ضعف المبلغ لإسقاط (حكم الشيعة) حسب قوله؟!

في موضوع العلاقة مع إيران، فإن السعودية زاهدة فيها، وتميل الى المواجهة بدلاً من التفاهم، والى التصعيد بدلاً من التهدئة التي كانت سمة علاقاتها مع طهران طيلة عقد كامل.

لكن السعودية لم تجرؤ حتى الآن على قطع علاقاتها مع طهران، وهي فيما يظهر تصعّد موقفها بحجم التصعيد في الموقف الأوروبي ضد إيران. أي أن السعودية، وإن كانت سبّاقة إعلامياً في شنّ الهجوم، كما فعلت العربية منذ الإنتخابات الإيرانية الأخيرة وحتى الآن، فإنها لن تجازف على الأرجح بتوسعة رقعة الصراع ما لم يقدم الأوروبيون والأميركيون ابتداءً بفعل ذلك.

ايران ألغت العمرة خلال شهر رمضان، وألغت رحلاتها الى السعودية، بحجة انفلونزا الخنازير، والأرجح أنها (انفلونزا سياسية) جاءت كتعبير عن استياء ايراني من الموقف السياسي والإعلامي السعودي.

مالذي يزعج السعودية من ايران؟ إنه النفوذ السعودي الذي تآكل إقليمياً بسبب المنافسة. والسعوديين غير القادرين على المنافسة الشريفة، تحركوا على مسارات أربعة:

الأول الإعلامي، حيث دشّنت السعودية الإم بي سي بالفارسية، وراديو باللغة الفارسية، والعربية نت بالفارسية. وقادت العربية والشرق الأوسط وإيلاف الحملة على إيران إعلامياً منذ ثلاث سنوات تقريباً، ولكنها تصاعدت بشكل صارخ بعد الإنتخابات الإيرانية الأخيرة. الإعلام السعودي والموالي له في لبنان بالتحديد هو من يقود الحملة المستمرة على إيران، ويصورها بأنها العدو الأول على العرب، وأنها أخطر من إسرائيل.

والثاني عسكري، حيث تحرّض السعودية واسرائيل ادارة أوباما وأوروبا على مهاجمة ايران عسكرياً، لأنها لن تتنازل عن مشروعها النووي. وكان بندر قد وعد الأميركيين أيام بوش وبناء على تعليمات أبيه واعمامه بأن السعودية ستشارك في أية معارك ضد نظام الحكم في ايران. والطرفان السعودي والإسرائيلي، كل من موقعه، يروّجان بأن إيران ضعيفة، ويمكن أن تنهار بمجرد أن يتم قصفها بالطائرات، وسينتج عن ذلك خوراً وربما إسقاطاً لنظام الحكم.

والثالث تفكيك إيران داخلياً، حيث تدعم السعودية حركتين انفصاليتين في الأهواز وبلوشستان، وتوفر لهما المواقع الإعلامية، وتستضيفهما القنوات السعودية، خاصة العربية، وتغطي نشاطاتهما، بل أن السعودية افتتحت مكتباً لانفصاليي الأهــواز في الرياض، وموّلت آخر في القاهرة.

والرابع إرهابي، عبر دعم منظمة مجاهدي خلق، التي قتلت عشرات من القيادات الإيرانية، واحتضنها صدام بقواعدها العسكرية في معسكر أشرف، والآن تتولّى السعودية ومصر والأردن، ومن ورائهم دولاً أوروبية وأميركا واسرائيل، دعمهم السياسي والمعنوي والمالي (رفعت المنظمة من قائمة الحركات الإرهابية قبل نحو عام، وبدأ الأمر من لندن).

ويعتبر دعم مجاهدي خلق، القشّة التي قصمت ظهر البعير، إذ أنه يعني اختراق السعودية لكلّ الإتفاقيات الأمنية الموقعة بين البلدين، وبالتالي فإن طهران قد تكون في حلّ من تلك الإتفاقيات والمعاملة بالمثل.

ينبغي التأكيد هنا، بأن ما يهم طهران ليس الموضوع الإعلامي أي (الحرب الإعلامية) مع الرياض، فتلك الحرب ما هي إلا أداة سياسية قد تسهّل الإنزلاق الى مواجهة مباشرة، لن تقدم عليها السعودية إلا اذا اصطفت ابتداءً معها دول غربية، وحينها قد نشهد قطعاً للعلاقات بين البلدين.

السعوديون حين تتوتر علاقاتهم مع أية دولة، فإنهم يعكسون توترها على الرعايا، مثلما جرى من طرد أكثر من مليوني يمني من السعودية عشية احتلال العراق للكويت. فقد أخرجوهم بملابسهم فقط، دون ممتلكاتهم التي جرى نهبها في عملية قلّ نظيرها في التاريخ العربي الحديث. والآن يتكرر السيناريو، ولكن مع الحجاج والمعتمرين الإيرانيين، حيث تتم مضايقتهم بشكل مستمر، رغم احتجاجات وزارة الخارجية الإيرانية. فهؤلاء الحجاج والمعتمرون هم الحلقة الأضعف، التي يستطيع السعوديون (تنفيس احتقانهم) المريض، شأنهم في ذلك شأن الحجاج السوريين، والفلسطينيين القادمين من غزة، الذين منعوا من الحج العام الماضي.

السعودية مستعدة لاستخدام كل أوراقها في الحرب، بما فيها الحج، فضلاً عن المشاريع القذرة التي اعتاد بندر بن سلطان وتركي الفيصل أن يتحفانا بها. لكن أن يصل الامر الى المواجهة العسكرية فذلك أمرٌ مستبعد، ولكنه غير مستحيل أن تنضم السعودية الى مشروع هجوم ينطلق من أراضيها ودعمه بالمال، تقوده أميركا وأوروبا، مثلما حدث مع نظام صدام حسين، مع علم السعوديين بتكلفة الأمر، حيث من المتوقع ان تنهمر الصواريخ الإيرانية على المواقع النفطية السعودية.

السؤال: أين تتجه بوصلة السعودية في حركتها السياسية الخارجية؟

موضوعان متصلان ببعضهما البعض: تحييد الموضوع الفلسطيني، وحلّه إن أمكن، وبأيّ شكل من الأشكال، والتفرّغ للموضوع الإيراني ومواجهته بحسم الآلة العسكرية الإسرائيلية، أو الأميركية أو بهما معاً.

لا بد من تهدئة الجبهة الفلسطينية، وسحب الورقة الإيرانية، ومن ثم توفير مظلّة نووية صادّة للصواريخ الإيرانية، أعلنت عنها كلينتون ضمن مشروع أميركي في يوليو الماضي، تدفع تكاليفها السعودية ودول خليجية أخرى، وذلك للإنتقال الى الخطوة التالية: ضرب ايران جوياً على الأقل.

على الصعيد الفلسطيني، لم يعد المطروح اليوم (المبادرة العربية/ السعودية) للسلام. أي السلام واقامة علاقات مع الكيان الصهيوني مقابل الإنسحاب عن أراضي ١٩٦٧ المحتلة. بل المطلوب فقط، هو (تجميد الإستيطان) في الضفة الغربية من قبل الصهاينة ولو لمدة عام، وهو ما رفضه نتنياهو، وقال انه مستعد للإيقاف (الموقت) ولمدّة (ستة أشهر)! مقابل أن تفتح السعودية أجواءها للطيران الإسرائيلي المدني والعسكري، وأن تطبع علاقاتها مع اسرائيل كما فعلت الأردن ومصر.

أوباما، والكونغرس، كما ممثلهم ميتشيل، يريدون من الدول العربية أن تدفع ما سموه بـ (ثمن السلام) مقدماً، وكتب اوباما رسائل خطية الى الملك السعودي يحثه على تنفيذ طلبات اسرائيل مقابل (تجميد مؤقت للإستيطان)! في حين وقع ٢٠٠ عضو من الكونغرس على مذكرة للسعودية تطالبها بتطبيع العلاقات مع اسرائيل. يقولون أن الملك السعودي رفض الإملاءات الأميركية، وميتشيل يقول أن السعوديين ودول عربية أخرى استجابت للطلب الأميركي، وقال ان استجابتها جيدة جداً!

المهم ان السعودية تريد التخلص من الملف الفلسطيني بصورة أو بأخرى، فهذا الملف صار عبئاً عليها، وتريد بيعه بأية ثمن بخس. فيما العين معلقة على الوضع الإيراني ومحاولة اختراقه من الداخل وإشغال إيران بنفسها، كما يطالب بذلك قادة دينيون وهابيون من خلال منتدياتهم ومواقعهم على الإنترنت.

الصحافة السعودية بدأت تتحدث هذه الأيام عن صراع بين (العربية) و (العالم) كما أن تعليقات المنتديات السعودية استبشرت خيراً بأن بعض الحقيقة ستظهر عن السعودية في حمّى الصراع السياسي بين البلدين ونشر الغسيل لكليهما! واللافت أن أكثرية المعلقين يرون بأن (العربية/ السعودية) هي البادئة في الهجوم على إيران. ربما وحده كان متميزاً، ذاك الباحث المزعوم البعثي الممول من السعودية والذي أسس له مركز دراسات إعلامي مخصص لدعم آل سعود، وهو مصطفى العاني، فإنه قال للسي إن إن بأن الإعلام الإيراني هو الذي يشنّ الحملة الإعلامية على السعودية، وأن الأخيرة ضحية للإرهاب، وليست مصدرة له!

الليبرالية وتحديات الدين والسياسة في السعودية

عبد الوهاب فقي

على الضد من تاريخ نشأة التيارات الليبرالية في الشرق الأوسط خصوصاً والعالم بصورة عامة، فإن نشأة التيار الليبرالي في الإقليم الخاضع للنظام السعودي تمّت في سياق التحولات التي شهدتها الدولة عبر برامج التحديث. فالدولة السعودية التي تم الإعلان عنها رسمياً عام ١٩٣٢ شهدت تحوّلاً تدريجياً ضمن متطلبات عصرية تقوم على استحداث أجهزة دولتية وفق شروط مختلفة. وكان من الطبيعي أن يطال التغيير مجالات حيوية مثل التعليم والتنظيم الاداري والقانوني والمالي، وصاحب ذلك استيعاب المنتجات التقنية في الجهاز الدولتي.

عكست التحوّلات تلك نفسها على النظام القيمي للمجتمع، ورغم ما قيل عن نجاح استثنائي حققته الدولة السعودية في امتصاص التكنولوجيا دون آثار أيديولوجية، فإن ذلك يصدق جزئياً على مرحلة كانت تفرض فيها الدولة سيطرة شبه كاملة على وسائل التوجيه والاتصال، ولكن منذ بدأ الانفتاح الاجتماعي في الخمسينيات من القرن الماضي على الخارج عن طريق العمال الوافدين العرب والاجانب، واستقدام المعلّمين العرب، وبدء البعثات التعليمية الى الجامعات العربية (بيروت والقاهرة حصرياً) والاجنبية الاوروبية والاميركية، وإدماج بعض القوانين الحديثة في النظام القضائي والاداري لدولة، وإقرار المناهج التعليمية الحديثة في مقابل نظيرتها التقليدية، كل ذلك وغيره ساهم في تهيئة شروط ولادة تيار حديث يستمد قوته واستمراره من حركة التحوّلات التي شهدتها الدولة نفسها. ولذلك، أمكن القول بأن الاخيرة وبصورة قهرية تحمّلت ظروف تكوين المولود الليبرالي منذ البداية. لا شك أنها لم تكن تملك بديلاً آخر سوى القبول بوجود جنين يكبر في جوفها دون أن تتبناه بصورة رسمياً.

> **تحمّلت الدولة وبصورة قهرية شروط تكوين المولود الليبرالي منذ البداية وقبلت بوجوده في جوفها دون أن تتبناه بصورة رسمية**

ربما كان المجتمع الديني السلفي أول من شعر بخطورة ولاد تيار ليبرالي حداثوي يهدد وجوده في مجالات سيادية كانت لفترة طويلة من الزمن حكراً عليه وحده مثل التعليم والقضاء. عارض علماء الوهابية نشأة المدارس الحديثة على أساس انها ستكون مدخلاً لنفوذ علوم الكفار والصليبيين مثل الجغرافيا واللغة الانجليزية والعلوم الحديثة، وازدادت حدة الخلاف بين العلماء والأمراء بعد إدماج القوانين الحديثة في النظام القضائي، والذي اعتبره بعض علماء الدين مثل الشيخ محمد بن ابراهيم المفتي الاسبق في عهد الملك فيصل بأن ذلك بمثابة عمل بغير ما انزل الله، وقد نسج على منواله عدد من علماء وطلبة العلم في المدرسة السلفية، وشكّلت رسالة تحكيم القوانين التي كتبها الشيخ ابن ابراهيم للرد على قرار ادماج قوانين حديثة في النظام القضائي للدولة أساساً احتجاجياً لكثير من الذي ناكفوا الدولة في بعض المراحل مثل جيهمان العتيبي، ومشايخ الصحوة في التسعينيات من القرن الماضي، وصولاً الى جماعات السلفية الجهادية المشتقة من تنظيم القاعدة.


غازي القصيبي

حتى نهاية الثمانينات لم تكن للتيار اليبرالي كينونة ثقافية واجتماعية واضحة سوى ما كان يمظهره من حضور ثقافي واعلامي وأدبي، ولم ينشغل بعد سياسياً باستثناء الارتدادات العابرة التي تتركها المناظرات الايديولوجية على صفحات الجرائد أحياناً، ولكن مع اطلالة التسعينيات، وإبان حرب الخليج الثانية على وجه الخصوص، بدأ التيار الليبرالي ينشط سياسياً عبر عريضة تقدّم بها الى الملك فهد طالب فبها بادخال اصلاحات سياسية واقتصادية وقضائية، وكانت تلك أول تجسيد سياسي للتيار الليبرالي، فقد حاز على قصب السبق في المبادرة الى رفع أول عريضة مطلبية الى الملك، ثم لحقه السلفيون والشيعة وغيرهم في تقديم عرائض مماثلة.

ولأسباب معروفة، فإن النشاطية السياسية للتيار الليبرالي غالباً ما تفتقر الى الاستمرارية ليس لعدم تماسك التيار وغياب الضابط التنظيمي القادر على تفعيل حركته واستدامتها، وانما لكونه متواشجاً مع الدولة نفسها التي يعمل فيها ويحمل قيماً متقدمة عليها، اي بكلمة اخرى هو يمثل التطلع المأمول والمنتظر في مسيرة الدولة، ولكنه لا يعدو أن يكون مجرد دعوة هادئة لتحويلها، ولكنه قد يكون آخر من يدفع الثمن لتغييرها خصوصاً حين لا يرى افقاً للقيام بخطوة جراحية قد تهدد مصالحه الخاصة.

على أية حال، فإن معركة التيار الليبرالي لم تكن مع الدولة، ولربما أرادت الاخيرة له ذلك، فمنذ التسعينيات باتت المواجهة الفكرية بتفاعلاتها الاجتماعية بينه وبين التيار الديني السلفي. ونتفق ما قاله شاكر النابلسي في حلقة من دراسته عن التيار الليبرالي في السعودية والتي نشرتها صحيفة

(الوطن) بتاريخ ١١ يوليو الماضي حيث ذكر ما نصه (الليبرالية السعودية تواجه تحدياً من نوع آخر في الداخل، وربما لا مثيل له في العالم العربي، وهو وقوف صخرة التشدد والتطرف الديني في وجه تدفق نهر التغيير والتطوير والإصلاح).

ولابد من الاشارة الى ان المواجهة بدأت تطفو على السطح في السبعينيات من القرن الماضي حين بدأت الدعوات الضمنية والمباشرة الى تقليص دور المؤسسة الدينية المجسدّة بصورة جلية حينذاك في هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، الامر الذي دفع بكثير من العلماء الى التعبير عن سخطهم من تدهور الوضع الديني في المجتمع بحيث سمحت الدولة لمثل تلك الدعوات بأن تنشر على صفحات الجرائد وأن يعبر عنها بطريقة مباشرة. في الثمانينات اخذت المواجهة الفكرية شكلا اجترارياً لموضوعات الجدل التي كانت مثارة في مصر وبلاد الشام حول علاقة العلم بالايمان والايديولوجيا والدين، وتولت جرائد محلية مثل الرياض ومجلات مثل اليمامة نشر هذه المناظرات وانتقلت فيما بعد الى جرائد اخرى.

لعل أهم ماحققه المحسوبون على الفكر الليبرالي انهم كسروا بعض المحرمات الثقافية والفكرية من خلال ممارسة فكرية ناقدة للرؤية الدينية المحافظة حيال موضوعات الفن والمرأة والنقد الأدبي والرسم والثقافة الحديثة بصورة عامة، وقد هال التيار الديني انه اكتشف بأن المؤسسات الاعلامية الرسمية خاضعة لسيطرة التيار الليبرالي، وقد خصّص عدد من مشايخ الصحوة حلقات من دروسهم الدينية والاجتماعية وكذلك خطبهم السياسية في حرب الخليج الثانية لتقديم جرد حساب تفصيلي لنسبة هيمنة ما كانوا يصفونه بالحداثويين على الصحف والمجلات ومؤسسات الاذاعة والتلفزيون وحتى الاجهزة الادارية التابعة للدولة.

في المملكة تصبح الليبرالية ليبراليات بحسب نزوعاتها التقليدية، فهناك ليبرالية نجدية وأخرى حجازية وثالثة إسلامية (سنيّة وشيعيّة)

حين أطلق الملك فهد العنان للتيار السلفي في بداية الثمانينات لمواجهة آثار الثورة الايرانية على المنطقة بصورة عامة، كان التيار هذا قد خصص جزءً من نشاطه لمواجهة الفكر الحداثوي ايضاً، وتنبىء محاضرات عدد من مشايخ الصحوة ابان حرب الخليج الثانية عن متابعة حثيثة لمسيرة التيار الحداثي الليبرالي، الذي حمّله، جزئياً على الاقل، بعض المسؤولية لما جرى من غزو نظام صدام حسين للكويت في اغسطس ١٩٩٠.

اختار التيار الليبرالي حضانة الدولة دون الانشغال بها، على الاقل هكذا كان حاله حتى التسعينيات، وهذا ما سمح لبعض أفراده بالوصول الى مناصب عليا في الجهاز البيروقراطي، ولكن ذلك لم ينجه من غضبة التيار السلفي الذي كان يرقب نموّه غير المقبول في جسد الدولة، فقد شعر العلماء بأن الدولة قد اختارت لها شريكة حياة أخرى غير المؤسسة الدينية التي رافقت نشأتها ودافعت عنها بل وزوّدتها بالمقاتلين والمشروعية الدينية على أمل الابقاء على مبادىء الاتفاق المبرم بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والامير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤م.

من المفارقات اللافتة، أن الليبرالية بما تنطوي عليه من نزوع استقلالي ليس في التفكير فحسب بل وفي السلوك ايضاً، وخصوصاً حين يتعلق الأمر بقوة ما تريد الحد من تحرر العقل وانطلاقه وغالبا ما تكون الدولة التجسيد الأبرز لهذه القوة، فإن هذه الليبرالية لم تهب هذه القيمة الى دعاتها في السعودية، رغم ما يعرف عنهم من جموح متفجر نحو الاستقلال الفكري حد الاستعداد للمواجهة مع خصومهم من خارج اطار الدولة.

الانفجار الروائي الذي بدأ بثلاثيات غازي القصيبي وتركي الحمد ثم أخذ شكلاً فانتازويا مع ظهور رواية (بنات الرياض) لرجاء الصانع ثم عشرات الروايات التي نسجت على منوالها في إخراج المستور الاجتماعي، والذي اسبغ على العمل الروائي ما وصفته الباحثة الاكاديمية مضاوي الرشيد بنزعة الجنسنة، حيث تم تحويل الجنس مادة روائية مثيرة، عكس الى حد ما شكلاً ليبرالياً متطرفاً في بعديه الاجتماعي والفني، وقد سبب ذلك صدمة للمجتمع الديني السلفي الذي اعتقد حتى وقت قريب بأنه ممسك بزمام التوجيه الاخلاقي للمجتمع من خلال تكثيف الجرعات الدينية عبر الخطب والمحاضرات والنشريات الشعبية والندوات السيّارة.


تركي الحمد

على النقيض من الرأي الذي ساقه النابلسي في حلقة من دراسته عن الليبرالية السعودية في ٤ يوليو الماضي بعنوان (كيف نقرأ الليبرالية السعودية) حيث اعتبر العقل الليبرالي السعودي بما حمله من قيم التسامح والتنوير، والاعتراف بالآخر، وحرية الرأي والرأي الآخر، (التربية الوطنية السعودية الحديثة، التي تدعو لها وتُطبِّقها على أرض الواقع السلطة السياسية السعودية، من خلال مؤتمرات الحوار الوطني، التي توالت في السنوات الأخيرة، بدءاً من العام ٢٠٠٣ وإلى الآن، وكذلك من خلال حوار الأديان والحضارات الذي تبنته السعودية، وأقامت له مؤتمراً عالمياً في مدريد عام ٢٠٠٨)، فإن ذلك ينطوي على مغالطة فادحة، وتكشف عن اختزالية مشوّهة، ليس فقط لكونه يخلط بين الليبرالية بوصفها تياراً فكرياً مستقلاً والدولة، التي لم تتأسس على قاعدة مصادرة حرية الرأي بل على أساس وصف الناقد الادبي عبد الله الغذامي للتيار الديني ذات مرة بالواحدية، التي هي نتاج الدولة الراعية له، ون كل ما يقال عن الحوار الوطني وحوار الاديان فإنه يجب أن يخضع لقراءة من نوع آخر، أي سياسية بدرجة أساسية، سيما بعد جلاء الأغراض التي من أجلها عقدت مثل هذه الحوارات. وكان حريٌ به أن يسأل عن مآلات مثل هذه الحوارات الوطنية والدينية على الحريات الفكرية في الداخل، وليس على أساس مجرد انعقادها، وبامكانه العودة الى تقارير المنظمات الحقوقية الدولية بل وحتى شبه الرسمية كيما يتعرف على قصص ضحايا الحرية الفكرية.


عبدالله الغذامي

صحيح أن ثمة حراكاً ليبرالياً ناشطاً لناحية تعضيد المطالب المشروعة للمرأة في التعليم والتوظيف وقيادة السيارة وتسنم المناصب العامة، وهناك دون شك عشرات من الكاتبات الليبراليات في الصحافة المحلية بل في الاعلام الرسمي وشبه الرسمي، بما يشير الى تنامي التيار الليبرالي، ويحمل ذلك بذور تحولات مستقبلية جوهرية، كما ينذر بمواجهة شرسة مع التيار التقليدي الذي سيناضل بكل قوة من أجل الدفاع عن وجوده وامتيازات يفقدها تدريجياً تحت وطأة تحولات اجتماعية وثقافية بوتائر متسارعة.

نتفق جزئياً مع ما قاله النابلسي في حلقة من دراسته عن الليبرالية

في ٢٠ يونيو الماضي بعنوان (عوائق تقدم الليبرالية السعودية) باستثناء وصفه اياها بأنها (بارومتر العرب)، والحال ان مصر التي لا تزال تمثّل مركز الجاذبية لكل أشكال التغيير الثقافي والسياسي في العالم العربي هي من يمتلك هذه الصفة، وان التركيز الدولي فضلاً عن المحلي وربما السعودي ايضاً المنصب على لجم الحراك الليبرالي والاصلاحي في مصر يهدف الى تحييد فعلها الليبرالي الفكري والسياسي كما حصل في عهد الزعيم جمال عبد الناصر.

اما فيما يرتبط بالعوائق، أو بصورة أدق التحديات، التي تواجه التيار الليبرالي في السعودية، فإننا نتفق مع النابلسي مع بعض التحفظ على كونها تتمثل في:

١ـ التيار الديني المتشدد (السلفي)، الذي ينظر الى التيار الليبرالي على أنه يهدد تموضعه الاجتماعي والثقافي والمالي.

٢- عدم تزامن وتطابق التطور الاجتماعي مع التطور الاقتصادي. ونتج عن ذلك مقاومة اجتماعية لكل مظاهر الليبرالية، التي جاء بها التطور الاقتصادي، والطفرات الاقتصادية المتتالية، منذ بداية السبعينات من القرن الماضي حتى الآن.

وهناك عوامل اخرى ربما غفل عنها النابلسي رعاية لحدود الحرية المسموح بها، ولكن يمكن الاضاءة عليها بقدر من التحرر وهي:

ـ الطبقة الحاكمة أو بعض عناصرها النافذة: بصورة عامة ليس هناك من أفراد الطبقة الحاكمة من يحمل ميولاً ليبرالية، ولا شأن لذلك بالدولة التي تسلك مسارا ليبرالياً قهرياً في سياق تحوّلها الاقتصادي والاداري والتحديثي، وقد سمعنا وقرأنا تصريحات لأمراء كبار مثل الامير نايف وقبله الامير سلطان عن رفض مبدأ الانتخابات وإشراك المرأة في عضوية مجلس الشورى بل وفي قيادة السيارة، وأخيراً في الغاء مهرجان للسينما. ولا بد من الاشارة الى ما واجهه الليبراليون من تدابير قمعية من قبل وزارة الداخلية، وجرى اعتقال بعضهم بعد مطالبة بانشاء لجنة أهلية لحقوق الانسان في مارس ٢٠٠٤.

أثبتت الليبرالية في السعودية أنها أسيرة لخيارات الطبقة السياسية الحاكمة ورهاناتها، الى حد توظيفها أحياناً في معاركها الداخلية والخارجية

ـ طغيان النزوعات الخاصة داخل التيار الليبرالي: بقيت نزعة اللبرلة في السعودية في حدها النظري التجريدي، أي ليبرالية فكرية وأدبية وعكست نفسها على السلوك الشخصي للأفراد المصنّفين ليبرالياً، ولكن هذه النزعة ما تلبث أن تتلاشى حين تصبح على محك السياسة، حيث يرتد أغلب الليبراليين الى الانتماءات الفرعية (المذهب، القبيلة، المنطقة). وقد يلحظ المراقب كيف تكسو الطائفية والقبلية والمناطقية لغة من تشرّبوا الليبرالية فكراً وسلوكاً تحررياً في لحظات أحوج ما تكون فيه الليبرالية الى التعبير عن نفسها في هيئة حركة اصلاحية تغييرية في بنية النظام السياسي.

فقد تبيئت الليبرالية السعودية اجتماعياً وسياسياً، فخضعت لمعليات الانقسام على قاعدة اجتماعية وسياسية ومذهبية، وتحوّلت الى مجرد ممارسة ثقافية وشكلية طفولية، ما جعلها ليبرالية عقيمة على المستوى السياسي، حيث يعود أفرادها الى الروابط البدائية التي زعموا بأن انتماءهم الليبرالي قد حرّرهم منها.

هنا في هذا البلد تصبح الليبرالية ليبراليات مصنّفة بحسب النزوعات التقليدية، فهناك ليبرالية نجدية وأخرى حجازية وثالثة إسلامية (سنية وشيعية)، وليس من بينها ما يمكن وصفه بليبرالية وطنية. فقد استجابت الليبرالية في السعودية الى الانقسامات ـ والاستقطابات الاجتماعية والفكرية، ما جعلها عاجزة عن أن تكون ليبرالية حقيقية فاعلة ومؤثرة في المعادلة القائمة ورافعة لعملية إصلاحية منفتحة.

تثبت الليبرالية في السعودية بأنها أسيرة لخيارات الطبقة السياسية الحاكمة ورهاناتها، الى حد توظيفها أحياناً في معاركها الداخلية والخارجية، ولحظنا كيف يجنح الليبرالي النجدي الى الطائفية الشرسة بحسب شكل الصراع الذي تخوضه الدولة مع خصومها في الداخل والخارج. وبامكان المراقب لمواقع ليبرالية سعودية على شبكة الانترنت وكذلك صحف سعودية يديرها زعماً ليبراليون كيف تتلاشى الألوان المائزة بينها وبين أشد المواقع السلفية طائفية (أنظر للمقارنة موقعي الشبكة الليبرالية السعودية وطومار وموقع الساحات)، حيث تتبدّل قائمة الموضوعات المتداولة من منظور ليبرالي الى آخر طائفي.


شاكر النابلسي

وقد عانى الليبراليون في مناطق أخرى من غلواء النزوعين الطائفي والمناطقي اللذين كانا يستبد بالليبرالي النجدي، رغم أن نظراءهم في المناطق الأخرى لم يتحرروا هم أيضاً من أمراض لا تقل خطورة من قبيل الانعزالية والمثالية والنزوع النخبوي.

علاوة على ماسبق، فإن الإتجاه الليبرالي بقي أسير نرجسية فارطة، ما جعل الحكومة في مأمن من تأثيراته السياسية، فالليبراليون يناضلون من أجل مصالح خاصة وشخصية، وبلغت به الهشاشة حد الاستعداد للتنازل عن قناعاته من أجل الارتهان لمواقف الطبقة الحاكمة، حتى وإن تطلب الأمر نزع رداء اللبرلة في حلبة المصالح.

يبقى أن من الخطأ الفادح الاعتقاد بأن الليبرالية كانت تواجه خطر الفكر الاسلاموي القادم من الخارج وتحديداً من مصر الاخوان المسلمين منذ الستينيات بعد انتقال أو هروب عدد من قيادات الجماعة في عهد عبد الناصر الى المملكة. والحال، أن الصراع الذي كانت تخوضه العائلة المالكة مع زعامة عبد الناصر شجّع بعض قيادات ودعاة الاخوان المسلمين الذين واجهوا تدابير صارمة من قبل الاجهزة الامنية في مصر على السفر الى بلدان خليجية منها المملكة والاستقرار فيها، وكان ذلك القرار بتحريض من العائلة المالكة نفسها التي كانت ترى في عبد الناصر خطراً وجودياً عليها.



رواية بنات الرياض

ليس هناك ما يشير في تلك الفترة الى مواجهة بين الليبرالية والفكر الاسلامي العام، وحتى كتب محمد قطب وسيد قطب لم تتسبب، بخلاف رأي النابلسي، في اشعال فتيل معارك أيديولوجية، ولا حتى مذهبية. ومن الخطأ سحب مشهد المناظرات الفكرية التي كانت تجري في بلدان عربية مثل مصر وبلاد الشام الى الخليج عموماً.

يضاف الى ذلك، إن تحميل فكر الاخوان المسلمين مسؤولية عطالة التحوّل نحو اللبرلة في السعودية ينطوي على تبرئة ذمة الفكر السلفي المسؤول عن

أشكال متطرفة وعنفية. لم تكن السلفية السعودية بحاجة الى الاستعانة بفكر من الخارج كيما تتحوّل الى مدرسة متشدّدة، أو تتموضع في أشكال تنظيمية ذات طابع عسكري، فهناك في التراث السلفي الوهابي ما يكفي من الأفكار والتجارب القابلة للتوظيف في أي منازلة فكرية وحتى عنفية بين الاتجاهين السلفي والليبرالي.

فالنزوع التكفيري لم يتولّد من الاخوان المسلمين، وليس من خلال (معالم في الطريق) للسيد قطب، أو (جاهلية القرن العشرين) لمحمد قطب، فإن السلفية الوهابية نشأت على قاعدة تكفير الآخر واعلان الجهاد ضده واحتلال أرضه، وهذا ما تكشف عنه بجلاء شديد الوضوح أدبيات السلفية منذ أيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحتى الآن.

ما يذكره النابلسي عن دور استثنائي لكتابات القطبيين سيد ومحمد في إعاقة مسيرة التحوّل نحو الليبرالية سوى إعادة توجيه لتصريحات الأمير نايف بعد انفجار موجة العنف الداخلي وتحميله فكر الاخوان المسلمين مسؤولية الظاهرة العنفية، فيما يراد التعمية على المخزون العنفي الهائل الذي يحتفظ به التراث الايديولوجي الوهابي على مدى قرنين من الزمن (أنظر على سبيل المثال لا الحصر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية).

في الواقع لم ينشأ التناقض داخل السكّان في السعودية إلا بعد أن بلغت السلفية المتطرفة سطوة جامحة فغمرت بحضورها الكثيف المجالات الحيوية في المجتمع التعليم والتوجيه منذ انطلاقة الموجة السلفية المتشددة في مطلع الثمانينات من القرن الماضي، وبدأت خوض مواجهات فكرية متعددة مع الليبرالية الحداثوية، والصوفية في الحجاز، والشيعة في المنطقة الشرقية، وحتى مذاهب ومدارس فكرية خارج الحدود مثل الخوارج والاخوان المسلمين لم تسلم من سهام السلفية الوهابية. حينذاك فحسب بدأ التناقض بين ما يراد للواقع الاجتماعي أن يكونه سلفياً، وبين ما ترنو الاتجاهات التحديثية أن تصنعه وفق شروط ذات طابع ملبرل.

جنح الليبرالي النجدي الى الطائفية الشرسة بحسب شكل الصراع الذي تخوضه الدولة مع خصومها في الداخل والخارج

وقد لحظنا كيف أن الاتجاهين المتناقضين (الليبرالي والسلفي) يخوضان منذ الثمانينات معارك فكرية متواصلة مازالت مستمرة وقد تصل في بعض المناسبات الى حد استعمال القوة السافرة. لا ننسى في هذا السياق رسائل التهديد التي وصلت الى كتّاب ومثقفين ليبراليين بالتصفية الجسدية، وهي ظاهرة لم تكن موجودة قبل تنشيط المفاعيل العنفية في العقيدة السلفية. وربما لأول مرة شعر فيها الاتجاه الليبرالي بأنه يواجه تحدياً جدياً لا يقف عند حد الحؤول دون ممارسته حقه في التعبير عن ذاته فكرياً وعملياً بل بات مهدّداً في وجوده أيضاً على مستوى الأشخاص وكتيار فكري واجتماعي.

يجدر لفت الإنتباه الى ان الإتجاه الليبرالي يعبر مرحلة إثبات وجوده الوازن في مقابل الاتجاهات الأخرى ويفيد من التحولات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية على المستويين المحلي والدولي، وقد يضطره ذلك في مرحلة ما من المواجهة مع الدولة وحليفها الديني، ببساطة لأن مساري كليهما في اتجاهين متناقضين، فبينما تتمسك الطبقة الحاكمة بنظام تقليدي يقوم على احتكار السلطة وتوفير كل شروطه، بما فيها الحد بقوة من الحريات الفكرية والسياسية وهو ما تتفق عليه الطبقتان السياسية والدينية. ومصدر القوة الوحيدة الذي يحوز عليه الاتجاه الليبرالي هو رهانه على التحوّل الاجتماعي والاقتصادي محلياً ومناخ العولمة الضاغط على كل الدول وخصوصاً في مجالين اتصالي واقتصادي بتداعياتهما الفكرية والسياسية.

وهناك نقطة ضعف بنيوية في الاتجاه الليبرالي، أنه لا يزال مبعثرا ولم ينجح حتى الآن في تنظيم صفوفه في إطارات تنظيمية ومؤسسية يمكن لها أن تشكل قاطرات وقنوات استيعاب للرأسمال الاجتماعي والفكري والحقوقي التي قد تنقله الى مستوى التحديات التي يفرضها الإتجاه السلفي المتشدد بنزعته الواحدية وكذلك الميول الاحتكارية لدى الطبقة الحاكمة.


فهد.. أطلق العنان للوهابية

أضاء النابلسي (في مقالته في ١٣ يونيو الماضي في صحيفة الوطن بعنوان هل لليبرالية السعودية فضائل وايجابيات) على نقاط قوة (أو فضائل وإيجابيات بحسب توصيفه) لدى الاتجاه الليبرالي ومنها: أنه يمثل حجر الزاوية في الحراك الاصلاحي في كل مجالات الدولة والمجتمع. وثانياً، أن الليبرالية مثّلت الثقافة السعودية المعاصرة بما تشمل من رواية وشعر وسيرة ذاتية وبحوث اجتماعية. يقول النابلسي (لقد استطاع فن الرواية وفن الشعر السعودي ـ مثالاً لا حصراً – أن يقدما للثقافة العربية وللقارئ العربي أطباقاً ثقافية جديدة، ذات قيم فنية وإنسانية). لابد من الاشارة الى أن هذه النقطة تنطوي على اختزالية غير مقبولة ومصادرة في الوقت نفسه لاتجاهات أخرى وازنة لا يمكن نكران وجودها بما فيها التيار الديني بكل أطيافه، ومنها السلفي والتنويري.

نقطة ايجابية أخرى يرصدها النابلسي للتيار الليبرالي، حيث اعتبره المساهم الأكبر في تطوير الاعلام وانفتاحه في مجال الصحافة. ويصدق ذلك على الصحافة التي سمحت بممارسة النقد، وتعرّض عدد من كتابها الليبراليين الى تدابير قمعية من قبل الاجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية.

لاشك أيضاً ان التيار الليبرالي لعب دوراً رئيسياً في تعضيد حقوق المرأة الاجتماعية والفكرية والسياسية، والأهم من ذلك أنه ارتقى بالوعي المطلبي لدى كل الفئات الاجتماعية كيما تقدّم رؤية مطلبية شاملة تتجاوز التطلعات الخاصة والفئوية. وحتى التيار السلفي المتشدّد قد تأثر بمفعولات الثقافة الليبرالية الأمر الذي جعلهم يختارون التخفيف من حدّة الواحدية الأيديولوجية والسياسية في الحد الأدنى، واستيعاب بعض مطالب الليبرالية في الحد الأعلى كتبني بعض مشايخ الصحوة موقف إيجابي في مسألة قيادة المرأة للسيارة. بل هناك من الإسلاميين، وبعضهم كان سلفياً متشدّداً في فترة سابقة، من يجهر بليبراليته التي يضفيها على انتمائه الديني، وخصوصاً الاسلامي.


المفتي: لا يجوز زواج الدولة من الليبرالية!

في الوقت نفسه لابد من الانصاف الإقرار بأن إحجام التيار الليبرالي عن الحوار لم يكن قراراً ذاتياً بل هو قرار سلطوي بدرجة أولى، وليس ذلك على سبيل تبرئة الليبراليين الذين عانوا من ويلات الاستبداد الشرقي وأصابتهم بعض شروره، تضاف اليه بطبيعة الحال عوامل أخرى من قبيل انعزالية التيار في مرحلة سابقة، وغياب بنية تنظيمية قادرة على هيكلة التيار وتواصله مع الاطر التنظيمية الاخرى. ولربما دفع اليأس من التغيير والاصلاح ببعض أفراد التيار الليبرالي الى انزوائه وعلوه وقطيعته مع القوى الاجتماعية الاخرى.

أميرة متزوجة، حملت سفاحاً وحصلت على اللجوء بلندن

ذكرت صحيفة الإندبندنت ٢٠/٧/٢٠٠٩ أن أميرة سعودية حصلت سراً على حق اللجوء السياسي في بريطانيا بعد أن زعمت أنها تواجه عقوبة الموت في حال أجبرت على العودة إلى بلادها جراء إقامتها علاقة غرامية مع رجل بريطاني وإنجابها ولداً غير شرعي منه. وقالت الصحيفة إن الأميرة الشابة، التي أمر القضاء البريطاني بالتستر على هويتها، حصلت على حق اللجوء في بريطانيا بعد أن أبلغت إحدى المحاكم بأن علاقة الزنا التي أقامتها مع الشاب البريطاني جعلها عرضة للإعدام رجماً في السعودية.

ونسبت الصحيفة إلى الأميرة السعودية قولها، إنها التقت عشيقها الإنكليزي غير المسلم خلال زيارة قامت بها إلى لندن وأقامت علاقة غرامية معه ثم حملت منه بعد عام، وانتابها الخوف بعد أن صار زوجها الكبير في السن والذي ينتمي إلى العائلة الحاكمة في السعودية يشك في سلوكها، لكنها أقنعته بأن يسمح لها بزيارة بريطانيا مرة أخرى لكي تلد سراً.

علي بلحاج ينتقد دعم مشايخ السعودية لحكومة الجزائر

طالب السلفي والناشط السياسي علي بلحاج، من نظرائه مشايخ السلفية في السعودية ممن تدعوهم الحكومة الجزائرية لزيارتها، الإقتصاد في المديح، والعدل في المواقف وعدم الإنجرار الى (مواقف تخدم السلطان ولا تخدم الإسلام والحق).

واعرب بلحاج عن أسفه من أن دعاة السعودية وعلمائها اقتصرت مهمتهم على (الوظيفة الأمنية) وتساءل عن سر استقدام علماء السعودية الى الجزائر، وهل جاؤوا لتعليم الناس الإسلام، أم أن الحكومة الجزائرية دعتهم وأقامت الندوات والمؤتمرات لهم تحت حراسة أمنية، ليقولوا ما تريد؟ وأضاف: (أعتقد أن مهمتهم في الجزائر أمنيّة)، مضيفاً (لا يجوز لهؤلاء ـ علماء السعودية ـ أن يتكلّموا في النوازل الخاصة بالبلد والسماع لطرف واحد دون السماع للطرف الثاني، لأنّ ذلك يُعتبر توظيفاً للدين في خدمة السلطة).



ودعا الحاج مشايخ السعودية الى تقويم انحراف السلاطين (أما أن يتوجّهوا إلى الرعية المطحونة ويتركوا الحكام في غيِّهم؛ فالأفضل لهم أن يتحدثوا في الطهارة والنفاس وما إلى ذلك، وأن لا يأتوا لهذه المهمات الأمنية).

وكانت الجزائر قد كررت تجربة تونس في استقدام علماء من السعودية للدفاع عنها (سبق ان زار تونس سلمان العودة)، وقد زارالجزائر مؤخراً كل من عايض القرني وسعد البريك، ممن اعتبروا علماء الصحوة، تحولوا للدفاع عن الأنظمة ليس في السعودية فحسب بل وغيرها، مما وجه لهم نقداً من الحركات الإسلامية في المغرب العربي.

ورأى علي بلحاج أن هناك إرادة دولية (لإبراز إسلام معيّن يحقق لهم مصالحهم واستقرار الأنظمة، أما الإسلام الذي يريد قول كلمة الحق على الراعي والرعية فهؤلاء مغيّبون ومحجوبون عن الأمة). واخيراً تساءل: (لماذا يُسمح لعلماء السعودية بالقدوم إلى الجزائر بينما لا يُسمح لعلماء المسلمين بالذهاب إلى السعودية؟ هل السعودية فيها ديمقراطية وأحزاب حتى تحاسب الدول الأخرى؟).

المفتي: المهم تدريس (العقيدة الوهابية)

بات واضحاً أن خريجي الجامعات السعودية في مجملهم غير مهيئين لسوق العمل، والسبب أن هناك حشواً كثيراً، سببه كثرة المواد الدينية التي يتلقاها الطلبة حتى التخرج من الجامعة. فضلاً عن أن سوق العمل غير قادر على استيعاب مخرجات التعليم الجامعي الديني/ الوهابي. هذه حقيقة، ولكن المفتي وإزاء النقد المتزايد لطغيان المواد الدينية التي تركز على ترسيخ المعتقد الوهابي، على حساب المواد العلمية، استنكر القول بأن العلوم الشرعية غير مطلوبة لسوق العمل. جاء ذلك بعد أن أمر الأمراء جامعتين سعوديتين بإلغاء تخصصات دينية في جامعتي القصيم وجازان بعد أن تشبعت البلاد بالخريجين في مواد أصول الدين. وقال المفتي أن أفضل العلوم وأصلها والضروري منها هو علم العباد بكتاب الله وسنة النبي.

سجن وجلد سارقي خروفين!

صادقت محكمة التمييز على الحكم الصادر من المحكمة العامة في بيشة بحق سارقي خروفين، والذي نص على سجن كل واحد منهما ٣ سنوات وجلده ٢٠٠٠ جلدة فقط! وقال الجانيان بأن سرقتهما جاءت بسبب الحاجة والفقر المدقع. وكانت محكمة تمييز مكة قد رفضت الحكم ووصفته بأنه جائر وأكبر من حجم القضية، ولكن يبدو أن العدالة السعودية لها مجرى واحد: الضعيف يحكم عليه بكامل القسوة، والأمراء اللصوص الكبار الذين سرقوا البراري والبحار وخزينة الدولة والنفط وأموال الناس، فهؤلاء يستحقون الثناء والدعاء لهم من على المنابر. وكانت وزارة الداخلية قد أعادت تطبيق أحكام قطع اليد علناً بتهمة السرقة، ولكنها طبقتها هذه المرة على يمني قطعت يده الشهر الماضي، ولم توضح وزارة الداخلية ماذا سرق اليمني حسن بن عياش فاستحق الحكم.

السارق يُسرق ولو بعد حين!

تعرضت ابنة ولي العهد الأمير سلطان الى حادث سرقة، في فندق أقامت به في سردينيا، خسرت معه حلياً واموالاً بقيمة ١١ مليون يورو، حسب الصحافة الإيطالية بداية اغسطس الجاري. وقالت صحيفة (لا ستامبا) أن اللصوص استخدموا مفتاحاً خاصاً، وفي غضون عشر دقائق عند موعد العشاء ودون إصدار أي ضجة تمكنوا من فك الخزنة وأخذها من الجناح الذي كانت تنزل فيه الأميرة السعودية.

وذكرت صحيفة (لا ريببليكا) اليسارية ان عملية السطو هذه تحولت إلى حادث دبلوماسي، مبينة ان المستشار العسكري للسفارة السعودية انتقل إلى سردينيا، وأن أجهزة الاستخبارات الايطالية وخارجية البلدين تتابع القضية.

تقرير لهيومان رايتس ووتش عن:

حقوق الإنسان وسياسات مكافحة الإرهاب السعودية

المناصحة الدينية والاحتجاز لأجل غير مسمى والمحاكمات الجائرة

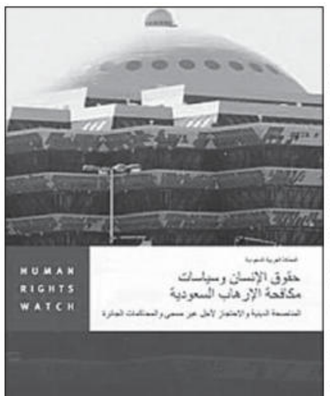
خبر الآلاف من السعوديين القتال في الخارج، في الأغلب في أفغانستان، لكن بعض هؤلاء قاتلوا في الشيشان والصومال والبوسنة. وأغلب من كانوا في أفغانستان عادوا إلى السعودية بعد قلب نظام حكم طالبان في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١. وفي أعقاب الغزو الأميركي للعراق في مارس ٢٠٠٣، بدأ قدماء المحاربين وجيل جديد من الشباب السعودي المتطرف، مدفوعين جزئياً بما شاهدوه من تغطية تلفزيونية للحرب في العراق، بدأوا في التخطيط لقتال من اعتبروهم كفاراً، من غزاة العراق الأجانب وشيعة العراق أيضاً.

وبحلول عام ٢٠٠٣ أصبحت السعودية بصدد عدد متزايد من المقاتلين الذين يُحضّرون لأعمال تتسم بالعنف داخل البلاد ولأعمال تستهدف الأجانب. واختطف المقاتلون وقتلوا الأجانب وفجروا القنابل في المدنيين الأجانب والسعوديين على حد سواء، واستهدفوا المسؤولين السعوديين والمؤسسات السعودية. وفي عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ شهدت السعودية سلسلة من التفجيرات أدت إلى مقتل ٧٤ مسؤولاً أمنياً وإصابة ٦٥٧ آخرين، بالإضافة إلى مقتل ٩٠ مدنياً وإصابة ٤٣٩ آخرين، طبقاً للعربية نت بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨، مقتبساً من "مصدر أمني" سعودي. وفي فبراير/شباط ٢٠٠٦ أخفق المقاتلون في محاولة لتفجير منشأة نفطية ضخمة. وأعلن المسؤولون السعوديون في يونيو ٢٠٠٨ عن القبض على أكثر من ٧٠٠ شخص خلال الشهور الستة السابقة على ذلك التاريخ، للاشتباه في التخطيط لاغتيال قيادات دينية ومسؤولين حكوميين ومهاجمة مزارات دينية والتورط في أعمال قتال في العراق. وتم إخلاء سبيل نحو ١٨٠ مشتبهاً بعد ذلك، حسب ما قال المتحدث باسم وزارة الداخلية منصور التركي في يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

ومن اتهمتهم الحكومة يُعتقد أنهم رجال دين – أثناء التحضير لغزو العراق في عام ٢٠٠٣ – إما شككوا في الشرعية الدينية للحكومة السعودية، أو صدقوا على أعمال العنف. ومنهم ناصر الفهد، وعلي الخضير وفارس الزهراني، وأحمد الخالدي. وما زال من غير الواضح ما إذا كانت قد نُسبت إليهم اتهامات بالتحريض على العنف أو المشاركة في أعمال العنف بواسطة التجنيد، وجمع الأموال، أو غيرها من سبل الدعم اللوجستي. وذكرت صحيفة عكاظ السعودية اليومية في ٢٨ أكتوبر أن اعترافات أشخاص "انضموا إلى خلايا ناشطة في الترويج للأفكار الضالة" قد تمت المصادقة على استخدامها في المحاكمات. وفي ٢٥ أكتوبر أفادت الصحيفة أن "شيوخ التكفير الثلاثة الخضير والفهد والخالدي" يعتقد أنهم من بين من أحيلوا للمحكمة.

المناصحة الدينية

المناصحة الدينية وتقديم المشوراتِ النفسية قد يكون من العناصر المفيدة في برامج إعادة التأهيل للمجرمين المُدانين بجرائم. إلا أن الأشخاص الذين خضعوا لبرنامج المناصحة الدينية الذي تقوم بإعداده السلطات السعودية هم مقاتلون مشتبهون في عهدة المباحث ولم تسبق إدانتهم، ولم تُنسب إليهم أية جرائم. مشكلة البرنامج – من وجهة النظر الحقوقية – أنه باستثناء كونه جزءاً من العقوبة المفروضة على من يُدان في جريمة، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان لا يسمح بأن يخضع الأشخاص المحتجزين لبرامج تأهيلية. مثل أعمال الاحتجاز القسري هذه هي تعسفية على طول الخط. وبرامج التأهيل، بينما قد تعتبر جزءاً من نظام المعاملة فيما بعد الإدانة، لا يمكن تطبيقها على أشخاص لم يثبت ذنبهم.



وبدءاً من عام ٢٠٠٣، شرعت وزارة الداخلية السعودية في إعداد برامج رائدة لما يُسمى حالياً "لجان المناصحة". الغرض من عمل لجان المناصحة تلك هو تيسير إعادة دمج الأفراد الذين يتبنون أفكاراً عنيفة أو ارتكبوا مثل هذه الأعمال، حسب ما قال العاملون في اللجان لـ هيومن رايتس ووتش في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. وثمة نوعان مختلفان من إعادة التأهيل باستخدام المشاورة: أسلوب مطول عبر مركز إعادة تأهيل متخصص، مخصص للمحتجزين السابقين في مركز احتجاز غوانتانامو الأميركي، ونحو ١٥٠ محتجز مختار بعناية من عهدة المباحث رأت السلطات السعودية أن أعمالهم غير عنيفة في حد ذاتها، ونظام آخر مصغر لآلاف من المحتجزين في سجون المباحث.

ومن أعضاء اللجان العاملة في البرنامج المصغر شيوخ ورجال دين (ليسوا موظفين حكوميين بالضرورة)، وأطباء نفسيين، يزورون المحتجزين ويبادرونهم بالمناقشات. وفي عام ٢٠٠٦ كان هناك نوعان من المشورة في البرنامج المصغر: في أحدهما، يعقد العاملون باللجنة جلستين على انفراد مع المحتجز قبل تقييمه. وفي الآخر، يشارك المحتجز في برنامج دراسي لمدة ستة أسابيع مع محتجزين آخرين قبل أن يخضع لاختبار كتابي. وتشمل الموضوعات الطب النفسي الأساسي والفهم الصحيح للجهاد وحماية غير المسلمين في الإسلام، والولاء للحاكم. ورسالة اللجنة الأهم، حسب ما عرفت هيومن رايتس ووتش من أعضاء اللجنة ومن محتجزين سابقين، هي عدم جواز القتال باسم الجهاد ما لم يوافق عليه الحاكم وأبوي المجاهد الراغب في الجهاد.

رئيس اللجان، عبد الرحمن الهدلق أصر في قوله لـ هيومن رايتس ووتش في ديسمبر ٢٠٠٦ على أن المشاركة طوعية. وذكر أن التخرج في البرنامج والتوصية الإيجابية لا تؤدي بشكل تلقائي إلى إخلاء السبيل، إذ يطلب الكثيرون المشاركة "لأنهم يعرفون أنهم لن يُفرج عنهم ما لم يكملوا البرنامج". وغياب أية معاملة قانونية لمحتجزي المباحث حتى اختيار بعضهم للمحاكمة في عام ٢٠٠٨ بعد سنوات من الاحتجاز لأجل غير مسمى (انظر أدناه) يعني أنه من الناحية العملية تقييم لجان المشاورة للمحتجزين هو الفرصة الوحيدة للخروج من السجن، رغم أن هذا التقييم ليس ضمانة تلقائية بالخروج. والكثير من المحتجزين الذين تناقلت التقارير استحسان موجهيهم في البرنامج لأدائهم، ما زالوا رهن الاحتجاز.

بحلول ديسمبر ٢٠٠٦ كانت السلطات قد أفرجت عن أكثر من ٧٠٠ سجين من بين أكثر من ٢٠٠٠ محتجز خضعوا للبرنامج منذ بدأ في أواسط ٢٠٠٤. وقال مسؤولون بوزارة الداخلية السعودية إنه بحلول ديسمبر ٢٠٠٧، كان ١٧٠٠ محتجز ما زالوا ضمن البرنامج وتم إخلاء سبيل ١٥٠٠ آخرين، حسبما أفاد موقع Bloomberg.com في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٧.

محتجزو غوانتانامو

بالإضافة إلى عمل لجان المشاورة مع سجناء المباحث في شتى أنحاء السعودية، فإن الحكومة السعودية افتتحت في عام ٢٠٠٦ مركز الأمير محمد بن نايف لإعادة التأهيل شمالي الرياض، ليستضيف في بداية الأمر السعوديين الذين كانوا محتجزين في غوانتانامو ثم نقلتهم الولايات المتحدة للاحتجاز طرف السعودية.

وقد أعادت الولايات المتحدة الأغلبية العظمى من ١٤٠ سعودياً كانوا محتجزين في غوانتانامو، إلى السعودية. وحين يعود محتجزو غوانتانامو السابقين إلى السعودية، يقوم مسؤولو الأمن عادة باستجوابهم بشأن ما حدث معهم قبل احتجازهم في مركز إعادة تأهيل لفترة عدة أسابيع أو شهور، أو كما في حالات وقعت مؤخراً؛ لفترات أطول (انظر أدناه). ويلقى المحتجزون في مركز إعادة التأهيل المشاورة الدينية والنفسية (يمكنهم أيضاً المشاركة في الألعاب والرياضة)، وتساعدهم الحكومة في العثور على وظائف، وزوجة في أحيان كثيرة، بتقديم مقدم المهر، وتحصل على ضمانات أمنية من عائلات المحتجزين وعشائرهم. ولدى إخلاء سبيلهم، فإن الحكومة تمنعهم من السفر إلى الخارج وتبقيهم تحت الملاحظة.

وبالإضافة إلى المشاورة، فإن بعض محتجزي غوانتانامو السابقين تلقوا ما وصفه المسؤولون السعوديون بأنه محاكمات، من إجراءات شملت المثول لمدة قصيرة أمام قاضي يأمر بإخلاء سبيلهم بعد الحُكم عليهم بالمدة التي أمضوها بالفعل أثناء نقلهم، والتهمة عادة هي "مغادرة البلاد دون تصريح"، حسب ما قال بعض محتجزي غوانتانامو السابقين لـ هيومن رايتس ووتش.

وفي أبريل ٢٠٠٩، كتبت وكالة الأنباء الفرنسية بناء على مصادر بوزارة الداخلية أن ٢٧٠ محتجزاً، منهم ١١٧ محتجزاً عائدين من غوانتانامو، مروا بالنسخة المطولة من برنامج إعادة التأهيل. وزعم المسؤولون السعوديون أن معدل النجاح في برنامج إعادة التأهيل الديني والنفسي لمحتجزي غوانتانامو هو معدل كبير. وهذه المزاعم وجدت ما نزع منها المصداقية حين ذهب اثنان من خريجي البرنامج إلى اليمن لتوحيد فرعي القاعدة في اليمن والسعودية. وأفادت الحكومة السعودية في يناير ٢٠٠٩ أن ١١ محتجزاً سابقاً في غوانتانامو مروا ببرنامج إعادة التأهيل، قد فروا من الرقابة السعودية، وأن بعضهم على الأقل تم اعتقالهم مجدداً على وجه السرعة. كما عاودت السلطات اعتقال ١٢ محتجزاً سابقاً في غوانتانامو زعموا أنهم إما كانوا يحاولون مغادرة البلاد أو على صلة بأشخاص هم ممنوعون من رؤيتهم كشرط لإخلاء سبيلهم بعد برنامج إعادة التأهيل، أو لأن المسؤولين قرروا أنهم يمثلون خطراً. ومنذ ذلك الحين استسلم محمد العوفي، أحد اثنين ذهبا إلى اليمن، وأعيد إلى السعودية، لكن الآخر، سعيد الشهري، ما زال طليقاً. ويعيد المسؤولون السعوديون حالياً تقييم البرنامج.

وتقريباً يوجد ١٢ محتجزاً من غوانتانامو أحالتهم الولايات المتحدة إلى السعودية في ديسمبر ٢٠٠٧ وما زالوا رهن الاحتجاز في مركز إعادة التأهيل، في أثناء إجراء عملية إعادة التقييم تلك، وقد انضم إليهم في المركز ثلاثة من محتجزي غوانتانامو أحيلوا في يونيو ٢٠٠٩. وحقيقة أن بعض المحتجزين السابقين في غوانتانامو قد أمضوا من ثم أكثر من ١٨ شهراً في هذا الشكل من أشكال الاحتجاز حتى وقت كتابة هذا التقرير، لهو مما يلقي الضوء على قدرة السلطات السعودية على احتجاز محتجزي غوانتانامو السابقين لأجل غير مسمى دون إتاحة الإشراف القضائي عليهم.

وتسعى إدارة أوباما إلى إجراء محادثات مع الحكومتين السعودية واليمنية بشأن النقل المحتمل لمحتجزي غوانتانامو اليمنيين إلى البلدين، وهم أكبر مجموعة من المحتجزين التابعين لدولة واحدة هناك وعددهم يبلغ نحو ١٠٠ شخص، على أن تتم إحالتهم إلى الاحتجاز طرف السعودية وبرنامج إعادة التأهيل، في سياق ظهور المخاوف من تواجد جماعات مقاتلة في اليمن وسجل الحكومة غير الجيد في أعمال إنفاذ القانون وسياسات الاحتجاز.

ويميل المسؤولون الأجانب والإعلام الدولي إلى التركيز على عنصرين هامين في برنامج المناصحة الدينية السعودي. أولاً، تنظيم وزارة الداخلية السعودية زيارات لمركز إعادة التأهيل في النسخة المطولة من البرنامج، حيث يشارك ٢٧٠ شخصاً من محتجزي المباحث ومحتجزي غوانتانامو السابقين. ولم يُسمح بزيارة الآلاف من محتجزي المباحث في شتى أنحاء البلاد ممن يخضعون للبرنامج المصغر. ثانياً، المسؤولون الأجانب والإعلام الأجنبي يسقطون في الأغلب في فخ الإشادة بمزايا إعادة التأهيل مع تجاوزهم لغياب أية إجراءات قانونية واجبة ممنوحة للمحتجزين. على سبيل المثال، وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند كتب في مدونته بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠٠٨، أنه زار شخصاً سعودياً كان يريد تفجير نفسه في عملية انتحارية وعاد من العراق "إلى مركز إعادة التأهيل السعودي – وهو مركز وسيط للمتطرفين المتهمين بجرائم إرهابية". وفي مؤتمر سعودي أميركي في أبريل ٢٠٠٩ وصف النائب الرئيسي المساعد لوزير الدفاع في شؤون الأمن الدولي، جوزيف مكميلان، وصف برنامج إعادة التأهيل السعودي بأنه "ناجح بشكل فائق للعادة".

محمد بن نايف يقول لهيومان رايتس ووتش بأن محاكمة المشتبه بهم غير ملائمة للمجتمع القبلي السعودي! ولاتزال الحكومة تعلن ثم تنسحب من مسألة محاكمة آلاف المعتقلين!

قد يستحق برنامج إعادة التأهيل الإشادة على نواياه وعناصر الابتكار فيه ومعدلات أعمال العنف المتدنية لمن يتخرجون فيه. إلا أن الرجال المشاركين في هذا البرنامج هم أشخاص تحتجزهم المباحث دون أية اتهامات رسمية ودون قدرة على اللجوء للطعن في احتجازهم. وقد اتصلت هيومن رايتس ووتش بعائلات بعض المحتجزين منذ خمس سنوات وأكثر وتحدثوا عن معاناتهم من الاحتجاز المطول لأجل غير مسمى، رغم تلقي الأقارب في العادة حسب الزعم لتوصيات إيجابية من برنامج إعادة التأهيل في سجون المباحث. وتُصر أسر

كثيرة على براءة أقاربهم المحتجزين.

الاحتجاز لأجل غير مسمى

لا تُعلن وزارة الداخلية السعودية بشكل دوري عن عدد الأشخاص المحتجزين أو المحبوسين في السجون التابعة للمباحث. وهذه السجون منفصلة عن تلك التي تديرها إدارة السجون العادية. في يوليو ٢٠٠٧، اقتبست وكالة الأنباء الفرنسية قول وزير الداخلية الأمير نايف بأن "٩٠٠٠ شخص تم القبض عليهم في أثناء عمليات مكافحة الإرهاب على مدار الأعوام الأربع الماضية"، وأن "تم الإفراج عن أغلبهم لكن ما زال ٣١٠٦ محتجز منهم رهن الاحتجاز". وكما هو مذكور أعلاه، ففي ديسمبر ٢٠٠٧ قالت وزارة الداخلية إنها أفرجت عن ١٥٠٠ محتجز أتمّوا بنجاح برنامج إعادة التأهيل الديني والنفسي، وتناقلت التقارير أنها – الوزارة – ما زالت تحتجز نحو ١٧٠٠ آخرين. ومنذ ذلك الحين قامت السلطات باحتجاز بضعة مئات آخرين.

ولا يوجد في السعودية قانون عقوبات مُدوّن يحدد بوضوح على صورة أحكام قانونية ما يدخل في نطاق الأعمال الجنائية. إلا أنه في عام ٢٠٠٢ أصدرت الحكومة أول قانون [نظام] للإجراءات الجزائية في البلاد. والمادة ١١٦ من نظام الإجراءات الجزائية تمنح المقبوض عليه الحق في أن "يُبلغ فوراً... بأسباب القبض عليه أو توقيفه"، والمحقق (في السعودية هو المدعي أيضاً) يجب أن يخطر المحتجز بالاتهامات فور مثول المتهم للمرة الأولى للتحقيق" ويجب أن يتم هذا في ظرف ٤٨ ساعة من القبض عليه (مادة ٣٤). والمادة ١١٦ تنص على أنه يجب مثول المحتجز للمحاكمة أو الإفراج عنه في ظرف ستة أشهر.

وقد تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى أكثر من ٢٤ أسرة من أسر المعتقلين طرف المباحث في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وأفادت أسرتان منهم فقط أن أقاربهم قُدموا للمحاكمة. وطبقاً للأسرتين، فإن الرجلين أتمّا ما حُكم به عليهما من عقوبات لكنهما ما زالا قيد الاحتجاز. وأحد المحتجزين السابقين طرف المباحث في منطقة الجوف الشمالية، وتم اعتقاله جراء آرائه المعارضة، قال في نوفمبر ٢٠٠٦: "هناك مجموعة قوامها نحو ٢٠ شخصاً في الجوف، تم القبض عليهم لأسباب متعلقة بالعنف [على صلة بالأمن القومي]، وقد انتهت محكومياتهم لكن لم يُفرج عنهم بعد". وبسبب كل المذكور أعلاه، لم يكن من الواضح إن كان



الهاشمي والرشودي: معتقلان اصلاحيان بدون محاكمة

مسؤولو وزارة الداخلية أو القضاة هم من أصدروا هذه الأحكام. وفي أواسط عام ٢٠٠٩ اتصلت هيومن رايتس ووتش بستة من الأسر مجدداً لتعرف ما إذا كانٍ من المقرر تقديم أقاربهم للمحاكمة أو قد نالوا أحكاماً بموجب المحاكمات المعلن عنها مؤخراً بحق ٩٩١ مشتبهاً إرهابياً. وقال اثنان من الأقارب إن أقاربهم المسجونين تم إطلاق سراحهم، وقالت خمس أسر إن أقاربهم ما زالوا رهن الاحتجاز دون نسب اتهام إليهم أو محاكمتهم.

وقال أقارب المحتجزين الاثنين اللذان تم الإفراج عنهما لـ هيومن رايتس ووتش في عام ٢٠٠٦ إن اعتقال الشخصين كان بسبب إبدائهما لآراء وليس الاضطلاع بأعمال عنف. وقال قريب أحد المحتجزين في ديسمبر ٢٠٠٦ إنه – قريبه – محتجز منذ ديسمبر ٢٠٠٣ تقريباً لأنه هاتف محطة الإصلاح التلفزيونية ويديرها المعارض السعودي سعد الفقيه من لندن. وفي يونيو ٢٠٠٩ قال قريب آخر لـ هيومن رايتس ووتش إن المحتجز في أسرته تم الإفراج عنه قبل عامين، "بعد أن نال حُكماً بالسجن لمدة عامين تقريباً". ولم يتلق السجين الوثيقة الكتابية التي تأمر بالسجن، ولدى الإفراج عنه كان قد أمضى رهن الاحتجاز ثلاث سنوات. والشخص الآخر المفرج عنه تم احتجازه جراء دعوته علناً إلى الإفراج عن قريب له، وهو مُعارض آخر غير عنيف.

وبالنسبة لعائلات خمسة محتجزين آخرين عاودت هيومن رايتس ووتش الاتصال بهم، لم يتغير شيء منذ عام ٢٠٠٦. وما زال شقيقان من أبها – تم القبض عليهما في مايو ٢٠٠٤ ويناير ٢٠٠٥ – رهن الاحتجاز دون نسب اتهامات أو محاكمة، حسبما قال أحد أقاربهما لـ هيومن رايتس ووتش في يونيو ٢٠٠٩. وقال القريب إنه أرسل فاكسات إلى إبراهيم المهنا الذي يعمل مساعداً لوزير الداخلية للشؤون الأمنية، مطالباً بمعرفة أسباب الاعتقال، لكن لم يصله أي رد. وقال شقيق محتجز آخر إنه لا يعرف بوضع قريبه المحتجز منذ مارس ٢٠٠٦، وتم القبض عليه حسب الزعم لتورطه في تمويل الميليشيات في العراق. ولم يستطع التأكيد إلا على أن شيوخ لجان المشاورة زاروا شقيقه في سجن مباحث البريدة مؤخراً. وقالت قريبة المحتجز الرابع لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات ما زالت لم تنسب الاتهام إلى المحتجز أو تحاكمه، إثر القبض عليه وحبسه لمدة عام في سجن مباحث عليشة في الرياض، وقبلها خمس سنوات على الأقل في سجن مباحث الحائر جنوبي الرياض. وقالت القريبة إن السبب الوحيد الذي تعرفه للقبض عليه هو أنه هاتف أحد الجيران ثم ظهر – الجار – بعد شهرين على قائمة المطلوبين من قبل وزارة الداخلية، ثم لقى مصرعه بعد ذلك، في تصادم سيارات مع قوات الأمن، حسب المفترض. وقالت إن شيوخ لجان المناصحة تحدثوا إلى قريبها في السجن. وقريب المحتجز الخامس، تم القبض عليه في مارس ٢٠٠٥، قال في يونيو ٢٠٠٩ إنه لم تتم المحاكمة رغم الوعود المقدمة للأسرة بأنها ستتم، وقد تقدم بهذه الوعود مسؤول رفيع المستوى في وزارة الداخلية في نوفمبر ٢٠٠٥.

الذين أخضعوا لبرنامج المناصحة هم مقاتلون مشتبهون في عهدة المباحث ولم تسبق إدانتهم، ولم تُنسب إليهم أية جرائم، والقانون الدولي ضد إخضاع المعتقلين لبرامج تأهيل

وفي ١ يونيو ٢٠٠٩ نشر فريق الدفاع عن د. سعود مختار الهاشمي قائمة بشكاوى من موكلهم المحتجز، الذي بدأ إضراباً عن الطعام في ذلك اليوم احتجاجاً على عدم نسب الاتهامات إليه أو محاكمته، من بين شكاوى أخرى. وفي فبراير ٢٠٠٧ انتقدت هيومن رايتس ووتش اعتقال الهاشمي وآخرين معروفين بنشاطهم في الإصلاح السياسي والقانوني.

ومن بين المقبوض عليهم أيضاً في ذلك الحين المحامي والقاضي السابق سليمان الرشودي، الذي تناقلت التقارير اعتزامه مقاضاة وزارة الداخلية بالنيابة عن موكليه الذين تحتجزهم المباحث منذ سنوات دون نسب اتهامات إليهم أو محاكمتهم وتم منعه من مقابلتهم أو تمثيلهم. والرشودي نفسه يقبع حالياً في سجن المباحث دون نسب اتهامات إليه منذ أكثر من عامين. وفي ١٤ يوليو ٢٠٠٩، قالت منظمة حقوق الإنسان، فرونت لاين ديفيندرز في بيان صحفي إن وليد أبو الخير، الناشط الحقوقي والمحامي عن الهاشمي والمحتجز عبد الرحمن الشميري، تعرض لمضايقات من المسؤولين من أجل التنازل عن القضية التي يطعن فيها بالاحتجاز التعسفي بحق موكليه (انظر أدناه). وشملت المضايقات تهديدات بحبس الخير ما لم يسقط القضية، وإجراء مكالمة هاتفية مع شقيق الخير في ٢٥ يونيو من قبل شخص قال إنه من وزارة الداخلية. وأطلق تهديدات مشابهة

شخص زار والد الخير، في الوقت الذي أوقف فيه مجهولون سيارة الخير في ١٠ يوليو وأدلوا بتهديدات غير محددة.

أزمة المحتجزين الأجانب

وضع المحتجزون الأجانب أصعب عادة من وضع المحتجزين السعوديين، لغياب الزيارات العائلية ولأن المسؤولين القنصليين لدولهم، على حد علم هيومن رايتس ووتش، لا يزوروا مواطنيهم في سجون المباحث. وفي بعض الأحيان رفضت المباحث الزيارات الأسرية وفي أوقات أخرى لم تمنح وزارة الخارجية تأشيرات لأفراد الأسرة الذين يريدون زيارة أقاربهم المحتجزين. كما أن الأجانب تعوزهم القدرة على دخول دوائر صناعة القرار بشكل غير رسمي في السعودية، التي تحظى بها الأسر السعودية أحياناً. إلا أن المحتجزين الأجانب، مثل السعوديين، يشاركون في المناقشات مع شيوخ لجان المشاورة.

قال قريب أحد المحتجزين غير السعوديين – محتجز منذ أغسطس ٢٠٠٤ في عدة سجون مباحث، منها الرويس في جدة والدهبان شمالي جدة وفي أبها والرياض – قال إنهم حاولوا معرفة أسباب القبض عليه. قالوا لـ هيومن رايتس ووتش إن قريبهم المحتجز، يعمل ممرضاً، عالج رجلاً سعودياً واتصل به بعد فترة بناء على دعوة الرجل السعودي له بزيارته، لكن المباحث أجابت على الهاتف لأنه اتضح أن الرجل السعودي على ما يبدو قد تم القبض عليه لتورطه في "جماعات إرهابية". ثم قامت المباحث بالقبض على الممرض، وكان على وشك مغادرة البلاد في إجازة إلى وطنه، لزيارة أمه المريضة. وقد ماتت في نوفمبر ٢٠٠٨، أثناء العام الخامس لاحتجاز الابن في المباحث دون نسب اتهامات إليه أو محاكمته. وتم تشخيص إصابة الممرض نفسه بمرض في القلب وتمت رعايته في المستشفيات في يناير ٢٠٠٩، بعد أن فقد نحو ٢٠ كيلوغراماً من وزنه في شهور قليلة، حسب قول قريبه.

وعرفنا بشأن شخص غير سعودي آخر تم القبض عليه منذ يونيو ٢٠٠٣ دون نسب اتهام إليه أو محاكمته، ثم تنقل ما بين سجون المباحث في الدمام والجبيل ورأس تنورة والإحساء والحائر ودهبان. وشيوخ لجان المناصحة زاروه في الاحتجاز حسب قول أقاربه. وطبقاً لأسرته فقد قال قريبهم المحتجز إنه في الدمام تم تعليقه من يديه المقيدتين بالأصفاد، وفي الحائر تعرض لتشغيل موسيقى صاخبة والحرمان من النوم وضربه رجل طويل اللحية يبدو أنه شيخ، وهدد مستجوبوه بأذية أسرته، وفي دهبان والحائر وضع في الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي مرتين، بعد أن بدأ في الإضراب عن الطعام في يونيو ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ للمطالبة بمحاكمته أو إخلاء سبيله. وأضافت أسرته إن المحتجز قال إنه سمع وعوداً من سجانيه منذ أكثر من عامين عن إرساله إلى المحاكمة "قريباً". إلا أن المسؤولين لم يخطروه قط بأية اتهامات منسوبة إليه ولم يمثل أمام المحكمة.

مزاعم نجاح برنامج المناصحة لمعتقلي غوانتنامو نزعت منها المصداقية حين قاد إثنان من خريجي البرنامج عملية توحيد فرعي القاعدة في اليمن والسعودية

وثمة شخص غير سعودي ثالث، عرفنا باحتجازه في سجن مباحث الدمام منذ يوليو ٢٠٠٧. وقد انتقل إلى السعودية وبدأ العمل فيها كحلاق حتى قابل سعودياً ملتزم دينياً أقنعه بأن مهنة الحلاق لا تناسب المسلم الملتزم. وفي عشاء مع هذا الرجل السعودي، قبضت عليه قوات الأمن وعلى آخرين كانوا حاضرين. وعرفت أسرته – التي قدمت معه إلى السعودية – من كفيله السعودي بنسب اتهامات إليه بتزوير أوراق الإقامة، بما أنه دفع النقود لأحدهم كي يغير له كفيله بعد أن كف عن العمل بمهنة الحلاق. ولم تتمكن الأسرة من التحدث إليه حتى بعد ثمانية شهور من القبض عليه، ولم تقابله إلا بعد خمسة أشهر من تلك المقابلة الأولى، رغم أنهم على اتصال دائم به كل أسبوعين منذ نوفمبر ٢٠٠٨. وقال المحتجز لهم إنه لا يعرف بأية اتهامات منسوبة إليه أو باقتراب موعد المحاكمة.

وفي ٢٨ أبريل ٢٠٠٩، قالت منظمة هود اليمنية لحقوق الإنسان إن ٧٤ يمنياً خاضعين للاحتجاز في سجن مباحث منطقة القصيم منذ عام ٢٠٠٥ دون محاكمة للاشتباه في تورطهم في أعمال إرهابية. وفي يوليو ٢٠٠٩، ذكرت منظمة هود أن هناك ثمانية محتجزين آخرين خضعوا مؤخراً للمحاكمة، سبعة منهم أدينوا وحُكم عليهم بالسجن لفترات تتراوح بين ثلاثة أشهر إلى أربعة أعوام. وجميع المدانين السبعة ما زالوا رهن الاحتجاز رغم انقضاء محكومياتهم، بالإضافة إلى اليمني الثامن، الذي ما زال محتجزاً رغم أن المحكمة برأته من الاتهامات المنسوبة إليه.

الطعن في الاحتجاز لأجل غير مسمى

بعض أسر المحتجزين تقدمت بقضايا أقاربهم إلى فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، ويمكن لهذا الفريق إصدار رأي في قضايا الأفراد (بعد سؤال الحكومات عن معلومات ذات صلة بالقضايا). وأظهرت التقارير السنوية للفريق العامل، التي غطت الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٨ أنها نظرت في نحو ٧١ قضية لمشتبهين في الاحتجاز التعسفي في السعودية، ومنهم ٢٥ على الأقل من محتجزي المباحث (بناء على مقارنة ملفات هيومن رايتس ووتش بأسماء المحتجزين التي نشرها الفريق العامل، والتي رغم ذلك لم تنشر تفاصيل القضايا). وفي ٢٥ قضية، قضى الفريق العامل بتعسف الاحتجاز. ومن الممكن أن عدد محتجزي المباحث طرف الفريق العامل أكثر من المذكور.

وفي أربع قضايا أخرى تعرف بها هيومن رايتس ووتش، قاضى أقارب المحتجزين، أو محاميهم، أو محتجز مفرج عنه، المباحث أمام ديوان المظالم، وهو المحكمة الإدارية السعودية. وفي قضيتين رفعها الأقارب حكم الديوان في صالح مقدم الدعوى. إلا أن الديوان تعوزه سلطة إنفاذ قراراته، من ثم فهذه المحاولات لم تؤد إلى إضفاء صبغة من الإجراءات القانونية السليمة على ممارسات احتجاز المباحث أو إلى الإفراج عن المحتجزين المعنيين، ولا كان لها أثر عملي في الحد من الاعتقال التعسفي الذي تجريه المباحث.

وفي أغسطس ٢٠٠٨ حكم ديوان المظالم لصالح تامر محمد المرتضى، الذي قاضى المباحث كي تفرج عنه ابنه عماد، والذي تحتجزه المباحث منذ القبض عليه في ٧ يونيو ٢٠٠٤. وأيدت المحكمة حقيقة أن المباحث احتجزت عماد المرتضى منذ ذلك التاريخ دون إحالته للمحاكمة. كما ذكرت المحكمة في حُكمها أن المباحث تبقى حرة في استمرار تحقيقاتها وفي جمع الأدلة فيما يجب إخراج عماد من الاحتجاز طرفها. ورفضت المحكمة طلبات أكثر من مرة من محامي المباحث، الذي قال بأن المباحث ما زالت لم تمده بأية حقائق عن القضية. وورد في الحكم أن المحكمة "تقضي بإلغاء قرار المباحث بالامتناع عن تنفيذ المادة ١١٤ من نظام الإجراءات الجزائية" الصادر عام ٢٠٠٢، والتي تنص على أن المحتجز يجب أن يُعرض على المحكمة للمحاكمة أو يُفرج عنه خلال مدة أقصاها ستة أشهر من القبض عليه. وفي مايو ٢٠٠٩ اتصلت الأسرة بـ هيومن رايتس ووتش لتشتكي من أنه رغم قرار المحكمة الصادر قبل ١٠ أشهر، فما زالت المباحث تحتجز عماد المرتضى.

وبالمثل، ففي يونيو ٢٠٠٩ اشتكى والد محتجز (تم حجب الاسم بناء على طلبه) هيومن رايتس ووتش كي تساعده على الإفراج عنه ابنه، وهو مواطن سعودي، بعد أن حكم ديوان المظالم في أبريل بوجوب الإفراج عنه. وقد قبضت المباحث على الابن في ١ أغسطس ٢٠٠٢، وهو في عمر ١٧ عاماً. وقاضى الوالد المباحث في ٣ نوفمبر ٢٠٠٧، بعد أن لم يصله رد على رسائله إلى مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية، الأمير محمد بن نايف، يطلب فيها إخلاء سبيل ابنه. وفي حُكمه عام ٢٠٠٩ أكد الديوان على "التزام الطرف المرفوعة عليه القضية [المباحث] بالإفراج عن ابن مقدم الدعوى". وطعن محامي المباحث في وضعية الأب بصفته مقدم الدعوة، قائلاً إن لا صفة له في تمثيل ابنه. إلا أن المحكمة لجأت إلى المادة ١٣ ب من نظام ديوان المظالم، التي تعطي الديوان الاختصاص

بالنظر في "مخالفة النظم واللوائح... أو إساءة استعمال السلطة". ثم رفضت المحكمة مزاعم محامي المباحث بأن:

[وحيث إن ولي الأمر [الملك] استناداً إلى أحكام الشريعة والنظام الأساسي للحُكم... رخص لجهات التحقيق (المباحث العامة) القبض على المشتبه فيهم وحبسهم حفاظاً على الأمن والتحقيق الجنائي باعتبار أنها جهات تمثل المجتمع وأمينة على الدعوى العمومية ويقع عليها واجب المحافظة على أمن البلاد والمحافظة على سمعتها خارج حدودها وأن لهذه الجهات... إيقاف من تحوم حوله الشبهات]. وكما في قضية عماد المرتضى، تجاهلت المباحث حُكم الديوان الذي أمر بإخلاء سبيل المحتجز، وما زال رهن الاحتجاز حتى كتابة هذا التقرير.

وفي أحدث قضية، قبل ديوان المظالم في الرياض بتاريخ ٢٢ يونيو ٢٠٠٩ النظر في قضية وليد أبو الخير المقدمة بالنيابة عن موكله، عبد الرحمن الشميري، ضد وزارة الداخلية، بأن المباحث تحتجز الشميري متجاوزة الحد القانوني البالغ ستة أشهر على ذمة المحاكمة، وهي تحتجزه في الحبس الانفرادي منذ عامين ونصف العام، فيما لا يسمح القانون السعودي بالحبس الانفرادي إلا بحد أقصى ستين يوماً. وحدد الديوان الجلسة الأولى للنظر في القضية بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٩.

وفي عام ٢٠٠٦ قام محتجز تم الإفراج عنه بمقاضاة المباحث على سجنه بالخطأ لمدة شهر ونصف الشهر في مطلع عام ٢٠٠٣ دون نسب اتهامات إليه في سجن العليقة، واحتجازه مرة أخرى في أكتوبر ٢٠٠٣، الظاهر بقصد منعه من المشاركة في مظاهرة لدعم المعارض السعودي من لندن سعد الفقيه. وقبل ديوان المظالم مرة أخرى النظر في القضية، لكنه استمر عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ في منح المباحث الوقت اللازم للتحضير لدفاعها، وكانت القضية ما زالت قيد النظر في عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك التاريخ لم تتمكن هيومن رايتس ووتش من معرفة ما إذا كانت القضية قد انتهت بعد أم لا.

المحاكمات الجائرة

ظهر من الحكومة التردد في النظر في محاكمات العناصر المقاتلة المشتبهة، كما وقع مؤخراً، في ديسمبر ٢٠٠٦ عندما قال الأمير محمد بن نايف – مساعد وزير الداخلية – لـ هيومن رايتس ووتش إنه يعتقد أن محاكمة المشتبهين الإرهابيين غير ملائمة للمجتمع القبلي السعودي، وعلى مدار عدة سنوات وعدت الحكومة بمحاكمات لكنها أدلت بتصريحات متعارضة عما إذا كانت ستنشئ محكمة متخصصة، أو إذا كانت محاكم الشريعة العادية هي التي ستتناول تلك القضايا. ومنذ عام ٢٠٠٧ تزايدت مطالبات نشطاء حقوق الإنسان السعوديين بمحاكمة أو الإفراج عن المحتجزين لأجل غير مسمى طرف المباحث.

وأخيراً تحركت الحكومة في تصميم نحو محاكمة المشتبهين باللجوء إلى العنف، حين أعلن المسؤولون في أكتوبر ٢٠٠٨ إحالة ٧٠ شخصاً متهمين بالتورط في أنشطة إرهابية إلى محكمة الرياض العامة، وهي محكمة شريعة. وبعدها بقليل، راجعوا العدد ليصبح ٩٩١ مشتبهاً بممارسة النشاط المقاتل. وكان من المقرر أن تحاكم محاكم شريعة أخرى المتهمين في قضايا الإرهاب، في الدمام وجدة، وأن ينظر في القضايا هيئة مختارة من القضاة.

وما زالت السلطات لم توضح تماماً طبيعة أو الاختصاص القضائي للمحاكم المخصصة لمحاكمة المشتبهين بالإرهاب. والمعلومات التي بلغت الإعلام من مصادر رسمية جزئية وفي بعض الأحيان متعارضة. إلا أن إحدى روايات كيفية تنظيم المحاكم توحي بأنها قد تخرق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، التي تفرض أن تكون المحاكم منشأة "بموجب القانون" ولا يمكن أن تكون محاكم تم إعدادها على استعجال. وقد أفادت صحيفة الوطن السعودية في ٢٣ مايو ٢٠٠٩ أن مجلس القضاء الأعلى (أعلى سلطة قضائية مسؤولة عن تنظيم نظام المحاكم إثر تعديل في القانون أواخر عام ٢٠٠٧) قد شكل ضمن محكمة الرياض العامة محكمة مستقلة من المقرر أن يُطلق عليها المحكمة الجزائية الخاصة. وفي ٢١ أكتوبر ٢٠٠٨ أفاد موقع العربية نت أن وزير الداخلية الأمير نايف قال إن المشاركين في الهجمات الإرهابية سيُحالون إلى "القضاء الشرعي". إلا أن صحيفة الرياض في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٨ اقتبست قول "مصدر قضائي رفيع المستوى" يزعم أن "محاكمة المتهمين تتم في محكمة الرياض العامة" وأنكر أن المحاكمات تتم في "محاكم مختلفة"، مما يلقي بظلال الشك على تشكيل المحكمة الجزائية الخاصة في ذلك الحين. إلا أن صحيفة الرياض في ٢٠ أكتوبر أفادت بأن محكمة القضاء العليا قد اختارت ١٠ قضاة لتشكيل هيئة قضاة تنظر في قضايا الإرهاب، وبعضها يعمل في المحكمة العامة، فيما جاء ثلاثة قضاة آخرين من محكمة الرياض الجزئية (محكمة أقل درجة مقدر أن تصبح محكمة جزائية متخصصة، ونظيرتها هي المحكمة المدنية) والباقين من أماكن أخرى.

المحاكمات السرّية

في أكتوبر ٢٠٠٨ طلبت هيومن رايتس ووتش مراقبة المحاكمات، لكن لم يصلها رد على الطلب. وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل قال رداً على أسئلة الإعلام عن حضور هيومن رايتس ووتش للمحاكمات "توجد منظمة حقوقية وطنية وسوف تحضر المحاكمات بنسبة مائة في المائة"، حسبما أفادت صحيفة الوطن في ٢٢ أكتوبر. إلا أنه حتى تاريخه لم تتم الموافقة على طلبات حضور المحاكمات المقدمة من المنظمتين السعوديتين الوحيدتين لحقوق الإنسان، وهما الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان (خاصة) وهيئة حقوق الإنسان (جهة حكومية)، وهذا حسبما قال أعضاء من المنظمتين لـ هيومن رايتس ووتش. لكن ذُكر على موقع مكتوب بيزنس في ٢٩ يونيو ٢٠٠٩ تعليقات من رئيس هيئة حقوق الإنسان الحكومية، د. بندر العلبان، لوكالة الأنباء الفرنسية، بأن الهيئة راقبت محاكمات الإرهابيين وأن المدعى عليهم "يمكنهم اختيار المحامي حسب إرادتهم... أو تمدهم وزارة العدل بمحامين. ولم يرد العلبان على أسئلة أرسلتها هيومن رايتس ووتش إليه في ١٠ يوليو طلباً لتفاصيل عن مراقبة الهيئة لجلسات المحكمة، وعن محاميّ الدفاع وعن تقييم الهيئة لعدالة المداولات، رغم تصريح لوزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في أكتوبر ٢٠٠٨ بأن "منظمة هيومن رايتس ووتش مرحب بها لتتصل بلجنة حقوق الإنسان الحكومية من أجل حضور المحاكمة".

الاعتقالات في السعودية لا تلتزم بالقانون المحلي وأصبحت الى أجل غير مسمّى، وهناك محتجزون أمضوا أكثر من خمس سنوات بدون محاكمة

وفي ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨، قال وزير العدل في ذلك الحين د. عبد الله الشيخ لصحيفة عكاظ السعودية إن مداولات المحكمة ستكون علنية ما لم يغلقها القضاة. والمادة ١٥١ من نظام الإجراءات الجزائية السعودي ورد فيها أن المحاكمات علنية للجمهور ما لم يقرر القاضي إغلاقها. ولم يحدد القانون المعايير الواجبة لتبرير مثل هذا التصرف، ولا يمكن الطعن فيه. إلا أن المحاكمات حتى الآن تمت بالجملة سراً على حد علم هيومن رايتس ووتش. وقال ناشط حقوقي لـ هيومن رايتس ووتش إن السلطات لم تكشف علناً عن أسماء المدعى عليهم أو الاتهامات المحددة المنسوبة إليهم أو مواعيد محاكماتهم.

وحين تغلق المحاكم المحاكمات على الجمهور يصبح من الصعب تقييم درجة عدالة المداولات، مما يصعب إحقاق المحكمة للعدالة بشكل يُرى على أنه منصف. ويطالب القانون الدولي بأن تكون المحاكمات مفتوحة وألا تُعقد سراً إلا في ظروف خاصة، مثل منع كشف هوية الأحداث أو ضحايا الإساءات الجنسية علناً، أو في عدد محدود من قضايا الأمن القومي لمنع كشف معلومات استخباراتية هامة لحماية الأمن القومي.

وقد انتشر القلق إزاء الطبيعة السرية لهذه المحاكمات ببطء في السعودية وعلى المستوى الدولي. فقد أقر تقرير وزارة الخارجية الأميركية السنوي المعني بالإرهاب لعام ٢٠٠٨، الصادر في ٣٠ أبريل ٢٠٠٩، بأن "جلسات المحاكم ستكون مقتصرة على القضاة والمحامين والمتهمين، وهو ما يؤدي إلى الانتقاد جراء انعدام الشفافية". وفي ١٣ مايو أصدرت مجموعة من النشطاء الحقوقيين

السعوديين التماساً للملك، بعنوان "إنشاء محاكم سرية في محاولة للتعتيم على القمع ولإجهاض أي إصلاح سياسي محتمل في المملكة العربية السعودية"، في إدانة للطبيعة السرية لهذه المحاكم.

ولم تظهر عن محاكمات المشتبهين بالإرهاب في الصحف السعودية إلا مقالات قليلة، إثر موجة من المقالات بين ٢٠ و٣١ أكتوبر ٢٠٠٨، فيها معلومات متعارضة للغاية بشأن عدد الأشخاص المحالين إلى المحكمة، وكذلك إجراءات المحاكمة المتبعة. وفي أواخر عام ٢٠٠٨ ذكرت الحكومة السعودية أنها صدقت على اعترافات المتهمين لاستخدامها كأدلة في المحاكمات، لكن لم تتوفر معلومات عن الطبيعة الطوعية لهذه الاعترافات. وقد بث التلفزيون الحكومي السعودي في مايو ٢٠٠٧ اعترافات مجموعة من المحتجزين. ومنذ بدء المحاكمات بدا أن الإعلام السعودي غير حريص على متابعتها عن قرب ولم يستنكر كونها محاكمات سرية.

وتوفر المعايير الدولية جملة من ضمانات المحاكمة العادلة بالإضافة إلى افتراض البراءة في جلسات علنية لمحكمة مختصة ومستقلة ونزيهة منشأة بموجب القانون. وهذه الضمانات تشمل حق المدعى عليه في إخطاره فوراً بالاتهامات المنسوبة إليه، وأن يتم اتهامه باتهامات يمكن محاكمته عليها، وأن يُحاكم دون تأخير لا ضرورة له، وأن يوكل محام يختاره كي يمثله أو أن تُقدم له المساعدة القانونية دون رسوم، وأن يُتاح له الوقت اللازم والمعدات اللازمة لتحضير الدفاع، وفي اختبار الشهود ضده وأن يقدم شهود دفاع، والحق في ألا يجرم نفسه بنفسه، وأن يطعن في أي حُكم في درجة التقاضي الأعلى. وقد انتهك المسؤولون السعوديون بالفعل حق المحتجزين في أن يتم إخطارهم على الفور بأية اتهامات بحقهم وأن يُحاكموا دون تأخير لا ضرورة لها. كما حرموا المدعى عليهم من حقهم في الجلسات العلنية والمساعدة القانونية، طبقاً لمعلومات عن بعض القضايا توفرت لـ هيومن رايتس ووتش.

هناك معتقلون طلب القضاء الإفراج عنهم ولم تقبل الداخلية، وآلاف المعتقلين لا يعلمون سبب اعتقالهم، والداخلية ترفض الخضوع للقضاء

وقد تمكن أقارب للمحتجزين في سجون المباحث من توضيح صورة للمحاكمات المقبلة بحق أقاربهم المحتجزين، لـ هيومن رايتس ووتش. ويؤكد ما ذكروه على القلق من التزام المحاكمات النزاهة وأن هذا لا يتحقق فعلياً. وفي أبريل ٢٠٠٩ قالت أسرة لمحتجز حوكم في الدمام أنه لم يوكل له محام وأن جلستين على الأقل من جلسات المحكمة قد تم عقدهما دون تلقي المحتجز لإخطار أو منحه الوقت للتحضير للجلسات. وقالت أسرة محتجز آخر في دهبان إن المحتجزين الخاضعين للمحاكمة هناك لا يوكل لهم محامين، وأنهم عرفوا بمواعيد محاكماتهم قبل بدايتها بأيام قليلة، وأن المدعى عليهم لا يحظون بفرصة للطعن في الأدلة بحقهم أثناء الجلسات. وقالت الأسرة إن قريبها المحتجز قال لها إن المحاكمات موجزة، ويتم التوصل إلى أحكام بعد جلسة أو جلستين. وهذه الأحكام تتراوح بين السجن من ١٥ عاماً إلى ٣٠ أو حتى أكثر من ٤٠ عاماً، وليس متاحاً الطعن في الأحكام، حسبما قال لأسرته.

واقتبست صحيفة المدينة في ٩ فبراير/شباط قول مصدر قضائي إن "المحاكمات كانت نزيهة ومُنحوا [المدعى عليهم] حقوقهم والوسائل اللازمة لتحضير الدفاع" بأنفسهم ولكن ليس على ما يبدو بمساعدة محام محترف.

والالتماس المذكور أعلاه انتقد أيضاً غياب محاميّ الدفاع، وأحد الملتمسين قال لـ هيومن رايتس ووتش إن بعض المحامين يواجهون ضغوطاً من الحكومة للامتناع عن تمثيل المتهمين. وفي مقابلة على صحيفة الوطن في ٢٣ مايو، قال سلطان بن زحيم، نائب رئيس الاتحاد الوطني للمحامين، إن "الاعتذار عن الدفاع عن متهمي الإرهاب واجب وطني ومقصد مهني"، وأضاف أن السبب في هذا هو أن "التحقيق وأسلوب المحاكمات دقيق جداً في حالات الإرهاب". كما اعتبر بن زحيم تواجد محاكم مختصة وقضاة مختصين هو الضمانة الوحيدة المطلوبة للمحاكمة العادلة. وقال محام لجأت إليه أسر بعض المحتجزين لـ هيومن رايتس ووتش إنه رفض طلبهم بتمثيل المحتجزين، ليس لأن السلطات لن تسمح له على الأرجح بحضور الجلسات ومشاورة موكليه، بل لأن المحاكمات يُرجح ألا تتبع المعايير الخاصة بالمحاكمة العادلة. وفي رأي المحامي، فإن المحاكمات لا تتعلق بتطبيق القانون في حد ذاته، بل بالنزاع السياسي بين الحكومة وجماعة من المتطرفين المقاتلين. والمحتجزان المذكوران أعلاه قالا لأقاربهما إن لا أحد من المحتجزين المُحاكمين حتى الآن قد وُكل له محام.

ولا يوجد في السعودية قانون جزائي مُدون يحدّد جرائم الإرهاب أو يُعرّف التحريض على العنف بصفته جريمة. وقد أفادت صحيفة عكاظ في ٨ يوليو ٢٠٠٨ أن المتهمين سيواجهون اتهامات بـ "الإفساد في الأرض". وفي ٨ يوليو ٢٠٠٩، أفادت العربية بأن الاتهامات التي يُدان المتهمين بها تشمل "الانتماء إلى تنظيم القاعدة والاتصال والتنسيق والعمل مع جهات خارجية تسعى للتآمر على الأمن الوطني، بإحداث الفوضى والإخلال بالأمن، إضافة إلى دعم وتمويل الإرهاب، والمشاركة في القتال في بلدان مجاورة". ولا تتخذ أي من هذه الجرائم صورة المادة القانونية المدونة، مما يجعل توفر المساعدة القانونية الشرعية والقدرة على التشكيك في الأدلة أكثر أهمية. وجرائم القتل تدخل ضمن أحكام القصاص في الشريعة، والحرابة والإفساد في الأرض تدخل عادة ضمن جرائم الحد، أي الجرائم بحق الله، ولها معايير معينة للإثبات بموجب الشريعة. إلا أن الفئة الأكبر من الجرائم هي الخاصة بأحكام التعزير، وما زالت غير مُعرفة، وتشمل الجرائم المذكورة في مقال العربية. ويقرر القضاة الجريمة ويحددون العقوبات من تلقاء أنفسهم، مما يجعل الدفاع القانوني في تلك القضايا في منتهى الصعوبة. ومن المحتجزين المحالين إلى المحاكمة، من المعقول افتراض أن أغلبهم متهمين بأنشطة تشمل التخطيط والتحضير والتيسير والتمويل لأعمال عنف.

كما أن المحاكمات المعلن عنها بحق بعض العلماء الإسلاميين بناء على اتهامات بالتحريض على الإرهاب تتطلب التعريف الدقيق لتلك الجريمة. والقانون الدولي يكفل الحماية لحرية التعبير، ويجب إيلاء اهتمام خاص حين تُجرم الدولة استخدام الكلام أو التعبير عن الرأي. رغم أنه من المسموح بتجريم التحريض المباشر على العنف، فإن هذه الجرائم تحتاج إلى تعريفات دقيقة وأن يكون التحريض مباشراً وليس مناقشة سلمية للآراء. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠٩ قال قريب لأحد العلماء الإسلاميين المذكورين إنه يعتقد أن المحاكمة لم تبدأ بعد.

التوصيات

إلى الحكومة السعودية

- يجب أن تُفرج السلطات السعودية عن محتجزي المباحث أو أن تنسب إليهم اتهامات جنائية يمكن محاكمتهم عليها وأن تقدمهم للمحاكم. جميع المحتجزين يجب أن يمثلوا فوراً أمام محكمة قادرة على البت في قانونية احتجازهم وأن يكون ضمن ولايتها الأمر بالإفراج عنهم.
- جميع محتجزي المباحث الذين طعنوا بنجاح في احتجازهم أمام ديوان المظالم يجب إخلاء سبيلهم على الفور.
- على السعودية أن تعمل على ضمان منح إجراءات التقاضي المدعى عليهم جميع الضمانات الخاصة بالمحاكمة العادلة، ويشمل ذلك:
  - ضمان أن كل محتجز لديه محام مؤهل من اختياره.
  - ضمان أن كل محتجز لديه الوقتَ والسبل الكافية لتحضير الدفاع.
  - السماح للدفاع بعرض الأدلة والطعن في أدلة الادعاء والشهود في المحكمة.
  - فتح المحاكمات لحضور الجمهور.
  - السماح للمراقبين بمراقبة عدالة المحاكمات.

إلى شركاء السعودية في العلاقات الثنائية معها

- يجب مراقبة إجراءات التقاضي بحق المقاتلين المشتبهين المحتجزين طرف المباحث، وطرح التساؤلات علناً في حال وقوع أية مخالفات في معرض عرض المدعى عليهم للمحاكمة العادلة.

محنة اللاجئين السياسيين السعوديين في بريطانيا

خفايا وأسرار العلاقات البريطانية ـ السعودية

د. مضاوي الرشيد

منحت محكمة بريطانية أميرة سعودية حق الاقامة الدائمة تمهيداً لمنحها صفة اللاجئة على خلفية علاقة غير شرعية مع بريطاني أدت الى الحمل.

وفتحت هذه القضية ملف اللجوء الى بريطانيا من قبل بعض السعوديين الذين طالبوا بحق اللجوء منذ اكثر من عقد من الزمن، وهم ما زالوا حتى هذه اللحظة لا يتمتعون بحق اللجوء حيث تماطل الاجهزة البريطانية في البت في قضاياهم. وما يزال التعتيم على أعدائهم قائماً. إذ ان المؤسسات المعنية لا توفر الاحصاءات أو المعلومات عنهم. وكلهم يطلبون اللجوء على خلفية سياسية وليست أخلاقية، كما هي حالة الاميرة السعودية.

يبدو ان الحكومة البريطانية تحاول ان تجنب النظام السعودي الاحراج من خلال إعلانها الاحصاءات أو المعلومات عن طلبات اللجوء السعودية بناء على حالة تفاهم سرية بين المملكتين، حيث تحرص المملكة البريطانية على التعاطي مع الشأن السعودي بسرية وبعيداً عن الأضواء، خوفاً من الابتزاز السعودي الذي يتطور ويتخذ اشكالاً مختلفة، منها قطع العلاقات الدبلوماسية تماماً، كما حدث عندما عرضت الصحافة البريطانية قصة موت أميرة سعودية لها علاقة مع أحد العامة. فكان فيلم 'موت اميرة' الذي عرضته القنوات التلفزيونية البريطانية سبباً في تأزم العلاقة بين المملكتين، بعد فشل بريطانيا في الضغط على صحافتها ومنع عرض الفيلم. لذلك تتستر بريطانيا على الفضائح السعودية دوماً خاصة اذا كانت مثل هذه الفضائح تطال المسؤولين الكبار.

ومن هنا جاء قرار بلير عندما كان رئيساً للوزراء بإنهاء الجدل حول الفساد في صفقة اليمامة ومنع تطور البحث في القضية الى درجة كشف ارصدة كبار المسؤولين السعوديين وفضح اكبر عملية رشوة وفساد في تاريخ العلاقات التجارية المرتبطة ببيع الاسلحة والمعدات والطائرات الى السعودية.

ورغم ان بريطانيا تحتفظ بعدد من المعارضين السعوديين على أراضيها، الا انها حاولت التخلص من بعضهم عن طريق النفي الى بلد ثالث. تماما كما حصل للمعارض محمد المسعري في التسعينات. ولكن موقف المحاكم البريطانية ضد هذا القرار أوقف عملية النفي دون أن يؤدي ذلك الى البت في قضايا اللجوء السياسي بشكل صارم يجعل من إقامة هؤلاء على الاراضي البريطانية حالة شرعية ومنظمة وفق القوانين الدولية المتعلقة باللاجئين حسب الاتفاقيات العالمية ومواثيق الامم المتحدة.

أعطت المحكمة التي بتت في قضية الاميرة السعودية الحامل رسائل واضحة وصريحة، أولها أن حكمها سيكون حاسماً في القضايا الاخلاقية والتي تهدد حياة الجانح كالزاني والشاذ، أما في القضايا السياسية التي على أساسها قد يتعرض الانسان للقتل او السجن ان عاد الى بلاده فسيكون الحسم فيها للقرار السياسي البريطاني وليس القانون.

ورغم ان بريطانيا تعلم مصير هؤلاء في بلادهم تماما كما تعلم كيف يعامل سجناء الرأي في السعودية الا انها تفضل حسم قضاياهم سياسياً تبعاً للمصلحة البريطانية فتتم المماطلة في البت في ملفاتهم بل حتى التحفظ على اصدار الاحصاءات تماماً كما هو متبع ازاء اللاجئين من دول عربية اخرى. فلا تتردد الاجهزة المعنية البريطانية في نشر اعداد هؤلاء بينما يظل السعودي اللاجئ رقماً مجهولاً بعيداً عن الاضواء لما في ذلك من حرج قد يقع على النظام السعودي هذا الطفل المدلل في أجهزة الحكم البريطانية لما يملكه من قوة شرائية وثقل تجاري حيث التعامل معه يبدأ بالدلال والاحتضان وينتهي بإخفاء تقصيره بل حتى فساده وقمعه الذي يطال شرائح كبيرة من المسؤولين في الداخل السعودي.

وظهر ذلك بوضوح في حوار مع احد المسؤولين البريطانيين عندما قال

د. مضاوي الرشيد

بالحرف الواضح والصريح ان قضية تعذيب المساجين حتى البريطانيين في السجون السعودية تظل قضية هامشية لن تعكر صفو الود بين المملكتين. وعند بريطانيا ملفات مطولة عن هذه القضايا لكنها تظل مخفية ويفضل التعاطي معها بسرية حتى لا تتأزم العلاقة بين البلدين نتيجة خروج مثل هذه القضايا الى العلن.

الرسالة الثانية التي توجهها الحكومة البريطانية مفادها ان سجناء الرأي والحراك السياسي لن يجدوا ملاذاً سهلاً في بريطانيا حيث سيظل هؤلاء في حالة متأرجحة وان لم يتم طردهم الى جهة ثالثة. الا انهم لن يحصلوا على حق اللجوء وسيظلون معلقين لا يحملون وثائق رسمية تمكنهم من العمل كمواطنين يتمتعون بحقوق كحقوق اللاجئين ولن تمنح لهم وثائق رسمية ولو بعد عدة سنوات رغم شعارات حقوق الانسان التي ترفعها بريطانيا والتغني بكونها ملاذاً تاريخياً للمنادين بالحرية والعدالة في بلادهم. حيث تتوقف هذه الشعارات وتسقط على عتبات الخزينة السعودية وقدرتها الشرائية الكبيرة. ولن تفتح بريطانيا أبوابها للمنادين بالتغيير السياسي او الاصلاح في بلد كالسعودية لأن هذا بالطبع سيؤدي الى احراج السعودية وتأزم علاقتها مع بريطانيا. فما اسهل ان تحتضن بريطانيا حالات الزنى والشذوذ من ان تمنح حق اللجوء لمناضل سياسي او ناشط حقوقي.

هذه رسالة واضحة وصريحة لطيف كبير من السعوديين الذين يضطهدون في بلادهم نتيجة انخراطهم في عمل سياسي كالدعوة لمظاهرة او عملية احتجاج سلمية اوكتابة عريضة اصلاحية يجدون انفسهم بعدها في سجن طويل الأمد دون محاكمة ويعللون النفس بمكرمة ملكية تنقذهم من انعدام المحاسبة والقانون في بلادهم. وان استطاع احدهم ان يخرج من البلاد ويأتي الى بريطانيا فسيجد امامه سلسلة طويلة من الاجراءات البيروقراطية والمماطلة السياسية والتعتيم الاعلامي على قضيته الانسانية. يبقى حق اللجوء السياسي معلقاً على المصالح الاستراتيجية وليس على سيادة القانون والمواثيق الدولية كما هو مفروض. وتستغل السعودية ثقلها النفطي وقدرتها الشرائية لابتزاز أقدم الديمقراطيات في العالم كبريطانيا وتجبرها على التعاطي مع الشأن السعودي بالسرية والمراوغة حيث تقارب المصالح يمنع المملكة البريطانية من فتح الملف السعودي والتعامل معه بشفافية واضحة وصريحة تعلم بريطانيا ان لها اكثر من ثلاثين ألف عامل في السعودية ومصالح تجارية وأمنية تقدر بالمليارات وهي غير مستعدة لأن تقوض هذه المصالح بسبب قضايا اللجوء او انتهاكات حقوق الانسان. وتمكن مقارنة الموقف البريطاني من هذه القضايا بموقفها من قضية اللاجئين العراقيين في التسعينات عندما تغيرت العلاقة بين بريطانيا والعراق بعد غزو هذا الاخير للكويت حيث لم تكتف بريطانيا باحتضان المعارضة العراقية في المنفى، بل كانت توفر لهم الحماية الأمنية خلال مؤتمراتهم في فنادق لندن الشهيرة والدعم المعنوي والمادي بالاضافة الى وثائق السفر التي تمكنهم من رحلات بطوطية بين لندن وواشنطن خلال اكثر من عقد مهدً لغزو العراق واعادة لاجئين ليحكموا بلادهم بعد غياب دام نصف قرن او اكثر.

المنفى للسعودي في بريطانيا عملية صعبة تحكمها المصالح السياسية الا اذا كان المنفي اميرة جانحة تخاف من اقامة الحد وفضيحة تطال النظام. عندها سيهرول الدبلوماسيون البريطانيون لانقاذ هذا النظام تحت شعار حقوق الانسان او اذا كانت القضية تتعلق بكشف حسابات بنكية تتكدس بها اموال الرشوة والفساد عندها تقف شعارات الشفافية امام جدار الصمت والتعتيم.

سيظل النظام السعودي محصناً في الخارج البريطاني ومحمياً من النقد من قبل المؤسسات الرسمية البريطانية. ولولا الجهد الذي تبذله بعض الصحف البريطانية المستقلة والمحاكم النزيهة والتي تخرج عن سلطة المؤسسة السياسية لبقيت السعودية وشأنها مجرد عملية سرية تتكاتف الجهود لابقائها خارج النقاش والنقد. وسيستمر الوضع كذلك حتى اشعار آخر او تغيير المصالح البريطانية السياسية. وهذا امر مستبعد خاصة وان بريطانيا تمر بحالة اقتصادية عصيبة وعجز مالي كبير مما يجعلها تتطلع لعملية انقاذ قد تساهم الأموال السعودية في تحسينها. وهذا بالفعل ما حصل عندما طاف غوردون براون على العواصم الخليجية ومنها السعودية طلباً للانقاذ وحصة من الفائض المالي الذي تراكم بسبب زيادة اسعار النفط والاستثمارات التي لا تستوعبها السوق المحلية.

نأمل ان لا تتحول بريطانيا والتي تفتخر بحرياتها وسيادة القانون الى ملاذ لهاربات من مجتمعهن على حساب المناضلين الذين يطمحون الى تغيير جذري في بلادهم ويعانون بسبب مواقفهم السياسية من الاضطهاد والقمع. وان تتعاطى مع قضية اللاجئين السياسيين بشفافية وعدل بعيداً عن المماطلة. إذ ان انتظار هؤلاء قد طال وقضيتهم يجب ان تحسم من منطلق انساني وليس سياسياً. يحصل هذا عندما تتحرر المملكة البريطانية من ابتزاز النظام السعودي وعملية الضغط التي يمارسها مقابل استمرار حالة التعتيم والسرية المفروضة على العلاقات بين البلدين. لقد نجح النظام السعودي بفرض نفسه كنظام محصن على الجميع احترام ما يسمى بخصوصيته، وما هذا الا شعار مستهلك فارغ، فهو كغيره من الأنظمة القمعية يفرز لاجئين سياسيين ومعارضين لمسيرته، وحتى هذه اللحظة لا يلقى هؤلاء سوى مصير المنفى في مملكتين.

عن القدس العربي، ٢٠٠٩/٧/٢٧

وجوه حجازية

(١)
محمد سراج
(١٢٩٧-١٣٧٧هـ)

محمد علي بن عبدالرحمن سراج (بكسر السين وفتح الراء). ولد بالطائف وحفظ القرآن الكريم ومجموعة من المتون في النحو والبلاغة والمنطق والفرائض، وعرض على والده فشرح له غوامضها، واخذ النحو والصرف والبلاغة عن الشيخ أحمد نجار، وأخذ الفقه والتفسير والحديث عن الشيخ عبد الحفيظ القاري، وأخذ عن الشيخ شعيب الدكالي المغربي، ولازمه مدة إقامته في الطائف.

ثم قدم الى مكة المكرمة وتولى الإمامة والخطابة بالمسجد الحرام في العهد العثماني. وحين احتل الحجاز على يد آل سعود، تولى القضاء بالطائف، فكان موفقاً في أحكامه، محبوباً بين جميع الطبقات، ثم نقل قاضياً بالظفير، ثم نقل عضواً برئاسة القضاء بمكة المكرمة، فقام بواجبه خير قيام، وخلال عمله في القضاء اشتهر بالعدل والتوفيق بين الخصوم(١).

(٢)
أحمد البتاوي
(١٢٩٢-١٣٥٣هـ)

هو أحمد بن أحمد بن سعد بن عبدالرحمن الرزوقي البتاوي. ولد بجزيرة جاوة، وبعد وفاة والده وعمره تسع سنوات، حرصت والدته على تعليمه، فقرأ القرآن الكريم، ومجموعة من مبادئ العلوم على يد أحد الفقهاء وهو الحاج أنور، ثم لازم الشيخ عثمان بن محمد بالحسن ملازمة تامة، وجدّ واجتهد وأكثر بالأخذ عنه. وفي سنة ١٣٢٥هـ أرسله شيخه المذكور الى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج والمجاورة ببلد الله الحرام، لطلب العلم، فأخذ عن علماء المسجد الحرام في النحو والصرف والمعاني والبيان والبديع والفقه وأصوله والحديث وأصوله والتفسير والمنطق والفلك والفرائض.

أخذ هذه العلوم عن الشيخ عثمان السرواقي، والشيخ محمد علي بن حسين المالكي، والسيد محمد أمين بن أحمد رضوان المدني، والشيخ حسب الله المصري ثم المكي، والشيخ عبدالكريم الداغستاني، والشيخ عبدالله بن محفوظ الترمسي، وغيرهم كثير من علماء المسجد الحرام. ولازم أيضاً وتخرج به السيد عمر شطا، وأجازه وروى عنه، ثم عاد الى وطنه فاشتغل بالتدريس ونشر العلم والدعوة الى الله، وتخرج به كثير من العلماء ، وظل مستمراً على ذلك الى أن توفي رحمه الله(٢).

(٣)
محمد حسب الله
(١٢٣٣ - ١٣٣٥هـ)

هو محمد بن سليمان حسب الله الشافعي المكي. ولد بمكة المكرمة ونشأ بها، وجد واجتهد بطلب العلم، فأخذه عن جماعة من العلماء الأفاضل، واعتنى بالقواعد وأصول المسائل، وبرع في التفسير والفقه. فأخذ بمكة المكرمة عن مفتي مكة الشيخ أحمد الدمياطي، والسيد أحمد النحراوي، والشيخ عبدالغني الدمياطي، وانتفع بهم وأجازوه بسائر مروياتهم، ولازم الشيخ عبدالحميد داغستاني ملازمة تامة، فقرأ عليه التفسير والحديث والفقه وغيرها، وأجازه بجميع مروياته.

وأخذ عن الوافدين الى مكة المكرمة: الشيخ أحمد منة الله الأزهري، والشيخ محمد بن خليل القاوقجي، ورحل الى مصر وأخذ عن شيخ الإسلام إبراهيم السقا وأجازه، وزار مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقرأ على المحدث الشيخ عبدالغني الدهلوي في الحديث وأجازه بجميع مروياته.

تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، فدرّس وأخذ عنه جمع كثير، منهم الشيخ عثمان تمبوسي، وأبو بكر بن شهاب الدين تمبوسي، والشيخ عبدالستار الدهلوي، وكان يزور المدينة المنورة كل سنة ويصوم بها رمضان، ويدرس بالمسجد النبوي الشريف.

قال عنه الشيخ عبدالستار الدهلوي: كان آية في الحفظ والتعبير متمكناً في الفقه والتفسير، حضرت عنده تفسير الجلالين بعد المغرب في المسجد الحرام مدة، وكان لا يمسك كراسة بيده عند القراءة، بل يلقي التقرير عن ظهر قلب مع التفهم، حضرت درسه في المدينة المنورة مرات كثيرة، وكنت مقرئاً عنده حتى أنه لما كف بصره، ما ترك تلك العادة في التدريس.

توفي رحمه الله بمكة المكرمة.

له: حاشية على منسك الخطيب الشربيني الكبير؛ الرياض البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة؛ فيض المنّان؛ شرح فتح الرحمن(٣).

(١) عبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص٥٨. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ٢٧٤.

(٢) محمود سعيد أبو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٣٨.

(٣) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤١٩. وعمر عبد الجبار، سير وتراجم، ص ٢٩٩. وعبدالحي الكتاني، فهرس الفهارس، جـ١، ص ٣٥٦. وخير الدين الزركلي، الأعلام، جـ٧، ص ٢٣. وعمر رضا كحالة، معجم المؤلفين، جـ ١٠، ص ٤٩. وأخيراً يوسف إليان سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ص ٧٥١. وأيضاً، معجم الكتاب والمؤلفين، جـ١، ط٢، ص ٣٧.

إنقلاب بندر الفاشل

لم تشر صحيفة الإندبندنت البريطانية الى تاريخ وقوع محاولة الأمير بندر الإنقلابية.

لكنها على أية حال محاولة فاشلة، راح ضحيتها بعض الضباط، عزلوا عن مواقعهم أو حكم عليهم بالسجن.

الأرجح ان المحاولة الإنقلابية ليست حديثة عهد، والأقرب أنها تمت أواخر عام ٢٠٠٨م، وأن الهدف كان السيطرة على الحكم كله، وليس تسليمه إلى أبيه كما يقال.

لقد كثر حديث بندر في مجالسه الخاصة بأنه لا يستطيع الإنتظار ليصبح الملك القادم.

ومثله قال الوليد بن طلال (ولكن بلا كفاءة سياسية): فقد قال الأخير لمجلة فرنسية: I Can't Wait to be a King.

الأميركيون يؤكدون معلومات الإندبندنت البريطانية، ويقولون بأن التغييرات التي جرت في ١٤ فبراير الماضي فيما يخص التنقلات العسكرية شملت قيادات عسكرية قيل أنها كانت مساهمة في الإنقلاب الفاشل.

ويشار هنا بالتحديد الى نائب رئيس هيئة الأركان العامة السابق، الفريق الركن سلطان بن عادي المطيري، وعدد آخر من الضباط.

وقد أقيل المطيري وعيّن مكانه الفريق الركن حسين عبدالله قبيل، دون أن يذكر التعيين أين مصير المطيري، وآخرين تمت ازاحتهم من الإستخبارات العسكرية.

الأميركيون يقولون أيضاً، بأن الأمير سلمان المرافق لشقيقة سلطان، زار الرياض لبرهة من الزمن لإقناع الملك عبدالله بأن لا ينشر غسيل الإنقلاب الفاشل لبندر، فما جرى شأن عائلي.

وتقول المصادر نفسها، بأن حياة بندر السياسية انتهت، وأن ما قام به كان على الأرجح بتفاهم ما مع جهات في الإدارة الأميركية.

لا يبدو أن لبندر القدرة الذهنية والجسدية لأن يكون ملكاً.

ولا هو يتمتع بالشعبية المحلية ولا الإقليمية. وقد نشر بندر مصائبه ومؤامراته وفتنه في أرجاء عديدة من المعمورة خاصة في البلدان العربية.

ويفسر الموالون للنظام اختفاء بندر بأنه كان بسبب (طبي) أو (نقاهة طبيّة)!

ولكن هذا عذر قديم جديد.

صحيح أنه مريض ومدمن. وبالسرطان أيضاً كوالده. لكن اختفاءه عن الساحة والأضواء كافة، حتى أنه لم يزر والده المريض في المغرب، يؤكد أن للأمر تفسير آخر.

بندر غير مرغوب فيه عائلياً.

أي أنه عاد بعد أن اعترف أبوه بأبوّته، الى نزع الأبوّة عنه! على الأقل السياسية منها.

وكأن سلطان وأبناءه غير الأشقاء لبندر، رأوا أن الأخير يريد الإنتقام لنفسه ولأمّه التي اعتدى عليها أبوه، والذي لم يعترف بأبوّته له إلا بعد أن بلغ مبلغ الرجال!

العائلة المالكة تغلي بالإختلافات، ولكن أحداً لم يتوقع أن تأتي ضربة انقلابية وعسكرية ومن بندر بالذات، ولصالح شخصه.

ذلك ان الجميع يعتقدون انه مجرد أداة، وأنه ضمن السيستم ويعمل حسب الإنشقاقات العائلة المعهودة: ملك وحاشيته مقابل السديريين.

لكن يبدو أن بندر كان ضد الجميع، وكان يريد الوصول الى كرسي الملك بأية ثمن، وهو ما دعاه للقيام بمحاولته البائسة واليائسة، التي لم يكن مقدراً لها أن تنجح، وذلك اعتماداً على صلات سابقة له بضباط كبار في الجيش خدموا معه، أو تعلموا معه في كليات غربية.

الأميركيون يميلون الى أن يتولى الحكم الجيل الثالث من العائلة المالكة، إن لم يكن الجيل الرابع، وهم توّاقون الى تغيير يحفظ مصالحهم على مدى أبعد، وهذا من وجهة نظرهم لا يتم إلا بتغييرات جذرية تقوم بها العائلة المالكة، هي اليوم، ووفق حكم العجزة وكبار السن، غير قادرة على القيام بها.

الجيل الثالث، الذي ينتمي اليه بندر، والوليد بن طلال وأمثالهما، كسعود وتركي الفيصل، ومحمد بن فهد وإخوته، وأبناء عمّه كمحمد بن نايف، هذا الجيل قضى شطراً من حياته متعلّماً في الغرب، وهو جيل ـ من وجهة نظر أميركا ـ قادر على تقليص الفاصلة الذهنية بين جيل الحاكم والمحكوم، حيث أن نحو ٧٠٪ من السكان السعوديين دون الخامسة والعشرين من العمر.

لكن من الناحية الفعلية، فإن الجيل الثالث لا شعبية له، وهو بنظر كثيرين أسوء من الجيل المعمر، وأقل حكمة، وأكثر غطرسة، وبالتالي فهو سيصل الى الحكم بصورة أو بأخرى، ولكن عبر الإنتظار لخيارات (ملك الموت) وليس عبر الإنقلابات!








(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعةَ الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقُب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قُبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى إبتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).


من يتآمر على الآخر؟!

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة). وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قُبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتِيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى



أزياء حجازية